بنك مصر

العيد الستيني

١٩٢٠-١٩٨٠

بنـك مصـر

العيـد الستيـنى

١٩٢٠ ـ ١٩٨٠

من خطاب الرئيس محمد أنور السادات
فى عيد العمال أول مايو سنة ١٩٨٠

«بنك مصر قام سنة ١٩٢٠ فى وسط استغلال أجنبى وبدأ فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ، ومازال يقوم إلى اليوم بأروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا» .

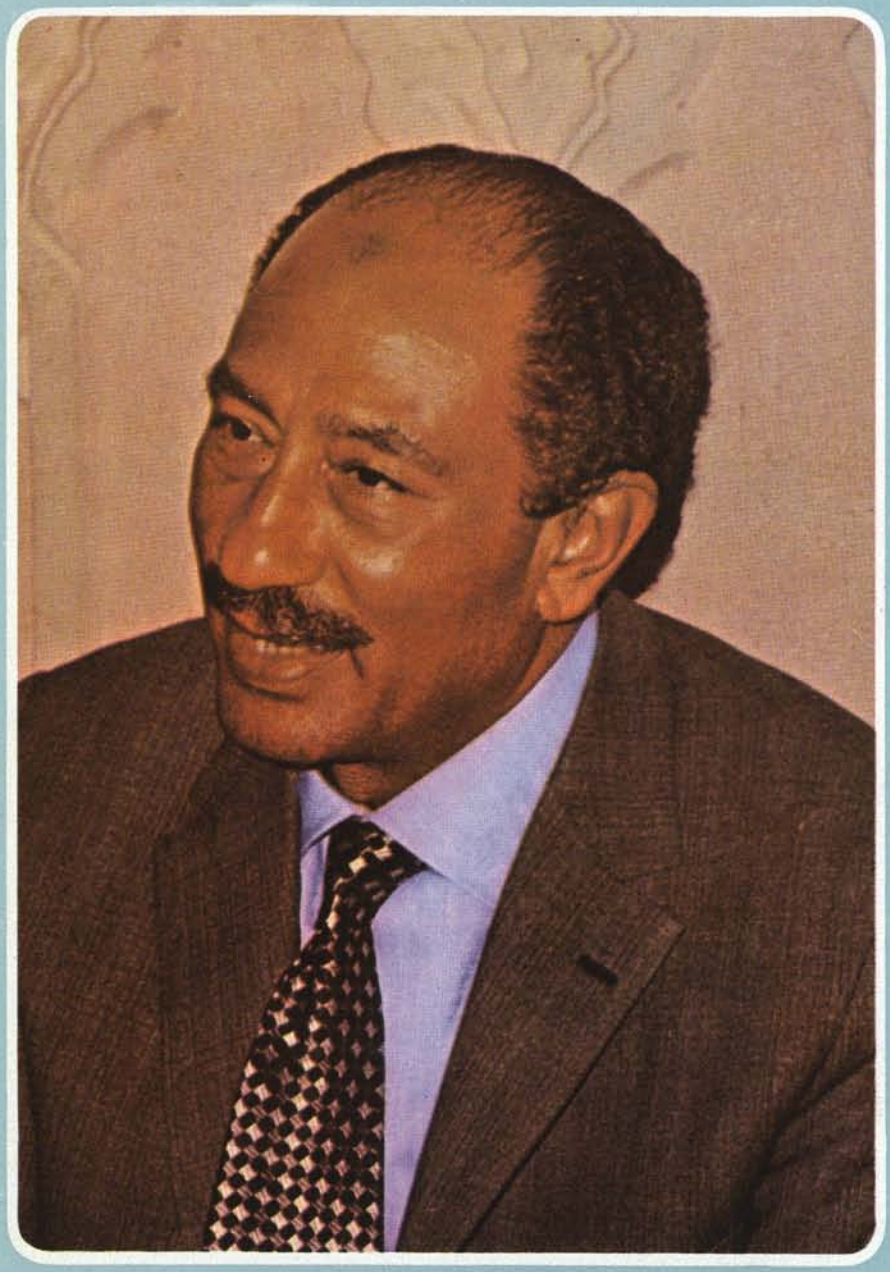

السيد الرئيس محمد أنور السادات

من خطبة طلعت حرب
فى حفل تأسيس بنك مصر يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٠

«أملنا فى وجه الله تعالى أن يرعى هذا المولود بعنايته ويتعهده بتوفيقه ، فيشب ويترعرع حتى يدر خيرًا وبركة على البلاد وأبنائها ، فيحتفلوا فى كل عام بذكرى هذا اليوم السعيد كما يحتفلون إن شاء الله تعالى بعيده الحديدى فالبرونزى فالفضى والذهبى وهكذا ، وما ذلك بعزيز على الله تعالى الذى لا يضيع أجر من أحسن عملا ، ولا على الصابرين وعزم أولى العزم من المصريين وعندنا والحمد لله منهم كثيرون» .

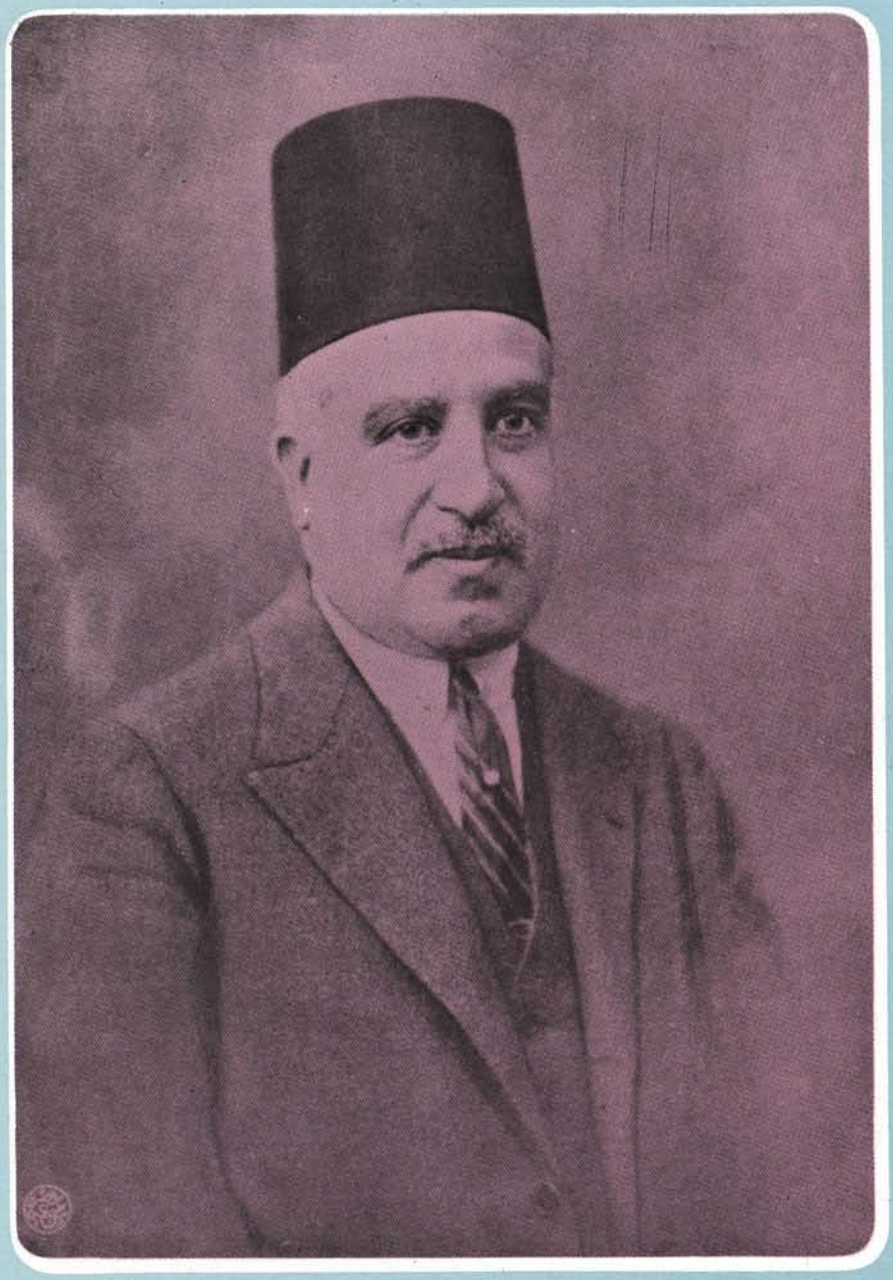

المغفور له «محمد طلعت حرب» مؤسس بنك مصر

مبنى بنك مصر المركز الرئيسى

الله سـخّـرَ لـلـكـنـانـةِ خـازنًـا ... أخـــذَ الأمـــانَ لها من الأعوام
وكـأن عـهـدَك عـهـدُ يوسفَ كلّه ... ظـل وسُـنْـبُـلـةٌ وقَـطْـرُ غَمام
وكـأن مـالَ المودعين وزرعَـهـم ... فى راحَـتَـيْك ودائـعُ الأيـتـام
مـازلتَ تـبنى ركنَ كـلّ عـظيمةٍ ... حتى أتـيت بـرابـع الأهـرام

من قصيدة « أحمد شوقى »
بمناسبة افتتاح دار بنك مصر فى ٥ يونية سنة ١٩٢٧

تقديم

سبق وعرضنا فى مناسبة اليوبيل الذهبى جهاد بنك مصر فى مدى خمسين عامًا ، وما أسفر عنه هذا الجهاد من تأصيل للسياسات التى أرساها رائد النهضة الصناعية محمد طلعت حرب وتبناها البنك وناضل رجاله من أجلها خلال تلك الحقبة من الزمن ، وكان من شأن ذلك نجاح البنك فى المضى قدمًا وبخطى ثابتة نحو حشد الامكانيات للإسهام فى إقامة صرح النهضة الصناعية ، بما يتواءم مع آمال شعب عريق وأمة عظيمة كانا من رواد الحضارة وبناء التقدم .

وبمناسبة مرور ستين عامًا على إنشاء بنك مصر ، ذلك الصرح الاقتصادى الشامخ الذى كان له على مدار تلك السنين دوره الفعال فى خدمة الاقتصاد القومى ، نعرض للظروف التى مر بها خلال السنوات العشر المنتهية فى ١٩٨٠ ، ويمكن فى رأينا تقسيم تلك الفترة إلى فترتين تفصل بينهما حرب أكتوبر المجيدة .

وتعتبر الفترة الأولى (١٩٧٣/٧١) امتدادًا للتحول الاشتراكى فرضتها الظروف التى أعقبت حرب ١٩٦٧ وعكست آثارها على النشاط الاقتصادى عامة وعلى الجهاز المصرفى بخاصة ، ففى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ بمقتضاه ألغى نظام التخصص القطاعى وحل بدلا منه التخصص الوظيفى ، وأصبح كل بنك يضطلع بخدمة نشاط اقتصادى معين ، كما تضمن القرار ادماج بنك بورسعيد فى بنك مصر ، وكان لهذا القرار أثره على المركز المالى للبنك وكذا نتائج أعماله ، حيث لم تكن القطاعات المخصصة له لتستوعب امكانيات البنك المتاحة سواء المالية أو المادية أو البشرية بعد الادماج ، وبالرغم من ذلك فإن البنك كعهده دائمًا وبدافع من الحماس المتدفق لدى العاملين به حافظ على دوره الرائد فى خدمة الاقتصاد القومى .

وكبادرة للانفتاح الاقتصادى صدر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، إلا أن الظروف حالت دون أن يؤتى هذا القرار آثاره المرجوة .

وجاءت حرب أكتوبر المجيدة التى تعتبر عبورًا من المرارة والتمزق إلى العزة والكرامة ، ومن القلق إلى الاستقرار ، ومن الركود إلى الانتعاش الاقتصادى ، ومن الانغلاق إلى الانفتاح بكل أبعاده ، فقد أكدت نتائج حرب أكتوبر أن النصر العسكرى الذى تم احرازه لابد وأن يسانده ويعززه مزيد من الانجازات فى المجالات الاقتصادية ، ومن ثم وضحت حتمية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى لتحقيق مزيد من الرخاء والتقدم ، مع توفير المناخ المناسب لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لاقامة صرح مالى ونقدى فى مصر ، يتمشى واحتياجات المنطقة العربية ويساعد على توفير فرص توظيف الأموال العربية فى هذه المنطقة .

وفى ضوء تجربة القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٩ يونيو فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذى يهدف إلى ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى ، إلى جانب اتساع مجال مشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

وكان لهذا القانون أثره فى تهيئة المناخ المناسب لاستعادة البنك لدوره الذى بدأه منذ تأسيسه وحتى سنة ١٩٥٩ الذى أنشأ خلاله ٢٧ شركة تغطى قطاعات الغزل والنسيج (ست شركات) والقطن (ثلاث شركات) والمال والائتمان (ثلاث شركات) والنقل (ثلاث شركات) والسياحة (شركتان) والكيماويات (شركتان) وقطاعات أخرى (ثمان شركات) ، وقد بلغت جملة رؤوس أموالها فى ١٩٥٩ ما قيمته ٢٤,٥٧٦ مليون جنيه ، أسهم البنك فيها بما قيمته ٧,٤٥٣ مليونًا بنسبة ٣٠,٣٪ .

وكان لما تضمنه القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ٢٣ سبتمبر فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى بالفقرة (ج) من المادة ١٩ من أن لمجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام المساهمة فى إنشاء المشروعات وشركات الاستثمار والأموال ، أثره فى الاضطلاع بدوره فى تأسيس والمساهمة فى العديد من الشركات دفعًا لعجلة التنمية ودعمًا للاقتصاد القومى ، فقام البنك خلال خمس سنوات بتكوين والمساهمة فى إنشاء ثلاثين شركة تغطى الأمن الغذائى والتصنيع الزراعى والتنمية الزراعية (عشر شركات) والإنشاء والتعمير (خمس شركات) والفنادق والسياحة (أربع شركات) والمال والبنوك (ست شركات) والنقل والخدمات (شركتان) وقطاعات أخرى (ثلاث شركات) ، بلغت رؤوس أموال وحصة البنك بها على النحو التالى :

(بالألف)

	جنيه مصرى	دولار أمريكى	جنيه استرلينى
إجمالى رؤوس الأموال	٣٤٠ ٩٠٠	١٢٧ ٧٥٠	٧٠٠٠
حصة البنك	٥٧ ٠٩٢	١٦ ١٢٥	٧٠٠
النسبة	١٦,٦٧٪	١٢,٦٢٪	١٠,٠٠٪

مما سبق يتبين أن البنك لا يدخر وسعًا فى سبيل الاسهام فى دعم الاقتصاد القومى ، سواء فى الماضى البعيد أو القريب ، إيمانًا منه بالواجب الملقى على عاتق الجهاز المصرفى للإسراع بعجلة التنمية .

ونود فى هذا المجال أن ننوه إلى ما تضمنه القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ من علاج للمعوقات التى تواجه العمل المصرفى ، وازالة القيود التى تحول دون انطلاق البنوك لتحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى ، حيث منح القانون للبنوك مزيدًا من الحرية فى مزاولة عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق أهداف التنمية ، كما حرر البنوك من القيود والقوانين واللوائح التى تطبق على العاملين بالدولة والقطاع العام ، وذلك بهدف تطوير العمل المصرفى واعطاء بنوك القطاع العام دفعة تمكنها من مواجهة منافسة البنوك المشتركة والأجنبية .

وتجدر الاشارة فى هذا المجال إلى القرارات الاقتصادية التى تتعلق بالتعامل بالنقد الأجنبى والتى كان لها أثرها فى نشاط البنوك .

فى أغسطس ١٩٧٣ صدر القرار الوزارى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبى ، ويعتبر هذا القرار خطوة نحو تقييم واقعى لسعر الصرف ـ من خلال الأسعار التشجيعية ـ لتشجيع تحويل رؤوس الأموال إلى البلاد ، وتم تطوير السوق بموجب القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بهدف تحقيق مرونة فى تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية ، فضلاً عن التيسيرات التى ترمى إلى زيادة مواردها وتوسيع مجال التعامل فى ظلها فى حدود سلع معينة ، وصدر قرار وزير التجارة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٧ الذى أدى إلى اتساع نطاق المعاملات فى اطارها .

وخلال الربع الأخير من عام ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، ويعتبر دفعة قوية فى سبيل تحرير السوق النقدية من القيود والمعوقات من خلال تيسيراجراءات التعامل فى النقد الأجنبى ومنح الجهاز المصرفى مرونة العمل فى الأسواق المالية العالمية والداخلية ، وفى نوفمبر ١٩٧٦ صدرت اللائحة التنفيذية لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والقواعد التطبيقية ، كما تقرر اعتبارًا من بداية عام ١٩٧٩ توحيد سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى بحيث تتم جميع عمليات الاستيراد والتصدير بالسعر التشجيعى ، كما تقرر أن تلتزم البنوك التجارية بتدبير العملات الأجنبية اللازمة لتغطية الاستيراد السلعى (استهلاكى واستثمارى) التى يتم تمويلها اما نقدًا أو بتسهيلات مصرفية أو تسهيلات موردين .

وغنى عن البيان أن القرارات السابقة كان لها أثرها فى تنشيط العمليات الخارجية فى مختلف المجالات وبالتالى انعكس على حجم النشاط ومن ثم نتائج الأعمال .

وفى مجال نشر الوعى الادخارى قام البنك باستحداث العديد من الأوعية الادخارية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ، تتوافق مزاياها مع رغبات جمهور المدخرين ، فضلا عن ربط معدلات فائدة الأوعية بالعملات الأجنبية بمعدلات الفائدة بالأسواق العالمية ، وفيما يختص بالأوعية بالعملة المحلية فقد عززها وساندها فضلا عن مزاياها الرفع المتوالى لهيكل أسعار الفائدة على الودائع الادخارية ، بالإضافة إلى اعفائها من الضريبة على القيم المنقولة ، وكان لكل ما تقدم أثره فى تنشيط الأوعية الادخارية التى حققت نتائج تفوق كل توقع .

كما قام البنك تلبية لرغبات جانب من جمهور العملاء الذين يرغبون فى التعامل بمنأى عن الفائدة بتحويل نشاط فرع الحسين إلى المعاملات الإسلامية ، والبنك بسبيل اتخاذ الإجراءات التى تكفل نشر مثل تلك الوحدات ، ولقد أحرز البنك قصب السبق فى هذا المجال إلى جانب ريادته فى استحداث الأوعية الادخارية .

فرض نشاط البنك المتزايد وحجم أعماله ادخال الحاسب الآلى الذى تخطى مرحلة التجارب ، ويعتبر الحاسب الآلى بالبنك من أكبر الحاسبات بمنطقة الشرق الأوسط ، ويتصدر البنك البنوك المصرية فى ولوج هذا المجال .

بعد العرض السريع للظروف التى أحاطت بنشاط بنك مصر ، هذا الصرح الاقتصادى الشامخ الذى كان ومازال وسيظل الدعامة الأولى للاقتصاد القومى ، لا يسعنا إلا أن نقف إجلالاً واحترامًا للمغفور له محمد طلعت حرب مؤسس البنك ورائد النهضة الاقتصادية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين وكذا إلى زملائه الذين شاركوه البناء وحملوا معه مشعل التحرر الاقتصادى .

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن انجازات البنك منذ إنشائه وحتى اليوم ، إنما هى ناتج الجهود المخلصة التى يبذلها العاملون من منطلق ايمانهم بوطنهم ومؤسستهم العزيزة بنك مصر ، الأمر الذى يدعونا إلى تقديم الشكر والعرفان لهم .

وبعد .. فيتضمن هذا المرجع عرضًا تفصيليا عن ناتج جهاد بنك مصر خلال تاريخه الطويل ، ومنه يتضح ما أحرزه البنك من تقدم فى كافة المجالات وبما يحقق أهدافه الطموحة لخدمة الاقتصاد القومى .

والله ولى التوفيق .

أحمد فـؤاد

رئيس مجلس إدارة بنك مصر

بنـك مصـر
فـى خمسـين عامـا
١٩٢٠ ـ ١٩٧٠

مقدمـة

فى العيد الخمسينى لبنك مصر صدر كتاب «اليوبيل الذهبى» يتضمن عرضا تفصيليا لسياسة بنك مصر واستراتيجيته على مدى خمسين عاما منذ أنشئ فى عام ١٩٢٠ . والقارئ لهذا المرجع يتضح له الدور الرائد لبنك مصر بين البنوك القائمة سواء الوطنية ـ المنشأة بعده ـ أو الأجنبية . ويتبين له كيف نجح بنك مصر فى تحقيق أهداف مؤسسه المغفور له «محمد طلعت حرب» ، سواء فى تجميع المدخرات الوطنية واستثمارها فى تنمية الاقتصاد القومى ، أو فى نشر الوعى المصرفى بين أفراد الشعب وكسر حاجز الرهبة القائم بينهم وبين البنوك ، أو فى خلق طاقات عاملة وقدرات مخلصة يدفعها حب مصر لاقامة صرح اقتصادى قومى يتفق مع آمال شعب مصر . وكفى بنك مصر فخرا أنه أول بنك وطنى سُمى باسم مصر وتأسس بأموال مصرية وقام بأيد مصرية وتحت إدارة مصرية وتعامل باللغة العربية التى يتحدث بها الشعب .

وفى هذا الكتاب «العيد الستينى» نحاول أن نعرض الخطوات التى نهجها بنك مصر فى مدى العشر السنوات التالية اهتداء بالأهداف التى وضعها مؤسسه «محمد طلعت حرب» واقتداء بما سار عليه الخلف من بعده واستكمالا للمسيرة بما يضمن لبنك مصر الريادة على الدوام فى العمل من أجل مصر وتقدمها .

وقبل أن نبدأ الكتابة عن السنوات العشر ١٩٧٠/١٩٨٠ يهمنا أن نرجع للوراء قليلا ، فنذكر بايجاز أحوال مصر الاقتصادية فى مطلع القرن العشرين قبل نشأة بنك مصر ونعرض للظروف التى مهدت لقيامه ، حتى ندرك ما تعنيه المبادئ والأسس التى قامت عليها سياسة بنك مصر ، ويتضح لنا أهمية الدور الذى ارتضاه بنك مصر لنفسه فى سبيل بناء اقتصاد وطنى متين ، ثم نذكر بإيجاز أحداث مسيرة بنك مصر فى السنوات ١٩٢٠/١٩٧٠ .

الغزو الاقتصادى ثم الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر

تعرضت مصر فى أواخر القرن الماضى لغزو اقتصادى استهدف استنزاف موارد البلاد وفاء للالتزامات التى ارتبط بها حكامها ، وتمثل هذا الاحتلال الاقتصادى فى فرض مراقبة الدول الدائنة على موارد مصر ونشأة صندوق الدين ثم حصول الأجانب على امتيازات والتوسع فيها حتى دانت لرؤوس الأموال الأجنبية السيطرة على الإنتاج الأهلى ، وأخذ رأس المال الأجنبى فى التضخم حتى أصبح يمثل أكثر من ٩١٪ من إجمالى الأموال المستثمرة .

واستتبع الغزو الاقتصادى غزوا عسكريا بأن احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨١ ، ودعمت بريطانيا الاحتلال العسكرى بأن فرضت على مصر التبعية الاقتصادية والتجارية لها ، وتحولت مصر الى حقل زراعى متخصص فى إنتاج القطن الذى يباع للمغازل الانجليزية ، وتتحكم قوى السوق الأجنبية فى تحديد سعره ، وتعود حصيلة البيع الى مصر فى شكل منتجات صناعية بريطانية غزت السوق المصرى وراجت فيه وحالت دون قيام صناعة أهلية ، وفى عام ١٩١٦ بدأ ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وأصبحت مصر على قاعدة الاسترلينى وهكذا تحقق إضافة حلقة أخرى من حلقات التحكم الاقتصادى وظهر هدف المستعمر الانجليزى فى أن يوطد أقدامه فى مصر .

أحوال مصر الاقتصادية فى مطلع القرن العشرين

كانت الزراعة تتحكم فى مقدرات مصر صعودا وهبوطا ، القطن يكاد يكون المحصول الوحيد للبلاد ، كان الوجه الحقيقى لمصر موجودا فى الريف ، حيث الفقر المدقع والمعاناه المبرحة ، كان الفلاح المصرى محاصرا ما بين جشع المرابين وبنوك الرهونات العقارية وبين جشع الأجانب القائمين على تجارة القطن والمحاصيل .

لم تكن هناك بنوك وطنية ، كان هناك البنك الأهلى يزاول أغلب الوظائف التقليدية للبنك المركزى ، وبعض فروع لبنوك تجارية أجنبية ترتبط بمراكزها الرئيسية بالخارج ، وجميعها تعمل لصالح دولها الأجنبية دون النظر الى صالح الاقتصاد القومى المصرى ، اشتغلت فى تمويل التجارة الخارجية وفى تمويل زراعة القطن وتجارته وفى تمويل استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية ، وابتعدت عن تمويل الصناعة وتنمية البلاد ، لم تكن تبغى مساعدة الاقتصاد القومى على النمو بل ابتغت تحقيق الربح العاجل السريع ، كانت تساعد على تدعيم وجود المستعمر وتأكيد سيطرته الاقتصادية على النظم النقدية والمصرفية ، والبنك الأهلى يقوم بدوره المركزى بغرض توجيه اقتصاديات البلاد للسير فى ركب الجنيه الاسترلينى ولخدمة الدولة المستعمرة .

وإن كان يمكن القول أن الجهاز المصرفى قد انتقل إلى مرحلة أكثر تنظيما إلا أنه لم يستطع الوفاء باحتياجات الاقتصاد القومى من التمويل ، كما أنه يمكن القول أن معاملات الجهاز المصرفى قد اقتصرت على الأجانب دون الوطنيين وبالتالى ظل الوعى الوطنى المصرفى فى مركز متأخر من التطور الاجتماعى ، وكان لوضع الحجاب بين المصارف وبين المواطنين أثره فى تأخر نشر الوعى المصرفى بينهم ، الأمر الذى أخر كثيرا إنشاء بنوك مصرية

صميمة ، بل وجعل الكثيرين لا يتوقعون النجاح لأى بنك وطنى يؤسس .

لم تكن الصناعة أحسن حالاً ، فالاقتصاد القومى خال تقريبًا من الصناعات فيما عدا بعض الصناعات الصغيرة التى تكافح بإنتاجها الهزيل ذلك السيل الجارف من السلع الأجنبية عالية الجودة ورخيصة الثمن ، فى مطلع القرن بدأت بعض المشروعات الصناعية فى الظهور على وجه الحياة الاقتصادية مستعينة بالاحتلال القائم والامتيازات الأجنبية وانعدام الرقابة على دخول وخروج الأموال ومستمدة العون من الائتمان المتاح من البنوك الأجنبية ، ولم تكن هذه الصناعات تهدف لصالح البلاد بقدر خدمة أهداف المستعمر .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتمهد لإمكان قيام صناعات محلية ولتقنع المصريين بإمكان طرق هذا المجال ، ولتثبت لهم خطأ نظرية التخصص الزراعى والاعتماد على المحصول الواحد ولتقودهم إلى طريق الثورة الصناعية المصرية ، وقد ساعد على ذلك تدفق الأموال على السوق المصرية نتيجة لتعامل المصريين مع جيوش الحلفاء أثناء الحرب وبسبب ارتفاع أسعار القطن ، مما أدى الى نشوء ثروات كبيرة الحجم نسبيًا اتجهت الى مجال الاستثمار العقارى وبعد تشبع هذا المجال وارتفاع أسعاره تسرب جزء من الأموال إلى الاستثمار فى المبانى والأوراق المالية ، وبقى جزء من الثروات معطلاً راكدًا فى انتظار الفرصة الملائمة للاستثمار .

الظروف التى مهدت لقيام بنك مصر

ساد التضخم أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولم يستطع الاقتصاد المصرى لضعفه أن يمتص التضخم فيما بعد سنوات الحرب ، وبالرغم من الظروف السائدة أصرت بعض القوى الاقتصادية الوطنية على تنفيذ مشروعات النمو الاقتصادى بجرأة وحزم بالغين .

ثبت أن الجهاز المصرفى المتمثل فى خليط من البنوك الأجنبية الى جانب البنك الأهلى ، قد أخذ يحتل دورًا لا يمكن تجاهله نحو توجيه الاقتصاد القومى وفق مشيئة المستعمر ، وكان ذلك المحرك الأول للتفكير فى إنشاء بنك وطنى يصلح ما أفسدته البنوك الأجنبية .

ساعدت مصر بريطانيا أثناء الحرب وتحمل الشعب المصرى الكثير من الصعوبات الاقتصادية فى صبر وشجاعة معللاً النفس بنيل الاستقلال ومترقبًا فى قلق أن تفى بريطانيا بوعودها التى نسيتها تمامًا . وقامت ثورة ١٩١٩ .. .. .. وهى وإن لم تنجح فى الوصول إلى أهدافها السياسية الكاملة ، إلا أنها كانت بعيدة الأثر من الناحية الاجتماعية ، إذ أكدت للشعب المصرى إيمانه بنفسه واندفع الرأى العام فى مصر للتحرك فى عدة اتجاهات أهمها الاتجاه الاقتصادى الرامى إلى ادخال الصناعات الحديثة فى البلاد ومكافحة السيطرة الاقتصادية لدول الغرب ولا سيما انجلترا على واردات البلاد وصادراتها . وقد قام بالعبء الأكبر فى هذا المجال « طلعت حرب » ، وتجاوبت البلاد مع حركته تجاوبًا عظيمًا ، وتولى « طلعت حرب » قيادة سفينته الاقتصادية فى بحر مضطرب متلاطم العواصف .

تناقض كبير بين الفرص الاقتصادية التى تملكها مصر من ناحية وبين عزوف المصريين عن استثمار هذه الفرص من ناحية أخرى . الوعى الاقتصادى محدود جدًا وإقبال رأس المال المصرى قاصر فى معظمه ـ فيما عدا حالات قليلة ـ على ميادين الاستثمار التقليدية كبناء العقارات وشراء الأراضى . أما الاستثمار الاقتصادى بمعناه الحديث فكان بالنسبة لعدد كبير مخاطرة غير مأمونة العواقب . وهكذا تمخض الأمر عن ترك هذا الميدان فى معظم الأحوال للأجانب . وبالطبع كان معنى سيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادى هو أن أرباح هذا النشاط لا تبقى داخل مصر وإنما تحول أولاً بأول إلى الخارج . وكان معناه أيضا أن المفاتيح الحقيقية للقوة الاقتصادية المصرية ليست موجودة فى أيدى أبنائها بحيث أن « طلعت حرب » بدأ معركة كبرى وحقيقية فى الميدان الاقتصادى لا تقل فى عنفها وضراوتها وحيويتها عن المعركة السياسية لتحرير إرادة مصر سياسيًا .

طلعت حرب ونشأة بنك مصر

فى عام ١٩٠٧ وضع « طلعت حرب » كتابا عن إنشائه البنك الوطنى بمال المصريين وتعمل فيه أيد مصرية وتستخدم فى معاملاته اللغة العربية . وقد نبه الأذهان إلى الأموال المعطلة التى يستثمرها الأجانب فى غير صالح مصر والمصريين . ونادى « طلعت حرب » إلى واجب وطنى مقدس هو استثمار أموالهم والمدخرات الفائضة فى صالح الاقتصاد القومى .

وما زال « طلعت حرب » ينشر الدعوة فى كل مناسبة حتى اقتنع القليلون بما يقول . ولكن أصحاب الرسالات من الرجال لا تثنيهم العقبات ولا تضعف من إيمانهم برسالاتهم التقدمية . فثابر « طلعت حرب » على الكتابة فى الصحف داعيًا إلى فكرته حتى إذا كان عام ١٩١١ أخرج كتابًا يشرح رسالته بعنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » .

وما أن انتهت الحرب وتبين الشعب سوء نوايا المستعمر نحو مستقبله السياسى . وأحس « طلعت حرب » بدوره يناديه حتى قام لينهض بعبء الثورة الاقتصادية . واستغل فرصة توافر رؤوس الأموال المصرية ونمو الإدراك الوطنى فدعا إلى تنفيذ فكرته واستجاب له الناس بالرغم من سخرية الاستعمار من مجهوده الفردى .

استطاع « طلعت حرب » مع بعض رفاقه من الوطنيين المخلصين توقيع العقد الابتدائى بتأسيس بنك مصر وذلك فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ . وصدر المرسوم الخاص بإنشاء البنك فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٠ . ووقف « طلعت حرب » فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ فى الاحتفال بتمام الإجراءات التشكيلية التى يقتضيها القانون المصرى يعلن أهداف ومبادئ بنك مصر .

وتعد نشأة بنك مصر من أبرز نقاط التحول فى تاريخ مصر الاقتصادى خلال القرن العشرين . وكان قيام البنك هو حصيلة عشرات من المعارك والحروب التى دخلها « طلعت حرب » شخصيًا دفاعًا عن فكرته وإيمانًا منه بأن اقتصاد مصر يجب أن يكون للمصريين . لقد أصبح « طلعت حرب » مصدر خيال وإعجاب الشباب فى ذلك الوقت باعتباره الرجل الذى حقق معجزة كبرى بدأت بإنشاء بنك مصر أول بنك وطنى وتبعها إنشاء مجموعة شركات بنك مصر .

الأسس التى قام عليها بنك مصر

تأسس بنك مصر برأسمال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه فى شكل إسهم إسمية يملكها مصريون واشترط بقاؤها بيد المصريين (تعتبر أول محاولة نحو تمصير الجهاز المصرفى فى مصر وتوجيه سياسته فى صالح القوى الاقتصادية الوطنية) .

وفى الاحتفال باتمام اجراءات التأسيس حدد طلعت حرب الأسس التى قام عليها بنك مصر والأهداف التى يبغى تحقيقها على النحو التالى :

- يستخدم أموال المصريين فى مصالح وشئون بلادهم مما يعود عليها بالخير ويصلح من أحوالها الاقتصادية بدلاً من تركها عاطلة مخزنة أو مودعة لدى البنوك الأجنبية التى تستثمر الجزء الأكبر منها خارج البلاد .
- يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين ولا مانع من الاستفادة من خبرة ومعلومات أى أجنبى كمستشار فنى لأكحاكم للبنك أو مسيطر يحول مجرى سياسته إلى غير ما أراده أصحاب الأموال وتقتضيه مصلحة البلاد ، ويعمل البنك على خلق جيل من الشباب قادر على العمل بالبنوك وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم .
- يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ، ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية والنقل والتأمين ، ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها .
- يحافظ على أموال المودعين ويستخدمها فيما يكون مضمونًا ومأمونًا ، ويعمل عملاً تجاريًا على مبادئ وأصول قويمة لن يحيد عنها ، ويؤدى لعملائه كل الخدمات المالية التى يحتاجونها بأجر مناسب .
- يعمل بالاتحاد مع التجار وأصحاب المزارع والمصانع على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية للدفاع عن مصالحهم ومحاصيلهم ومصنوعاتهم وترقية شئونهم وزيادة أرباحهم .
- يستعمل اللغة العربية فى معاملاته وفى دفاتره ، وبذلك يقضى على الحواجز التى كانت تحول دون تعامل أبناء البلاد مع البنوك .

مسيرة بنك مصر

بدأ بنك مصر فى مزاولة نشاطه وفتح ابوابه للعملاء منذ منتصف نوفمبر عام ١٩٢٠ ، وتجاوبت الأمة المصرية مع بنك مصر تجاوبًا رائعًا وأصبح اسمه مصدرًا للثقة وعنوانًا للعزة الوطنية ، وأصبح هذا الصرح تكذيبًا مجسمًا لكل الدعايات الخبيثة التى قامت من حوله ، وتحدى «طلعت حرب» حجج خصومه بمنطق المؤمن برسالته المحب لوطنه العامل لخير أمته ، ونما بنك مصر وازدهر وتهافتت المدن المصرية على طلب إنشاء فروع للبنك فيها ، وأخذ رأسمال البنك يتزايد بسرعة وتغطى الزيادات فى الساعات الأولى من فتح الاكتتاب ، وأخذت

أرباح البنك تتزايد بمعدلات قياسية ، وتوالت الشركات التى ينشئها البنك واحتلت أماكنها القوية فى الاقتصاد المصرى .

وقف بنك مصر عملاقًا قويًا يوظف موارد الأمة الاقتصادية فى صالح البلاد إيمانًا منه بأن الاستقلال الاقتصادى هو الوسيلة العملية لبلوغ الاستقلال السياسى ، أدخل بنك مصر روحًا جديدة فى الاقتصاد المصرى متحديًا ما وضع أمامه من عراقيل مستخدمًا فى ذلك منهجًا علميًا خالصًا ، لم يكن بنك مصر مجرد عمل مالى ناجح بل كان مؤثرًا على الاقتصاد القومى .

ويعتبر بنك مصر الرائد الأول فى إنشاء الصناعات الوطنية فى مصر على أسس حديثة ، وأثبت عدم صحة زعم المستعمر من أن مصر بلد زراعى لا يصلح للصناعة وبأن الاقتصاد المصرى يجب أن يعتمد على الزراعة وحدها ، إذ برهن بجلاء أنه بالرغم من أن الزراعة عماد هام لا قتصاديات مصر ، فإن الصناعة كذلك يمكن أن تكون عمادًا آخر لهذا الاقتصاد .

سياسات البنك فى سبيل تحقيق أهدافه

سلك البنك فى سبيل تحقيق أهدافه ومبادئه سياسة تخطيطية من الطراز الأول استطاع بواسطتها أن يحقق أهدافه جميعًا .

فمنذ تأسيس بنك مصر وحتى تم تأميمه فى فبراير سنة ١٩٦٠ بقيت أسهمه مملوكة لمصريين بالكامل ، وتعتبر هذه أول محاولة نحو تمصير البنوك فى مصر ، وتمكن البنك من أن يكون فى خدمة المصالح الاقتصادية القومية بعيدًا عن أى سيطرة أجنبية تفرض عليه ، فعمل على تجميع المدخرات المصرية وأعاد توظيفها فى كل مجالات الاقتصاد المصرى ، واستعمل اللغة العربية فى معاملاته وسجلاته مما ساعد على نشر الوعى المصرفى بين المصريين .

واتبع البنك سياسة الاعتماد الكلى فى قوته العاملة على المصريين ، وبذلك أحدث تحولا اجتماعيًا كبيرًا بأن فتح أمام المصريين مجالاً واسعًا من حيث نوع العمل والخبرة الفنية ، وكان ذلك نذيرًا بانتهاء الاحتكار الأجنبى للأعمال المصرفية والقضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية ، ونتج عن ذلك تعرض البنك لمناهضة الاستعمار والعناصر الرجعية التى تصدّت لمحاربته فى السنوات الأولى من حياته ووصلت ذروتها فى سنته العشرين والتى لولاها لحقق البنك أضعاف ما استطاع تحقيقه ، ومع ذلك لم يتوان البنك فى المشاركة مع الخبرات والشركات الأجنبية متى رأى ضرورة لذلك مما عاد عليه بالنفع وأفاد موظفى البنك وشركاته بخبرات وتجارب جديدة .

لم تكن الظروف الاقتصادية للبلاد مواتية وكان تجميع رأس مال بنك مصر من أولى المحاولات لجذب المدخرات الوطنية للمساهمة فى المشروعات الاقتصادية القومية ، وتعالت حملات التشكيك المسعورة إلا أن « طلعت حرب » استطاع جمع رأس مال أولى قدره ٨٠٠٠٠ جنيه موزع على ٢٠٠٠٠ سهم اكتتب فيها ١٢٣ فردا بمتوسط ١٦٢,٦ سهم للفرد ، وأخذ رأسمال البنك ينمو ويتزايد مع كل اكتتاب عام حتى بلغ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٢٧ ومليونى جنيه فى عام ١٩٥٥ ، وقد كان لسياسة البنك بتحديد قيمة السهم عند أقل حد ممكن فى ذلك الوقت وهو أربعة جنيهات وقيام شركة التعاون المالى التجارية بقبول الاكتتاب فى أسهم البنك

بالتقسيط أثرهما فى انتشار ملكية الأسهم على عدد كبير من المصريين ، وكان لحرص الأفراد على الاحتفاظ بأسهم بنك مصر حتى فى أوقات الأزمات ـ ويدل على ذلك قلة عدد عمليات التنازل عن الأسهم ـ أن تمتعت الأسهم بالاستقرار النسبى فى سوق الأوراق المالية .

اتبع البنك سياسة تكوين احتياطيات كافية لتدعيم مركزه المالى ، ومنذ عام ١٩٢٣ عمل البنك على اقتطاع جزء آخر من أرباحه لتكوين مخصص يستخدم فى إنشاء وتكوين الشركات الصناعية والتجارية المصرية ، ومع أن هذه السياسة تتعارض مع قدرة البنك على توزيع أرباح مما قد يؤثر على قيمة أسهمه فى السوق ، إلا أن الصالح القومى كان هدف البنك ، ونتج عن اتباع هذه السياسة أن ارتفعت احتياطيات البنك وأرباحه المحتجزة من حوالى ٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٢١ إلى ٥٧٨٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٠ وإلى ٨٩٩٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٧ وإلى ١٩٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٥ حتى بلغت ٤٣٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٠ ، وبالرغم من ذلك فقد حافظ البنك طوال هذه الأعوام على توزيع نسبة مجزية من الأرباح .

ومن أهم سياسات البنك فى سبيل اجتذاب ودائع الأفراد وتنميتها . العمل على نشر وحداته فى جميع أنحاء البلاد وبعد أن كانت سبع وحدات فى عام ١٩٢٢ زادت إلى ٣٣ وحدة عام ١٩٤١ وإلى ١٤٦ وحدة فى عام ١٩٧٠ داخل مصر وخارجها فى البلاد العربية ، وأصبح بنك مصر أكثر البنوك انتشارًا وتزايدت أرقام الودائع لدى البنك بالرغم من كثرة الأزمات التى انتابت الاقتصاد القومى خصوصًا فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

كذلك اتبع البنك سياسة تنويع خدماته ، ففى السنوات العشر الأولى من حياته أدخل نظام صندوق التوفير ، ودعى أفراد الشعب إلى الادخار فى هذا النظام وحظيت دعوة البنك بالنجاح ، وسنة بعد أخرى بل شهر بعد آخر زادت أرقام ودائع صندوق التوفير بنسب كبيرة ، فبعد أن كانت قيمتها ٣٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٣١ بلغت ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٥١ و٧٥٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٠ وقفزت إلى حوالى ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٦٩ .

وبالنسبة لإنشاء الشركات المساهمة المصرية عمد البنك إلى الهبوط بقيمة السهم إلى أقل حد ممكن (أربعة جنيهات فى المتوسط بينما بلغ متوسط قيمة السهم فى الشركات الأجنبية حوالى عشرة جنيهات) ، وقد كان للصبغة الوطنية لهذه الشركات والنجاح الكبير الذى حققته أثرهما فى تشجيع المصريين على الإقبال على استثمار مدخراتهم فى هذا الميدان ، ويعتبر بنك مصر أول من قام بمحاولة إيجابية ناجحة فى تاريخ مصر الحديث لتجميع المدخرات الشعبية عن طريق إنشاء الشركات المساهمة المصرية ، ويعتبر كذلك الرائد الأول الذى أظهر أهمية الأموال المحلية وضرورة الاعتماد عليها كبديل للاستثمارات الأجنبية . وقد دعى بنك مصر دائمًا إلى إقامة قطاع صناعى مستقر لا يرتبط بظروف البلاد ولا يرتبط بالأموال الأجنبية أو الاستغلال الخارجى ، فاهتم بالتصنيع مستهدفًا إحداث توازن اقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق استغلال ثروات مصر المادية والبشرية وتوفير حصيلة الصادرات لاستغلالها فى شراء السلع الرأسمالية بدلاً من تبديدها فى شراء السلع الاستهلاكية الكمالية ، وفضلاً عن ذلك ساعد على تكوين رأس المال المصرى عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل البلاد فى أيدى المصريين بدلاً من تسربها إلى أيدى الأجانب أو خارج البلاد .

حرص بنك مصر على توجيه الدولة إلى ما تفعله فى مجالات التصرفات الاقتصادية الداخلية فى نطاق سلطتها وكانت الوسيلة إلى ذلك تقاريره السنوية وغيرها ، وقد نفذت الحكومات المتعاقبة كثيرًا من هذه التوجيهات وبذلك أمكن تفادى بعض نواحى القصور والضعف فى إدارة الدولة للشئون الاقتصادية للبلاد . وكان البنك أول من نبه إلى تلاعب الأجانب فى أسعار القطن وسيطرتهم على السوق وطالب بمنع ذلك غير أن الدولة فى ذلك الوقت لم تستجب لنداء البنك فعمد بمفرده إلى تأسيس شركة مصر لتصدير الأقطان عام ١٩٣٠ . كذلك أصدر البنك فى عام ١٩٢٩ تقريره عن إنشاء الصناعات الأهلية دعا فيه الدولة إلى المشاركة فى التنمية الاقتصادية ورسم لها الخطوط العريضة واقترح إنشاء البنك الصناعى وأورد بالتقرير أمثلة كثيرة من نجاح الدول الأجنبية فى إحياء الصناعة ، وبين التقرير نواحى الضعف والقصور فى الاقتصاد القومى والموارد المتاحة . ورددت تقارير البنك ضرورة تحرر النظام النقدى المصرى من تبعيته للجنيه الاسترلينى ، وضرورة حماية الصناعات الأهلية الناشئة عن طريق التعريفة الجمركية ، ودعت إلى إنشاء الغرف التجارية والصناعية والحد من استيراد الكماليات لإصلاح الخلل فى الميزان التجارى .

وجه البنك اهتمامه إلى تمصير عملية تمويل القطن وتوفير المال السائل اللازم حتى يعوض من قصور الجهاز المصرفى الأجنبى ويحد من تحكمه فى أسعار القطن ، كما عمد البنك فى سياسة إقراضه إلى توفير السيولة للشركات الوطنية سواء التى ساهم فى إنشائها أو غيرها من المشروعات ، ومن ثم فإن تعضيد البنك للمشروعات الوطنية من الناحية التمويلية يعد سياسة رشيدة للحيلولة دون الاستعمار وتمكين قبضته من الاقتصاد القومى . وقد عمل البنك على تشجيع السلف الصناعية الصغيرة واستطاع أن يحصل على تدعيم الدولة له فى هذا السبيل فأودعت لديه مبالغ لذمة التسليف الصناعى وبشروط أهمها أن تكون المشروعات المقترضة ذات فائدة للبلاد وقد زاول البنك هذه العملية ابتداء من عام ١٩٢٢ . كذلك عاون البنك الحركة التعاونية الزراعية فاتفق مع وزارة الزراعة عام ١٩٢٥ على إقراض هذه الجمعيات فى حدود فائض الأموال المودعة من الحكومة لذمة السلف الصناعية . وبذلك لم يترك بنك مصر سبيلاً للأخذ بيد القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى إلا طرقه .

سياسة إنشاء الشركات

ليس من شك فى أن أسمى هدف استطاع البنك تحقيقه هو إنشاء مجموعة «شركات مصر» ، وقد رسم البنك سياسته فى هذا الشأن على أساس خطة منظمة اعتبر تحقيقها من أول واجباته القومية ، واتبع البنك سياسة تخطيطية تؤدى إلى تجميع رؤوس الأموال اللازمة لإقامة هذه الشركات ولا تتعارض فى نفس الوقت مع كونه بنكا تجاريًا يعتمد فى موارده أساسًا على ودائع العملاء .

فى حفل افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى فى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قال طلعت حرب : «لقد كان من الطبيعى ألا يقف بنك مصر عند حدود مصارف الودائع دون أن يشعر بحاجات البلاد إلى المشروعات الاقتصادية والمالية النافعة ويسعى إلى تحقيقها ما وجد إلى هذا السعى سبيلاً ، وهو قد وفق إلى هذا السعى بفضل الله وفضل نجاحه وفائض أرباحه ، وطريقة هذا أن قرر المساهمون فيه ألا يحصلوا على حصتهم فى الأرباح كاملة بل أن يكتفوا منها بحصة معقولة بلغت فى العام الماضى ٧,٥٪ ، على أن يخصص باقى الأرباح بعضه لاحتياطى

إضافى خلاف الاحتياطى القانونى ، وبعضه للمساهمة فى المشروعات المالية الاقتصادية النافعة تشجيعًا لها وتعضيدًا لتحقيق نفعها للبلاد ، وهذا الفائض قد أخذ منه فى العام الماضى مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ساهم به البنك فى تأسيس مطبعة مصر وفى تأسيس مصنع ورق وفى تأسيس شركة لتجارة وحليج الأقطان . وتوضح هذه الكلمات أن هدف بنك مصر هو تأسيس المشروعات الوطنية النافعة من أرباح المساهمين وليس من رأسمال البنك ولا من احتياطياته ولا من أموال المودعين لديه ، وإذا تحقق النجاح لهذه المشروعات عاد الربح إلى المساهمين من جديد مما يقوى من شوكة البنك وعظمته » .

أحس بنك مصر بحاجة البلاد الملحة إلى المشروعات الوطنية الكبرى فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى بعد أن رأى الدولة عاجزة تمامًا عن تنمية الاقتصاد القومى ، كما رأى الاستعمار يسعى جاهدًا للحيلولة دون تنمية مصر وإبقائها فى دائرة التخلف واقتصاديات المحصول الواحد . فأنشأ بنك مصر منذ عام ١٩٢٤ جهازًا قويًا للبحوث الاقتصادية الفنية لدراسة مختلف النشاط الاقتصادى فى البلاد والإمكانيات المتاحة وكيفية استغلالها ودراسة المشروعات دراسة وافية قبل التفكير فى إقامتها .

وقامت شركات بنك مصر على نفس الأسس التى قام عليها البنك ، مصرية فى رأسمالها وإدارتها وموظفيها وعمالها ، ولا مانع من الاستفادة بالخبرة الأجنبية على ألا تكون لها فرصة التحكم فى سياستها أو التأثير فى أهدافها .

ولم يكن يعمل البنك على إقامة الشركات بهدف الاحتفاظ بأسهمها ابتغاء الربح أو بهدف تكوين احتكارات مالية صناعية ، بل حدد البنك دوره منذ البداية والذى لا يخرج عن كونه مروجًا للشركات التى يقيمها حتى تعمل هذه الشركات ويقوى مركزها الإنتاجى والمالى فيقوم بطرح أسهمها للتداول ، ولم يكن البنك يقوم بمفرده بإقامة هذه الشركات بل يشترك فى تأسيسها مع بعض رجال المال من المواطنين المصريين .

واستمر البنك فى تعاونه المالى والاقتصادى مع الشركات التى أقامها ولم يتركها تعمل فى مناطق إنتاجها دون وجود وحدة مصرفية له تعمل بجانبها ، وانحصرت المعاملات المالية لكل شركة مع البنك ، وجاءت سياسة البنك تجاه هذه الشركات مختلفة عن السياسة التى كانت تأخذ بها البنوك الأجنبية فى مصر ، فكان يقدم لمشروعاته القروض الطويلة الأجل بجانب التمويل الجارى لها ، وكان فى ذلك قريبًا من السياسة التى سارت عليها البنوك الألمانية وقت النهضة الصناعية بأوربا ، مما كان له الفضل الأكبر فى إقامة صرح الصناعة المصرية ، وبالرغم من ذلك فكثيرًا ما وجهت الانتقادات لسياسة البنك وهذا أمر طبيعى من جانب القوى الأجنبية وقوى الاستعمار بعد أن شعرت بالمزاحمة الشديدة للقوى المصرية فى احتلال مواقعها وتوجيه موارد البلاد الاقتصادية لما فيه صالح مصر .

إن عمق تفكير « طلعت حرب » ودرايته الواسعة وثقة المواطنين التى لا تحد فيه هى التى مكنته من التغلب على الصعوبات وتحقيق برنامج تنمية صناعى رائع . فقد اعتمد على القطن بوصفه المحصول الأول للبلاد . القطن يحتاج بعد زراعته إلى حلجه فأنشأ محالج مصرية بعد أن كانت كلها أجنبية . القطن المحلوج يحتاج إلى نقل نيلى وبحرى ليصل إلى مناطق التصنيع الداخلية والخارجية فأنشأ شركات الملاحة . القطن يحتاج إلى غزل ونسج فأنشأ مصانع المحلة ثم كفر الدوار . القطن بعد حلجه ينتج بذورًا يمكن عصرها فأنشأ معاصر للزيوت .

هذه الحركة الكبيرة الدائرة حول القطن إنتاجًا وتصنيعًا تحتاج إلى دعاية فأنشأ شركة للسينما تساعد بأفلامها على دعم هذا المجهود ، هذا التفكير الذى يعتمد على منطق بسيط وواضح هو الذى مكن «طلعت حرب» من أن ينفذه .

شركات بنك مصر خلال خمسين عامًا

قام بنك مصر عام ١٩٢٠ كبنك أعمال ، وقاد «طلعت حرب» النهضة الاقتصادية ، ونجح بنك مصر فى تغيير وجه مصر الاقتصادى فأدخل كثيرًا من الصناعات والخدمات الاقتصادية التى كانت تفتقر إليها البلاد ، وأصبح لمشروعاته التى أنشأها أكبر الأثر فى تكوين الثروة القومية ، وساعدت منتجات شركاته على تحسين الميزان التجارى وشاركت فى رفع مستوى المعيشة بإسهامها فى توليد قيمة مضافة للدخل القومى .

أنشأ البنك أول ما أنشأ مطبعة مصر فى عام ١٩٢٢ لتموين البنك بجميع المطبوعات التى يحتاجها ، ثم تبعها عام ١٩٢٤ إنشاء شركة مصر لحليج الأقطان ، وتوالى إنشاء البنك لشركات جديدة حتى استطاع فى فترة قياسية لا تزيد على العشرين عامًا أن ينشئ اثنين وعشرين شركة فى مختلف المجالات من صناعة وتعدين ومال وتجارة وخدمات وسياحة وزراعة واستصلاح أراضى .

ثم توقف البنك عن إنشاء شركات جديدة خلال الفترة من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٦ نتيجة لأحكام قانون الدعم ، إلا أن البنك لم يستطع الانفصال كلية عن الحركة الصناعية فى البلاد فسمحت له السلطات فى عام ١٩٤٦ بإنشاء شركة مصر للحرير الصناعى .

وبعد قيام ثورة يولية عام ١٩٥٢ انتعش نشاط البنك فى مجال الشركات الصناعية فأسس أربع شركات خلال الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ ، وبذلك بلغ عدد مشروعاته سبعا وعشرين شركة بالإضافة إلى بنك مصر لبنان وشركتين امتلكهما البنك بعد فترة من إنشائهما وهما بنك التضامن المالى والشركة العقارية المصرية .

وقد تعرضت أربع شركات من مشروعات البنك للتصفية ، وهى شركة مصر للكتان أنشئت عام ١٩٢٧ وزاولت نشاطها إلا أنها تعرضت لبعض الخسائر فى أولى مراحل حياتها ثم انتظم نشاطها ولكنها عادت وتعرضت للخسارة مرة أخرى فوضعت تحت التصفية عام ١٩٤٩ ، وشركة مصر لمصايد الأسماك تأسست فى عام ١٩٢٧ ولكنها تعرضت لمنافسة شديدة من صائدى الأسماك ثم من أصحاب مصانع الأزرار القائمة وحققت خسائر كبيرة ومتزايدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ وأدت فى النهاية إلى توقف نشاطها ثم صفيت نهائيًا ، وشركة مصر للدخان والسجاير تأسست فى عام ١٩٣٧ وتعرضت لمحاربة خفية ومنافسة غير شريفة من شركات السجائر القائمة مما أدى إلى تصفية نشاطها فى عام ١٩٤١ ، وشركة مصر للمناجم والمحاجر أنشئت عام ١٩٣٨ وزاولت أعمالها ونظرًا لضخامة مصاريف البحث والتنقيب فقد تعرضت للكثير من الخسائر خلال سنى نشاطها حتى أدمجت فى الشركة العامة للثروة المعدنية فى عام ١٩٥٧ .

كذلك لم يكتمل إنشاء إحدى شركات بنك مصر نتيجة لصعوبات مختلفة عاصرتها وهى الشركة المساهمة

المصرية لصناعة الورق ، فبعد إنشاء مطبعة مصر وضع البنك مشروعًا لإنشاء مصنع للورق يغذى المطبعة باحتياجاتها من مختلف أنواع الورق ، ثم قرر البنك تأجيل إنشاء المصنع إلى مرحلة أخرى بعد أن دلت الأبحاث على أن هذا المصنع يحتاج إلى رأسمال كبير يصل إلى ربع مليون جنيه ورؤى أن ينصرف هذا الجهد المالى إلى إتمام بقية الأعمال الصناعية التى بدأها البنك ، وبذلك لم تقم الشركة .

وقد حققت شركات مصر فى مجموعها تقدمًا عظيمًا ونتائج باهرة على مر السنين فتضاعفت مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة فيها ، وأصبح لبنك مصر الفضل فى إدارة حجم كبير من الأعمال الناجحة ذات الأهداف القومية ، وفى أول عام ١٩٦١ أنشئت مؤسسة مصر وآلت إليها جميع شركات بنك مصر .

والجدول التالى يوضح شركات مصر العاملة وقت إنشاء مؤسسة مصر :

رقم مسلسل	تاريخ التأسيس	اسم الشركة	رأس المال عند التأسيس	رأس المال فى ديسمبر ١٩٥٩	اسهام البنك فى ديسمبر ١٩٥٩
			جنيه	جنيه	٪
١	١٩٢٢	مطبعة مصر	٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٥.٥
٢	١٩٢٤	شركة مصر لحليج الأقطان	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٣.١
٣	١٩٢٥	شركة مصر للنقل والملاحة	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٨٤.٧
٤	١٩٢٥	شركة مصر للتمثيل والسينما	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٨١.٢
٥	١٩٢٧	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٦.٤
٦	١٩٢٧	شركة مصر حلوان للغزل والنسيج	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٤.١
٧	١٩٣٠	شركة مصر لتصدير الأقطان	١٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٦١.٣
٨	١٩٣٢	شركة مصر للطيران	٢٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠	٤٦.٨
٩	١٩٣٢	شركة بيع المصنوعات المصرية	٥٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٨.٠
١٠	١٩٣٤	شركة مصر للتأمين	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٣.٠
١١	١٩٣٤	شركة مصر للملاحة البحرية	١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠.٤
١٢	١٩٣٤	شركة مصر للسياحة	٧٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٨.٢
١٣	١٩٣٨	شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفرالدوار	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٤٨.٧
١٤	١٩٣٨	شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح	٦٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥.٦
١٥	١٩٣٨	شركة مصر صباغى البيضا	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٣٦.٠
١٦	١٩٣٨	شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت	٣٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٧.٩
١٧	١٩٤٠	شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٩.٨
١٨	١٩٤٦	شركة مصر للحرير الصناعى	٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٨.٦
١٩	١٩٥٥	شركة مصر للفنادق	١٧٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٥.٠
٢٠	١٩٥٦	شركة مصر للألبان والأغذية	٤٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٩.١
٢١	١٩٥٩	شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسج	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥.٠
٢٢	١٩٥٩	شركة مصر لصناعة الكيماويات	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥.٠
٢٣	١٨٩٦	الشركة العقارية المصرية	٢٩٠٠٠٠	١١٦٠٠٠	٤٢.٣
٢٤	١٩٠٩	بنك التضامن المالى	٣٤١٢	٥٠٠٠٠٠	
٢٥	١٩٢٩	بنك مصر لبنان	١٦٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٨٣.٠

تعاون الحكومة مع المستعمر

فى منتصف عام ١٩٣٩ ومع ازدياد التوتر فى العالم وامتداد أثره الى نشاط مصر الاقتصادى اشتد السحب على الودائع من البنوك ، وقد كان لقصور الوعى المصرفى أن تعرضت الودائع للتهافت عليها كلما زادت الشائعات عن الاضطراب السياسى ، وقد تعرض بنك مصر كغيره من البنوك لهذا التهافت على الودائع وكان الإقبال على السحب ضعيفًا أول الأمر ثم أخذ يشتد بعد ذلك يومًا فيوم ، حتى اذا ما نشبت الحرب العالمية الثانية فى أوائل سبتمبر من نفس العام حدث اندفاع على سحب الودائع وخاصة عملاء صندوق التوفير.

لم يكن الضغط الحقيقى على البنك من جانب الأفراد بل كان من جانب صندوق توفير البريد الحكومى الذى ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات بالرغم من أن ودائعه لدى البنوك الأخرى كانت تفوق أضعاف ماله لدى بنك مصر ولكنه لم يقم بسحبها منها ، وقد رفض وزير المالية المصرى إيقاف سحب ودائع صندوق التوفير الحكومى .

استطاع البنك فى أول الأمر بما لديه من أموال بالغة السيولة أن يواجه موجة اشتداد السحب حتى كادت أمواله هذه أن تنفد ، ولما أراد البنك استعمال خط الدفاع الثانى المتمثل فيما لديه من أوراق مالية من الدرجة الأولى ، بأن تقدم للاقتراض بضمانها من البنك الأهلى المصرى ـ وكان وقتها يقوم بدور البنك المركزى ـ رفض محافظه الإنجليزى وامتنع عن تقديم القرض بالرغم من قوة الأوراق المالية المقدمة (أوراق الدين الحكومى ـ أذون الخزانة ـ أوراق البنك الأهلى ـ أوراق البنك العقارى ـ أوراق شركات مصر) وبذلك خالف البنك الأهلى المصرى أبسط مبادئ العرف المصرفى ، وتخلى عن دوره كبنك للبنوك واتضح أنه كبنك تجارى يتبع مصالحه الخاصة كبقية البنوك المتنافسة فى السوق المصرية وثبت أنه لم يكن يقوم ببعض مهام البنك المركزى إلا فى ضوء مصالحه التجارية .

على الرغم من ضيق الانجليز الشديد «بطلعت حرب» الا أنهم لم يعارضوه علانية ، لقد كان المحافظ الإنجليزى للبنك الأهلى يخطب علانية مشيدًا «بطلعت حرب» ويقول إن توقيعه على أى ورقة أو أى مشروع هو ضمان النجاح لهذا المشروع . أما سرًّا فقد كان الأمر يختلف . وكان هذا التضامن الغريب بين وزير المالية المصرى الذى رفض حتى ضمان الحكومة لودائع البنك وبين المحافظ الإنجليزى للبنك الأهلى الذى رفض إقراض البنك ولولا هذا التضامن لأمكن إيقاف تيار سحب الودائع أو إبطائه .

ومع تأزم الموقف وخوفًا من غضبة الرأى العام وافقت الحكومة على أن يقترض بنك مصر من البنك الأهلى بضمانها مبلغ حوالى مليونين ونصف مليون جنيه وطلب رئيس الحكومة لكى تقرض حكومته البنك أن يخرج طلعت حرب من بنك مصر وشركاته .. .. .. وقد كان .

وفى ٢٨ مارس عام ١٩٤٠ وافق البرلمان على ضمان الودائع الحالية والمستقبلة فى بنك مصر واتخاذ التدابير اللازمة لدعم واستمرار رواج هذه المؤسسة القومية ونجاحها ، وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر .

ذهاب « طلعت حرب »

فرضت الحكومة الواقعة تحت سيطرة القوى الأجنبية شروطها وتخلى « طلعت حرب » عن مكانه فى بنك مصر ، وكانت هذه مأساة من مآسى الحياة الحزبية فى ذلك الوقت ، ذهب « طلعت حرب » ضحية الصراع الحزبى بالرغم من أن الرجل نفسه لم يكن حزبيًا ، ذهب « طلعت حرب » ضحية القوى الخفية المسيطرة على الحياة السياسية وهى أساسًا الإنجليز والملك .

كانت هناك فئة حاقدة على شخص « طلعت حرب » لأسباب خاصة لديها ، أهمها أنه كان دائمًا يعمل على كشف تلاعبها بأموال الشعب ، لقد كانت مبادئه فى جوهرها تتعارض وبشدة مع مبادئ الاستغلال والسيطرة التى كانت هذه الفئة تسعى إلى تدعيمها .

ظل البنك طوال سنى عمره بمنأى عن السياسة الحزبية وبعيدًا عن المشاكل إلا أن الغل والحقد السياسى اقتربا منه فى محاولة لتدميره والفتك بركيزة الاقتصاد المصرى الأساسية « بنك مصر وشركاته » .

وقد فطن « طلعت حرب » إلى ذلك وعرف أنه المقصود بهذه الأزمة وأن تخليه عن مكانه ربما يدفع عن البنك شرور الرجعية الحاقدة فقدم استقالته إلى مجلس إدارة البنك فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وضغط على المجلس حتى قبلها ، وليس من شك فى أن هذا التصرف لا يصدر إلا من نفس نبيلة ارتفعت إلى أعلى مستويات إنكار الذات ، بل ليس بمستغرب على هذا الرائد الذى فعل ما فعل فى سبيل الاقتصاد القومى لبلده أن ينسى شخصه فى سبيل ما أنجزه لوطنه من أعمال حفاظًا عليها من شر الاستعمار والرجعية .

كانت النقيصة التى نسبت « لطلعت حرب » أنه أقرض بعض الشخصيات قروضًا لا تضمنها موجوداتهم الثابتة من أرض أو عقار ، وقال « طلعت حرب » إنه يعترف بهذه التهمة وذلك لأن الشخصيات التى عناها من اتهموه هم أفراد أسر كريمة حاربها الإنجليز فى أرزاقها وسلطوا عليها البنوك العقارية لأنهم كانوا ضد الإنجليز ووقفوا فى صف الشعب مطالبين بالجلاء فحلت بهم عقوبة الحرب الاقتصادية ، ووجد « طلعت حرب » أنه قد أصبح لمصر رأسمال وطنى خالص ممثل فى بنك مصر وشركاته وأنه يستطيع أن يقيل عثرات من أوذوا بسبب وطنيتهم حتى يقوموا من كبوتهم وأنه مهما كانت قواعد الإقراض وقواعد الاقتصاد صارمة وشديدة إلا أنها يجب أن تنحنى أمام ظروف كهذه الظروف . وما توقعه هذا الرجل الكبير والإنسان الكبير حدث .. .. فلم يمض عام واحد على الحرب حتى عم البلاد رواج عظيم وسدد الذين اقترضوا بغير ضمان كل ما كان عليهم ولم يضع على البنك مليم واحد ، وكانت كلمة الشرف التى لا يعبأ بها الاقتصاد الحديث خير ضمان لهذه القروض وأقوى من كل احتياط كان يمكن أخذه .

ولم يكد قانون الدعم يصدر حتى لبى « طلعت حرب » نداء ربه بعد حياة حفلت بالكثير من الأعمال الصادقة المخلصة لوطنه .

صدور قانون دعم البنك

تضامنت الحكومة مع الاستعمار والعناصر الرجعية ، وتدخلت لتعاون البنك فى ظروفه الدقيقة التى افتعلتها وفرضت شروطها للعلاج ، وكان التدخل الحكومى لدعم بنك مصر مؤامرة ضمن المؤامرات العديدة التى حيكت ضد البنك منذ نشأته بهدف القضاء على أى نشاط اقتصادى وطنى وبهدف الإبقاء على التسلط الاستعمارى على البلاد .

اشترطت الحكومة عدم قيام البنك بمنشآت جديدة بعد أن لمس المستعمر خطورة شركات مصر كقوة اقتصادية تستطيع القضاء على نفوذه فى مصر ، فانتهز الفرصة لإيقاف استمرار نموها أو إقامة منشآت أخرى على غرارها . ولو استمر البنك فى تنفيذ سياسته الاستثمارية خصوصا فى الفترة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث توافرت الأموال وتجمعت والتى لو تم استثمارها لخف العبء كثيرًا على القوى الوطنية التى اضطلعت بالمسئولية بعد ذلك ولبدأت التنمية الاقتصادية التى احتضنتها الثورة الوطنية فيما بعد .

حاولت الحكومة إلقاء تبعة الأزمة على سوء إدارة البنك وشركاته ، وهل يعقل أن تكون الإدارة التى نجحت فى خلق بنك وطنى صميم وفى تجميع المدخرات الوطنية وفى مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى وفى تنمية الصناعات وإنشاء الشركات ، وأن يكون الرجال الذين حققوا كل هذه الإنجازات الاقتصادية الهائلة فى حاجة إلى دعم أو تغيير ؟ ... وها هو الدكتور حافظ عفيفى الذى اختارته الحكومة ليرأس مجلس إدارة بنك مصر يذيع بيانا فى ٢٤ يوليه عام ١٩٤١ يعلن فيه على الملأ « أن بنك مصر وشركاته منشأة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ويؤثر رواجه وتقدمه فى كل نواحى نشاط البلاد كما تتأثر بضعفه أو كساده جميع المرافق الحيوية » . كما ذكر فى بيانه هذا « إننا يجب أن نعود بالذاكرة الى حالتنا الاقتصادية والمالية ، ونصيب أهل البلاد منها قبل إنشاء البنك ، لنعرف ما أفادت هذه النهضة الاقتصادية التى ابتدأت بإنشاء البنك ، ومدى نفع هذه الثورة الاجتماعية والاقتصادية التى رفع علمها طلعت حرب باشا فى سنة ١٩٢٠ » .

أخذت الإدارة الجديدة للبنك فى تبادل المذكرات بينها وبين الحكومة ، كما أجرت معها الكثير من المفاوضات التى انتهت بصدور القانون رقم ٤٠ فى ٢٤ يوليه عام ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر .

كانت الحكومة قد عهدت قبل ذلك إلى خبراء حسابيين من الإنجليز بفحص حالة البنك ، وقدموا تقريرهم الأول فى نوفمبر عام ١٩٤٠ ثم تقريرًا تكميليًا فى أوائل عام ١٩٤١ ، وانتهوا فى تقاريرهم إلى أن البنك فى حاجة إلى تكوين احتياطى قدره ٤١٩١٤٨٤ جنيه يخصص منه مبلغ ٦٢٥٥٢٨ جنيها لتغطية ما أسموه بالخسائر المحققة فعلاً حتى نهاية عام ١٩٤٠ والباقى لمواجهة الخسائر المحتملة مستقبلاً .

وقد تم تدبير الاحتياطى المطلوب عن طريق احتياطيات البنك وأرباحه فى السنوات ٣٩ ، ٤٠ ، ١٩٤١ ومبلغ ٣٥٠ ألف جنيه أرباح البنك من بعض شركات مصر ، وبلغ ما تم تدبيره عن هذا الطريق ١٩٣٤٠٤١ والباقى وقدره ٢٢٥٧٤٤٣ جنيها يمثل قيمة ما ساهمت به الحكومة بإلغاء المال المخصص للسلف الصناعية

والزراعية ورصيد صندوق توفير البريد الحكومى ، أى أن حقيقة ما ساهمت به الحكومة يمثل ودائعها لدى البنك ، وبذلك تكون التسوية عبارة عن إلغاء هذه الخصوم مقابل تخفيض بند السلف والقروض من جانب الأصول بنفس القدر ، بمعنى أن مساهمة الحكومة فى الدعم كانت مجرد قيود حسابية خفض بها جانبى الأصول والخصوم ولم تزد موارد البنك بمبالغ سائلة جديدة ، وبمعنى آخر فإن تدخل الحكومة ما هو إلا توقفها عن سحب الأرصدة الخاصة بها لدى البنك وهو ماكان يمكن اتخاذه إبان الأزمة فى سبتمبر عام ١٩٣٩ دون افتعالها أو التدخل الصورى بالدعم .

ولم تكتف الحكومة بهذا الدعم الصورى بل حصلت على ألف حصة تأسيس غير محددة القيمة وتشترك فى توزيع الأرباح بنسبة عالية جدًا بلغت ٣٥٪ .

استرداد حصة التأسيس

فى ٢ سبتمبر عام ١٩٤٤ وبعد ثلاث سنوات من صدور قانون الدعم تم الاتفاق بين البنك والحكومة بأن يسترد البنك حصة التأسيس والتى بلغ نصيبها فى الأرباح منذ إقرارها وحتى استردادها حوالى ٤٢٤٦٩١ جنيها ، ورد البنك للحكومة مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣ جنيها قيمة أرصدتها وودائعها لدى البنك والتى توقفت عن سحبها تنفيذًا لقانون الدعم ، وتبرهن قدرة البنك على استرداد هذه الحصص فى هذه الفترة الوجيزة على متانة مركزه المالى ، وما فيه من قوة ذاتية على السداد ، بل تؤكد بمالا يقبل المناقشة أن هذه القدرة كانت موجودة من قبل ولم تهتز أو تظهر كأنها غير موجودة إلا بسبب الظروف المفتعلة التى أحاطت بالبنك كما بينا من قبل .

ولا ننسى فى هذه المناسبة أن نشيد بدور الشعب المصرى تجاه بنك مصر ألا وهو بنك الشعب الوطنى ، فقد أرادت الحكومة أن تعيد حصص التأسيس للبنك مقابل تقييمها على أساس ما تغله من نسبة ربح عالية ولكن يقظة الشعب دفعت بالرأى العام أن يهب متسائلاً عما وراء تدخل الحكومة لدعم بنك مصر؟ هل كانت تريد مساعدة البنك حقًا ؟ أم أنها عملية تجارية ربوية ؟ لوكانت تبغى مساعدة البنك لما طالبته بأكثر مما أعطته ، وهكذا وجدت الحكومة نفسها فى موقف اضطرت معه إلى التراجع عن رأيها .

بنك مصر بعد ثورة يوليو

تلاقت مبادىء البنك مع أهداف ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى المجال الاقتصادى ، قامت الثورة لتحقق آمال البلاد فى التنمية ، والتى كان يهدف لها البنك منذ قيامه والتى حاول مخلصًا تحقيقها بمفرده ، ولولا العراقيل التى وضعت فى طريقه والتدخل السافر للمستعمر لما تأخر عن تحقيق أهداف أخرى ، وبقيام ثورة يوليو جاءت فترة أصبحت إقامة الصناعات فيها محل اهتمام رجال الثورة وشاركهم بنك مصر فى هذا الاهتمام .

انتعش نشاط البنك فى مجال الشركات الصناعية مرة أخرى ، وسار البنك فى اتجاهات ثلاثة أولها تقديم العون اللازم لشركات مصر القائمة لتدعيم مراكزها المالية ولزيادة إنتاجيتها ، وثانيها الاشتراك مع الدولة فيما تقيمه من مشروعات صناعية جديدة ، ففى عام ١٩٥٤ ساهم فى تأسيس شركة الحديد والصلب المصرية وفى تنمية الشركة المصرية العامة للجوت ، وفى عام ١٩٥٥ ساهم فى أغلب المشروعات الحيوية فاشترك فى تأسيس كل من شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والشركة القومية لإنتاج الأسمنت وشركة مصر للتجارة الخارجية ، وفى عام ١٩٥٦ ساهم فى تأسيس الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) وفى عام ١٩٥٧ اشترك فى تأسيس البنك الصناعى السورى ، وثالث الاتجاهات كان استعادة البنك لدوره فى تأسيس مجموعة شركات مصر فأضاف إليها أربع شركات جديدة فى الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ وهى شركات مصر للفنادق وللألبان والأغذية وشبين الكوم للغزل والنسيج ولصناعة الكيماويات .

ولم يقتصر اهتمام البنك بنشر فروعه داخل البلاد بل تعداها إلى الدول العربية المجاورة ، وأخذ ينشئ الفروع فى أنحاء الوطن العربى ، فافتتح تسعة فروع فى السودان وفرعين فى ليبيا وفرعين فى المملكة العربية السعودية وأحد عشر فرعًا فى سوريا وأربعة فروع فى اليمن ، كما شارك حكومة الجزائر فى إنشاء بنك مصر الجزائر .

وساعد انتشار وحدات البنك فى كل البلاد على تزايد قدرة البنك على جذب الودائع ، وقد اهتم بنك مصر بصفة خاصة بالودائع ذات الصفة المستقرة وابتكر نوعًا جديدًا من الودائع ذات الطبيعة الادخارية «الودائع المتضاعفة» بدأ تنفيذه منذ أول يونيه عام ١٩٦٨ . كما عنى البنك بودائع الأفراد التى تمثل الادخار الشعبى الأصيل وشجعه بكافة الوسائل وأدخل نظامًا حديثًا فى التوفير «نظام التوفير ذو الجوائز» يمنح إلى جانب الفائدة العادية عددًا من الجوائز وتبلغ الجائزة الأولى ألف جنيه ويتم السحب مرتين فى السنة .

وكان لنجاح البنك فى تعبئة المدخرات وزيادة رأسماله واحتياطياته أن ارتفعت قدرته على منح التسهيلات الائتمانية وإسهامه فى خطة التنمية الاقتصادية عن طريق تزويد القطاع العام بما يحتاجه من تمويل ، وقد قام بنك مصر منذ أول يوليه عام ١٩٦٤ بتمويل القطاع المخصص له وهو قطاع الغزل والنسيج ، فعمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات المصرفية داخليًا وخارجيًا لهذا القطاع مما أسهم إلى حد كبير فى مستوى النمو المرتفع الذى حققه هذا القطاع . كذلك أدخل البنك خدمات تمويلية يعتبر رائدًا فيها وهى نظام التسليف لتمويل شراء السلع المعمرة معاونة لكل من المستهلك والتاجر . ونظام التسليف بضمان الذهب والمصوغات .

وقد كان للتحول الاشتراكى والأخذ بسياسة التأميم منذ عام ١٩٦١ أثره على سياسة بنك مصر الاستثمارية وأصبحت الأوراق المالية لديه تتمثل فى أوراق وقروض حكومية فاشترك البنك فى قرض الإنتاج عام ١٩٦١ واكتتب فى أذون الخزانة عام ١٩٦٦/٦٥ ، وأسهم فى السندات التى أصدرها بنك التسليف الزراعى والتعاونى وقام بالعديد من عمليات التيسيرات على صغار المستثمرين عن طريق شراء ما يمتلكونه من أسهم مؤممة وصرف القيمة نقدًا ودخلت هذه الأسهم ضمن محفظة البنك .

تأميم بنك مصر

فى ١١ فبراير عام ١٩٦٠ صدر قرار تأميم كل من بنك مصر والبنك الأهلى ، وفى ديسمبر من نفس العام تم تأميم البنك البلجيكى والدولى بمصر . وفى يوليه عام ١٩٦١ أممت جميع البنوك ، كان من الطبيعى والدولة تعد العدة لتنفيذ خطة التنمية الأولى أن يكون لها الاشراف والتوجيه الكاملين على الجهاز المصرفى حتى يتحقق لها استخدام إمكانيات البنوك لمتابعة الخطة وإحكام الرقابة على سوق النقد والائتمان ، وكان تأميم بنك مصر سابقًا على غيره باعتباره أكبر بنك تجارى يتحكم فى حوالى ثلث ودائع الأفراد ويشرف على نصيب هام فى الصناعة .

وبصدور قانون تأميم بنك مصر أصبح مؤسسة عامة إلى أن صدر القرار رقم ٨٧٢ فى ٣١ مارس عام ١٩٦٠ بتحويل البنك إلى شركة مساهمة يخضع لإشراف البنك المركزى المصرى .

ومنذ صدور قرار تمصير البنوك عام ١٩٥٧ توالت عمليات تصفية البنوك الصغيرة وإدماجها فى البنوك الكبرى فى عامى ١٩٦٢ و١٩٦٣ حتى بلغ عددها أحد عشر بنكًا ، وفى اكتوبر عام ١٩٦٣ تقرر إدماج ست منها فى الخمسة بنوك الأخرى واندمج فى بنك مصر كل من بنكى السويس والتضامن المالى .

مواقف مشهودة لبنك مصر

فى يوليه عام ١٩٥٦ أممت مصر قناة السويس ودانت لها السيطرة على هذا المرفق الحيوى والهام ، وبدأت الضغوط الأجنبية بأن انسحب المرشدون الأجانب وأثبتت الإدارة المصرية وجودها وأدارت القناة بكفاءة واقتدار ، ثم تعرضت مصر لضغط اقتصادى من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتلقت فروع البنوك الأجنبية بمصر الأوامر من الخارج لضرب اقتصاديات البلاد وتبديد أرصدتها من العملات الأجنبية ، وما أن حل موسم القطن فى صيف عام ١٩٥٦ حتى قبضت يدها عن تمويله ، وسارع بنك مصر وتحمل العبء الأكبر فى تمويل محصول القطن على أكمل وجه محافظًا بذلك على ثروة البلاد .

موقف آخر عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر أكتوبر عام ١٩٥٦ واتخذت الدولة إجراءات فرض الحراسة على أموال الفرنسيين والبريطانيين ومن أهمها أموال البنوك الإنجليزية والفرنسية المنتشرة فى أنحاء مصر ، وكما فعل المرشدون الأجانب تقدم مديرو هذه البنوك باستقالاتهم ظنا منهم أن مصر ستفشل فى إدارة هذه البنوك وللمرة الثانية تثبت الإدارة المصرية كفاءتها وتبرهن أنها لا تقل بحال عن الإدارة السابقة للأجانب . وكان لبنك مصر دوره الهام فى توفير الخبرات والكفاءات المطلوبة مما حفز الحكومة على إصدار قانون تمصير البنوك فور جلاء القوات المعتدية .

تطور الموارد والاستخدامات خلال خمسين عامًا

وهكذا أصبح بنك مصر خلال خمسين عامًا فى مقدمة البنوك التجارية فى كثير من بنود الموارد والاستخدامات حيث تزايدت احتياطياته وودائعه بشكل كبير وكثر عدد عملائه وارتفعت قيمة قروضه وسلفياته واستثماراته كما تضاعف دور البنك فى تمويل عمليات التجارة الخارجية . ويتضح ذلك من الجداول التالية :

١ ـ تطور رأس المال :

(بالألف جنيه)

١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٧	١٩٥٥	٦٩/٦٨
٨٠	٢٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠

٢ ـ تطور الاحتياطيات :

(بالألف جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٧	٦٨٧	١١٨	٤٥٠٠	٧٦٠٠	٩١٠٠

٣ ـ تطور أرقام الودائع :

(بالمليون جنيه)

بيـان	١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
ودائع جارية	٠,٣٩٨	٣,٩	١٠,٢	٥٢,٢	١٠٢,٧	٨٥,٨
ودائع لأجل	٠,٠٠٧	٣,٢	٢,٥	٥,٨	٩,٨	٥٠,٤
ودائع توفير	٠٠٠	٠,٣	٠,٩	٣,٦	٧,٥	٢٣,١
إجمالى	٠,٤٠٥	٧,٤	١٣,٦	٦١,٦	١٢٠,٠	١٥٩,٣

٤ ـ تطور أرقام القروض والسلفيات :

(بالمليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٠,٥٣	٧,٧	٧,٤	٣٦,٤	٨٤,٦	١٠٩,٥

٥ ـ تطور أرقام محفظة الأوراق المالية :

(بالمليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٠,٠٣	١,٢	٤,٥	٨,٤	٣٢,١	٣٨,٨

شركة مصر للاستثمار « برج بنك مصر »

شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة

« فندق شيراتون هليوبوليس »

لوكاندة مصر بالسويس

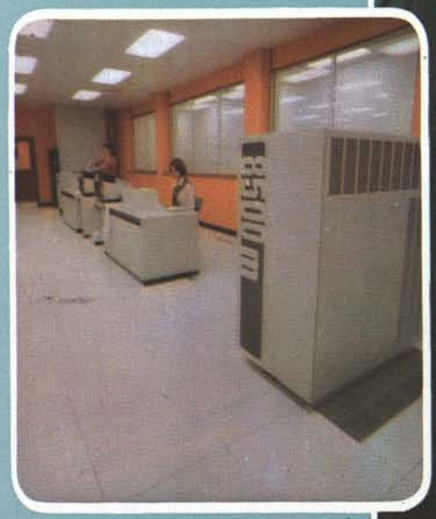

الحاسب الآلى بالبنك

خزن الأمانات لعملاء البنك

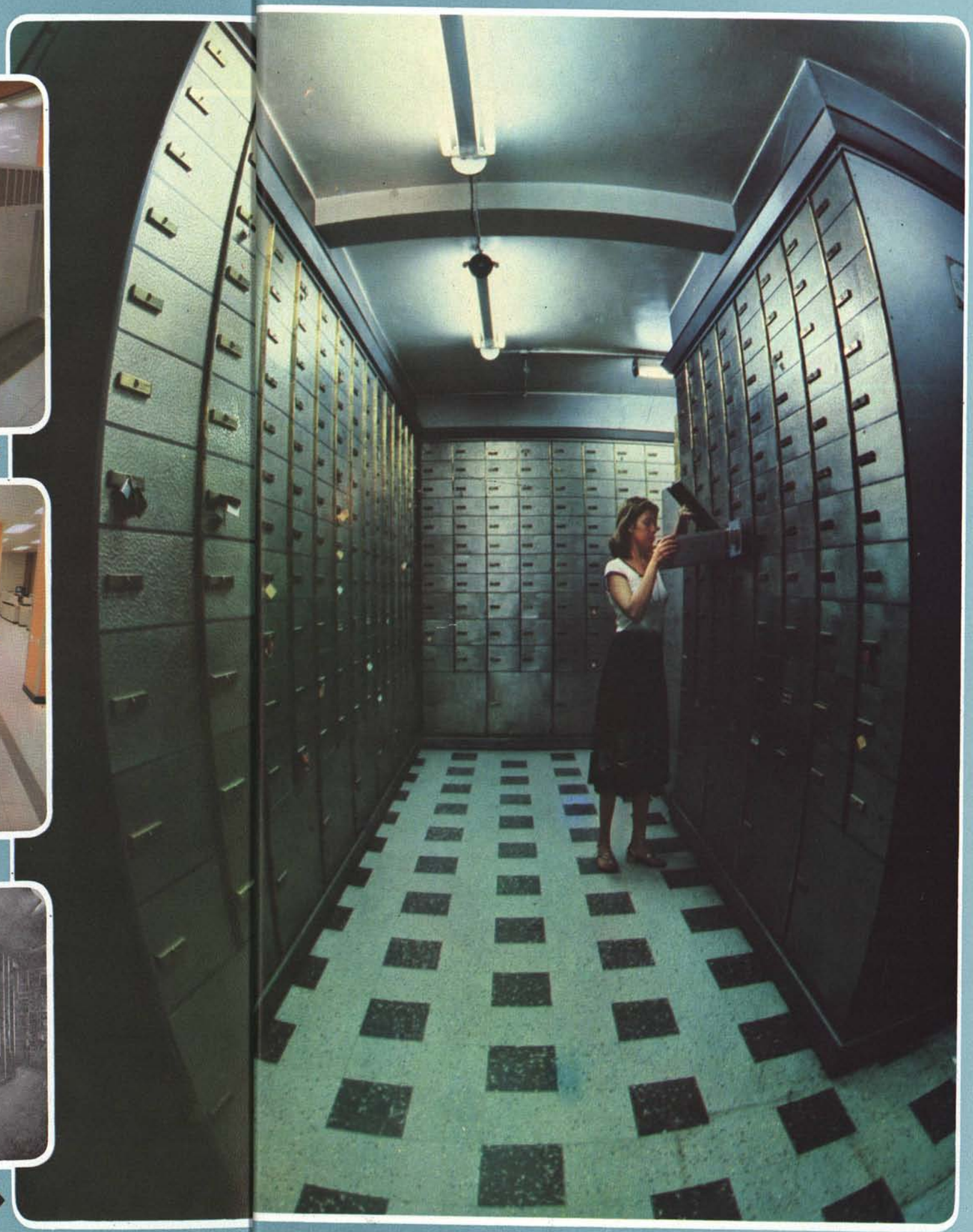

شركة مصر ادكو للنقل البحرى
« العبارة العريش »

شركة مصر للنقل والملاحة « الباخرة مصر »

شركة مصر للتبريدات والتخزين

مخازن شركة مصر للنقل والملاحة بالإسكندرية

قاعة مبنى بنك مصر الرئيسى من الداخل

بنك مصر فرع أسيوط

▲ شركة مصر للتبريدات والتخزين ▲

▲ فندق شيراتون هليوبوليس

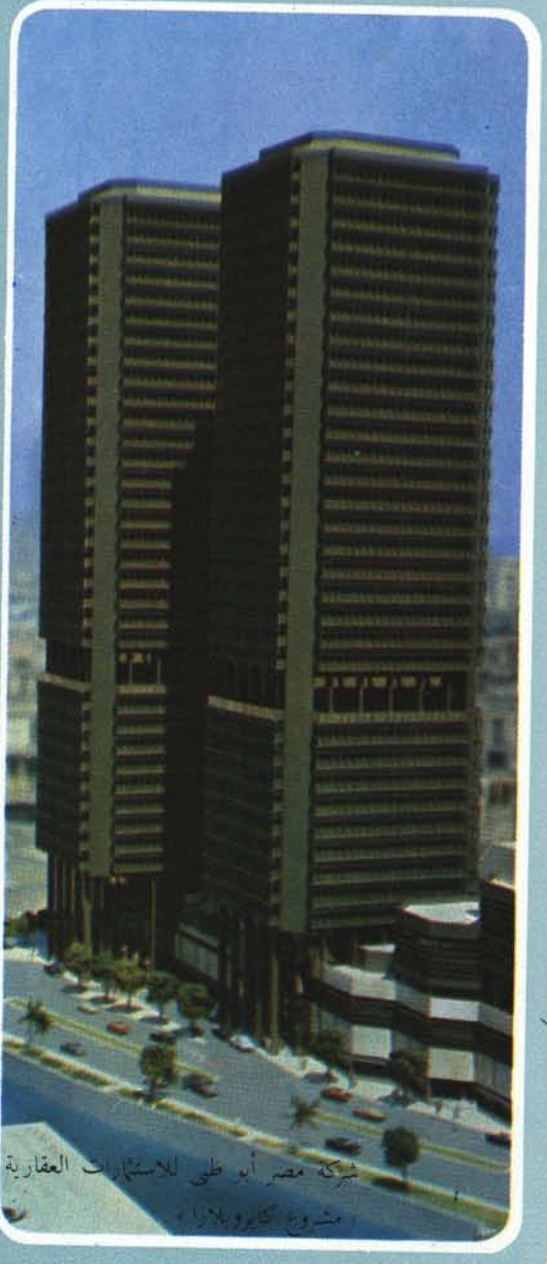

شركة مصر أبو طى للاستثمارات العقارية
مشروع كايرو بلازا

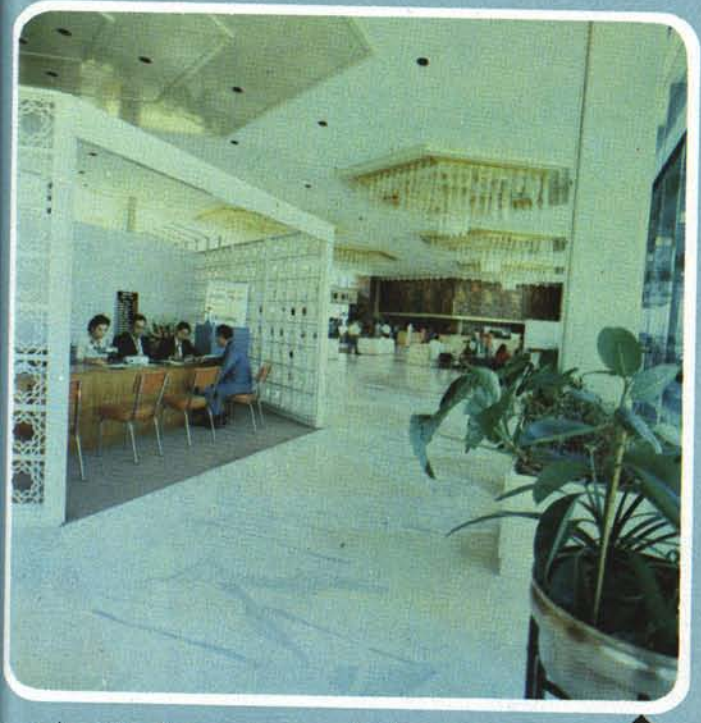

فرع البنك بفندق شيراتون هليوبوليس ▲

▲ مصر للتبريدات والتخزين

بنـك مصـر
فـى عشـر سـنوات
١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

قوانين وتنظيمات
أحاطت بنشاط الجهاز المصرفى فى السبعينات

حفلت فترة السبعينات بصدور قرارات وتنظيمات عديدة كانت لها آثار هامة على نشاط الجهاز المصرفى ، بدأ عام ١٩٧٠ والجهاز المصرفى جميعه مملوك للدولة ويشرف عليه البنك المركزى المصرى . ويتمثل بعد عدد من الإدماجات فى خمسة بنوك تجارية وبنكين عقاريين والبنك الصناعى ومؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى .

ومنذ أول يوليه عام ١٩٦٤ عملت البنوك التجارية فى ظل نظام التخصص القطاعى الذى كان يأخذ بمبدأ تجميع العمليات المصرفية لوحدات القطاع العام العاملة فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى لدى أحد البنوك .

وفى عام ١٩٧١ بدأت الدولة تجربة نظام التخصص الوظيفى لأنشطة البنوك . فصدر بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ وبمقتضاه ألغى نظام التخصص القطاعى وحل بدلا منه نظام التخصص الوظيفى وأصبح كل بنك يضطلع بخدمة نشاط اقتصادى معين . وبصدور هذا القرار دخل الجهاز المصرفى مرحلة جديدة .

تضمن القرار سالف الذكر إدماج بنك بورسعيد فى بنك مصر . وطبقا لأحكامه اختص بنك مصر بشئون التجارة الداخلية إلى جانب تمويل الحاصلات الزراعية . واختص البنك الأهلى المصرى بشئون التجارة الخارجية ومباشرة جميع العمليات المصرفية الخاصة بها استيرادا وتصديرا . وأدمج البنك الصناعى فى بنك الإسكندرية الذى اختص بشئون الإنتاج ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدات الإنتاج الصناعية والزراعية والحرفية . وأسندت كافة العمليات المصرفية المتعلقة بشئون التشييد ومبانى الإسكان والمرافق إلى البنك العقارى المصرى الذى أدمج فيه بنك الائتمان العقارى . وتقرر أن يتولى بنك القاهرة تقديم الخدمة المصرفية لقطاع الخدمات . وترك التنظيم الجديد للقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك . ومنح الجهاز المصرفى مهلة أقصاها ٣٠ يونيه عام ١٩٧٢ لتنسيق أعماله بما يتفق مع نظامه بحيث تزاول البنوك نشاطها بأوضاعها الجديدة ابتداء من السنة المالية ١٩٧٣/٧٢ .

ولنا وقفة فيما يختص بقرار التخصص الوظيفى هذا وأثره على بنك مصر . فبعد أن كان بنك مصر يخدم قطاع الغزل والنسيج ونشاطه الخارجى تصديرا واستيرادا وبنك بورسعيد يخدم مؤسستى الأدوية والتأمين وشركاتهما . أدمج بنك بورسعيد فى بنك مصر وخصص للبنكين تمويل الحاصلات الزراعية ذات الطابع الموسمى الحاد مما كان له أثره على المركز المالى للبنك ونتيجة أعماله . وأصبح بنك مصر ذا طابع موسمى إلى أقصى درجة . بحيث يتواجد لديه فائض كبير فى غير أوقات التمويل الموسمى . وتنشأ لديه ثغرة تمويلية كبيرة فى أوقات التمويل الموسمى تضطره إلى الاقتراض من البنك المركزى بمعدل فائدة بلغ ٥٪ . هذا فضلا عن زيادة القوة العاملة لديه بعد الإدماج والتى بلغت ٨١٦٣ عاملا لا تجد التشغيل المناسب لها .

أما عن آثار قرار التخصص الوظيفى على الجهاز المصرفى فقد أظهر التطبيق العملى له عدم تيسير أعمال التخصص المذكور بمفهومه المستهدف . فضلاً عن تفاوت أوضاع السيولة والتوظيف بشكل ملحوظ بين البنوك ووجود طاقات معطلة لدى بعضها . ولم يستمر الأمر طويلاً فما لبث أن صدر فى يوليه عام ١٩٧٥ قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ الذى ألغى نظام التخصص بين وحدات الجهاز المصرفى وأطلق لها حرية التنافس فى أداء الخدمات المصرفية وفى العمل فى كافة المجالات . وترك للقطاعين العام والخاص حرية التعامل مع كافة البنوك .

كما طرأت تغييرات على هيكل الجهاز المصرفى على أثر تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتخذتها البلاد أسلوبًا للعمل من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة . وصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ـ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ـ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الذى يهدف بما يكفله من مزايا وضمانات . إلى اجتذاب هذه الأموال فى مشروعات التنمية وتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع استثمار رأس المال الخاص . بما يؤدى إلى الإسراع بمعدلات التنمية . وفى مجال البنوك سمح هذا القانون باستثمار المال العربى والأجنبى بالمشاركة مع المال المصرى فى صورة بنوك استثمار وبنوك أعمال يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة . أو فى بنوك تقوم بعمليات العملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١٪ . وأجاز القانون أن ينفرد رأس المال العربى والأجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعًا تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج . هذا وقد أستثنى القانون البنوك المنتفعة بأحكامه من الخضوع لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد الأجنبى .

وقد كان ذلك دافعًا لا صدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى تنظيمًا للوضع القانونى للبنك المركزى وسلطته الإشرافية ولأوضاع البنوك التجارية المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ، وذلك بغرض علاج المعوقات التى تواجه العمل المصرفى ، وإزالة القيود التى تقف أمام انطلاق البنوك فى تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ويهدف القانون إلى دعم سلطات البنك المركزى المصرى لتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقًا للخطط المقررة ، وامتدت رقابته على البنوك لتشمل بخلاف البنوك المملوكة للدولة البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية .

وفيما يتعلق بالجهاز المصرفى . حدّد القانون أنواع البنوك ببنوك تجارية وبنوك متخصصة وبنوك استثمار وأعمال ، وقد حدّد لها مباشرة عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومى . وأجاز القانون لتلك البنوك أن تنشئ فى هذا المجال شركات الاستثمار أو شركات أخرى تزاول أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة . كما يكون لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

هذا وقد منح القانون البنوك مزيدًا من الحرية فى مزاولة عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته . بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسات الدولة ودعم الاقتصاد القومى . وكذلك مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج وفقا للسياسة العامة للدولة والمساهمة فى إنشاء المشروعات وشركات الاستثمار

والأموال ، واستثنى القانون بنوك القطاع العام من أحكام وقواعد الاستيراد ، وذلك فيما يختص باستيراد الآلات والأجهزة والمعدات بما فى ذلك الحاسبات الالكترونية اللازمة لأغراضها ، كما حرر البنوك من القيود والقوانين واللوائح التى تطبق على العاملين بالدولة وبالقطاع العام والتى تقف عقبة أمام تطويرها ، وذلك كله بغرض تطوير العمل المصرفى ، وإعطاء بنوك القطاع العام دفعة تمكنها من مسايرة سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وحتى يتيسر لها منافسة بنوك الانفتاح ، وأن تعمل جنبا إلى جنب مع البنوك المشتركة والأجنبية .

وتطبيقًا لما خوله القانون لمجلس إدارة البنك المركزى من سلطة تحديد أسعار الخصم والفائدة الدائنة والمدينة دون التقيد بالحدود الواردة فى أى تشريع آخر ، حيث كانت فيما قبل تصطدم من الناحية العملية بالسقف الأعلى الوارد فى القانون المدنى بشأن الحد الأقصى لسعر الفائدة المدينة وقدره ٧٪ ، عمل البنك المركزى على تطوير ورفع معدل هيكل أسعار الفائدة الدائنة تدريجيا وكذلك الفائدة المدينة ، كما رفع الحد الأقصى لودائع التوفير ، وذلك من أجل تخفيض حدة الضغوط التضخمية من ناحية ولزيادة الموارد المتاحة للتنمية من ناحية أخرى ، وقد كان لرفع الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الودائع الادخارية أثره على تشجيع المدخرات المحلية ، لا سيما وقد صدر تشريع بإعفاء الودائع بالبنوك وصناديق توفير البريد والبنوك من الضريبة العامة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة والتى كانت تصل إلى حوالى ٤٠,٥٪ . وبخلاف القرارات السابقة التى تناولت الإطار التنظيمى والهيكل العام للجهاز المصرفى ، صدرت فى السبعينات قرارات اقتصادية تتعلق بالتعامل بالنقد الأجنبى أثّرت على نشاط البنوك .

فقد صدر فى أغسطس ١٩٧٣ القرار الوزارى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، بإنشاء سوق موازية للنقد مستقلة عن سوق النقد القائمة على أساس سعر الصرف الرسمى ، وبمقتضى هذا القرار تقوم البنوك التجارية التى يحددها البنك المركزى المصرى ، بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الحرة القابلة للتحويل بأسعار صرف تشجيعية ، وحدّد القرار المتحصلات التى تغذى موارد هذه السوق وأوجه استخدامها ، بما يسمح بتنشيط التعامل فى السوق وتنمية موارد البلاد من النقد الأجنبى ، ويعتبر هذا القرار خطوة نحو تقييم واقعى لسعر الصرف ولتشجيع تحويل رؤوس الأموال إلى البلاد ، وتم فيما بعد تطوير السوق بموجب القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بهدف تحقيق مرونة فى تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية ، ورفعت العلاوة التشجيعية تدريجيًا ومنحت تيسيرات تؤدى إلى زيادة موارد السوق الموازية وتوسيع مجال التعامل فى ظلها ، وترك المجال مفتوحًا للاستيراد بموارد السوق الموازية فى حدود سلع معينة ، كما صدر قرار وزير التجارة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٧ الذى أدى إلى اتساع نطاق المعاملات فى إطار السوق .

وخلال الربع الأخير من عام ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، وهو يعتبر دفعة قوية فى سبيل تحرير السوق النقدية من القيود والعوائق ، وقد نص هذا القانون على تحرير وتيسير إجراءات التعامل فى النقد الأجنبى ومنح الجهاز المصرفى مرونة العمل فى الأسواق المالية العالمية والداخلية فقد سمح للشخص الطبيعى أو المعنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام ، أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة ، واستخدامه فى أية عملية من عمليات النقد الأجنبى ، وذلك عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد

الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل ، وأجاز للمصارف المعتمدة القيام بأية عمليات من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبى .

وفى نوفمبر سنة ١٩٧٦ صدرت اللائحة التنفيذية لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والقواعد التطبيقية فى هذا الشأن ، وقد تضمنت تيسيرات نقدية فى مجالات الاستيراد والتصدير والسياحة ، وحددت المصارف المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الأجنبى ، وكذلك الشركات والمنشآت السياحية والأفراد الذين يرخص لهم بذلك وفقا لشروط معينة ، وأدخل القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ الصادر فى أواخر العام المذكور تعديلات على تلك اللائحة تتضمن تطبيق الأسعار التشجيعية على جميع المدفوعات والمتحصلات منظورة أو غير منظورة ، ويعتبر ذلك خطوة بناءة نحو تقييم واقعى لأسعار الصرف .

كما تقرر اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ توحيد سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية فى مقابل الجنيه المصرى ، بحيث تتم جميع عمليات الاستيراد والتصدير بالسعر التشجيعى ، واستثناء من هذا النظام فإن سعر الصرف الرسمى للجنيه المصرى يستخدم فى التحويلات على الدول غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى .

كما تقرر من ذات التاريخ أن تلتزم البنوك التجارية بتدبير العملات الأجنبية اللازمة لقيمة الاستيراد السلعى (استهلاكى واستثمارى) ، ويتم تمويله إما نقدا أو بتسهيلات مصرفية أو تسهيلات موردين ، باستثناء السلع الاستراتيجية التى تستمر البنوك فى فتح اعتمادات الاستيراد الخاصة بها ، ويرجع إلى البنك المركزى للحصول على الموارد اللازمة لتغطيتها فى مواعيد الاستحقاق ، أما عمليات الاستيراد السلعى الوسيط والاستثمارى التى تتم اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ وتمول كليا أو جزئيا من القروض التى تقدمها الحكومات والهيئات الأجنبية إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، فيرجع إلى البنك المركزى للحصول على العملات الحرة اللازمة لتغطية مستحقاتها فى مواعيد الاستحقاق ، ومؤدى ذلك أن التنظيم الجديد لعمليات الاستيراد سوف يشكل ضغطا إضافيا على موارد البنك المتاحة فى نطاق السوق الموازية للنقد فيما يتعلق بتدبير العملات الأجنبية لسداد الالتزامات الناشئة عن فتح اعتمادات الاستيراد (عدا السلع الاستراتيجية) على قوة تسهيلات الموردين وكذلك العمليات الأخرى بالسعر الرسمى ، حيث كان البنك المركزى يقوم بتغطية هذه الالتزامات .

ولا شك أن القرارات السابقة أحدثت تطورات هامة على نشاط البنوك بصفة عامة وعلى نشاط البنك بصفة خاصة كما سنوضح فيما بعد ، فقد أطلقت حرية البنوك فى العمل فى كافة المجالات حتى تستطيع أن تؤدى دورها المرجو فى مجال الاقتصاد القومى ، وفتحت باب المنافسة بينها مما يؤدى إلى رفع مستوى الخدمة المصرفية .

ويجدر الإشارة الى أنه صدرت مؤخرا قرارات اقتصادية أخرى منها القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد الاستيراد الجديدة ، وقرار توجيه نسبة ١٥٪ من ودائع العملاء بالعملات الحرة لدى البنوك للإيداع لدى البنك المركزى ، ومن المتوقع أن تؤثر هذه القرارات على نشاط البنك ، غير أن الأرقام التى سوف نستعرضها عن نشاط البنك لا تعكس بعد آثار هذين القرارين .

نشاط البنك فى السبعينات

ان الدارس المدقق لتطور نشاط بنك مصر ليجد تلازما فريدا بين الأزمات الاقتصادية والسياسية التى ألمت بالأمة وبين طفرات النشاط فى بنك مصر.

بل أن بنك مصر نشأ عام ١٩٢٠ ولم تكد دماء شهداء ثورة عام ١٩١٩ تجف بعد ، وفى وسط سيطرة أجنبية كاملة على مقدرات الاقتصاد القومى ، وفى ظل جشع أجنبى لنزع ملكيات الأراضى الزراعية .

وفى أعوام الكساد الكبير ، كانت استراتيجية بنك مصر قد تبلورت فى استخدام أموال الشعب لتعود على الشعب ، فى شكل مجموعة من الشركات المنتجة والتى استخدمت أعدادًا هائلة من العمالة المصرية ، لم تكن لتجد لها مصدرًا للرزق لو لم توجد شركات بنك مصر أثناء أعوام الكساد .

وعندما جاءت الحرب العالمية الثانية ، وانقطعت أسباب الاتصال مع العالم الخارجى ، كانت شركات بنك مصر هى السند القوى الذى اعتمد عليه الشعب فى الكثير من متطلبات الحياة .

وعندما قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، وكانت اقتصاديات الانتاج قد انهارت تمامًا تحت عبء الاستعمار والقصر والفساد ، اندفع بنك مصر فى استراتيجية البناء وتجميع المدخرات لإطلاقها فى عملية النمو الاقتصادى ، وكان أيضا له الدور الأول والوحيد عندما قام بتمويل محصول القطن عام ١٩٥٦ وكانت البنوك جميعها قد امتنعت عن التمويل .

هذه هى استراتيجية بنك مصر.. .. .. ..

كان دائما فى الطليعة اذا ألم بالأمة ضيقا ، وتبلورت استراتيجيته على مر الأعوام فى أمرين :

- الصحوة القوية اذا ظهرت بادرة عثرة من عثرات الاقتصاد القومى .
- البناء المستمر واستخدام أموال الشعب للشعب .

وفى السبعينات وكعهد بنك مصر دائما ، استمر البنك فى استراتيجيته التى اتبعها منذ انشائه وحتى الآن ، والتى تنبع من ايمان لا حدود له بالوطن الكبير مصر ، وبقدرة أبنائها على تحقيق النمو الاقتصادى .

وقد ظلت استراتيجيته على مدى الستين عاما الماضية ثابتة بهدف تحقيق النمو الاقتصادى ، غير أنها كانت مرنة بدرجة تسمح بالاستجابة السريعة لمتطلبات السياسات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة ، ولماذا لا يستجيب بنك مصر ، وقد أخذ بناصية الأمور فى بلدنا الحبيب ابن بار من أبنائها ، أخذ على عاتقه العمل على تحقيق الرخاء لكل فرد تظله سماء مصر ، كما أخذ على عاتقه تحقيق السلام .

ولما كان من المعروف أن الاقتصاد ينمو ويزدهر اذا أحس دفء السلام ولمس الاستقرار فى التفكير والعمل ، وأن رأس المال يفر من التهديد والوعيد ، ويركن إلى الاستقرار والأمان ، وأن فراره أسرع من عودته . فإن بدء عهد جديد يدعو إلى اجتذاب رأس المال ، كان أمرًا شاقًا بالمفهوم الاقتصادى ، ومن هنا كان لابد لبنك مصر

أن يضرب أمثلة عديدة لرأس المال الأجنبى والمحلى على السواء ، حتى يستقر الاطمئنان فى نفوس المستثمرين وتبدأ العجلة فى الدوران .

وعلى مدى الأعوام العشرة الأخيرة ، انصرف البنك الى تطوير موارده كمًّا ونوعًا ، كما انصرف إلى تأمين تمويل القطاعات الاقتصادية التى عهدت بها الدولة اليه فى ظل التخصص .

وبمجرد اشارة البدء فى الانفتاح الاقتصادى كان البنك سباقا .. .. ، وعاد كأقوى ما يكون .

فتكوين وإنشاء ثلاثين شركة على مدى أعوام ستة لهو أروع مثال على ذلك .

واستحداث أوعية ادخارية جديدة لهو دليل يشهد على حيوية البنك وطاقته الخلاقة المستمرة .

ومد البنوك الأخرى والتى تربو على الأربعين بنكا بالعمالة المدربة لهو خير شاهد على أن بنك مصر لم يزل مدرسة الأجيال .

وإنشاء أكبر مركز للحاسبات الأكترونية فى بنك مصر سوف يبقى على مدى أعوام طويلة ، دليلا على التجديد والابتكار والخلق .

واستعراض أوجه نشاط بنك مصر خلال فترة السبعينات يظهر أن البنك حقق نتائج طيبة فى كافة مجالات نشاطه ، عكست الجهود الكبيرة التى بذلت والسياسات الواعية التى اتخذت من حيث تطوير نظم العمل وتشجيع تجميع المدخرات وتبنى سياسات توظيفية سليمة واستعادة دور البنك فى إنشاء الشركات القومية التى تحتاجها البلاد ، وذلك من منطلق تأكيد وضع البنك كإحدى دعامات الاقتصاد القومى .

وتظهر الأرقام أن حجم أصول/خصوم البنك قد زاد خلال السبعينات بما يربو على ثمانية أمثال ما كان عليه فى بداية العقد ، ويبرز تطور عناصر الميزانية أن الودائع ساهمت بنسبة ٦٩,٨٪ من قيمة الزيادة التى تحققت فى جانب الخصوم ، بينما شارك التوظيف (القروض والسلفيات + الاستثمارات) بنسبة ٦١,٩٪ فى الإضافة التى طرأت على أصول البنك ، واختصت القروض السلفيات وحدها بنسبة ٥٥,١٪ من تلك الزيادة ، كما يتضح من البيان التالى :

(مليون جنيه)

	١٩٧٠/٦/٣٠	١٩٧٩/١٢/٣١	الزيادة
اجمالى الأصول	٢٢٩,٠	١٨٩٠,٣	١٦٦١,٣
الودائع	١٨٥,٢	١٣٤٤,٩	١١٥٩,٧
القروض والسلفيات	٨٢,٧	٩٩٨,٦	٩١٥,٩
القروض والسلفيات والاستثمارات	١٢٣,٠	١١٥٠,٦	١٠٢٧,٦

ومن المناسب أن نشير إلى أن نشاط البنك فى السبعينات حكمته تنظيمات مختلفة كما أوضحنا من قبل ، فقد عمل البنك حتى منتصف عام ١٩٧٢ فى ظل نظام تخصص قطاعى أعقبه نظام تخصص وظيفى ، ومنذ يوليه سنة ١٩٧٥ يزاول البنك نشاطه فى كافة المجالات دون تخصص .

وخلال الفترة الأولى كان البنك مختصًا بخدمة قطاع الغزل والنسيج ، واتسمت تلك الفترة بأن القطاع المخصص كانت تتوافر السيولة لديه ، وذلك باعتباره أقدم القطاعات الصناعية وأكثرها قدرة على التمويل الذاتى ، فترتب على ذلك انكماش احتياجاته من البنك ، وساهم فى توفير السيولة لدى شركات قطاع الغزل والنسيج إنشاء مؤسسة تجارة الجملة ، فتبع ذلك سرعة تصريف منتجات القطاع محليًا ، حتى إن هذه الشركات لم تكن تلجأ إلى البنك إلا فى أضيق الحدود ولفترة محدودة ، ولوحظ أيضًا خلال نفس الفترة فى مجال المعاملات الخارجية أن حجم اعتمادات التصدير واعتمادات الاستيراد المفتوحة للقطاع المخصص تقل كثيرًا عن حجم الصادرات والواردات المنفذة عن طريق البنك ، ونظرًا لهذه الظروف جميعًا أخذ البنك خلال فترة التخصص القطاعى يحاول تعويض تلك الظاهرة من القطاعات الأخرى ومن القطاع الخاص .

وصاحب العام المالى ١٩٧٢/٧١ تطور هام فى نشاط البنك بصدور قرار تطوير الجهاز المصرفى السالف ذكره والذى بمقتضاه تم إدماج بنك بورسعيد فى بنك مصر ، وترتب على هذا القرار أن اختص البنك بقطاع التجارة الداخلية وتمويل المحاصيل الزراعية (القطن والأرز) بجانب اختصاصه بخدمة الهيئة العامة للسلع التموينية ، وكانت القطاعات المخصصة للبنكين معًا قبل ذلك تشمل قطاعات الغزل والنسيج التى كان يختص بها بنك مصر وقطاعات التجارة الداخلية والأدوية والتأمين التى كان يختص بها بنك بورسعيد سابقًا ، هذا وقد تم الدمج فى أول أكتوبر سنة ١٩٧١ ، فظهرت ميزانية البنك عام ١٩٧٢ شاملة نشاط وحدات بنك بورسعيد المندمجة ، ونشير بهذه المناسبة أنه تقرر اعتبارًا من عام ١٩٧٢ تعديل تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك فأصبح ٣١ ديسمبر من كل عام وذلك بدلاً من ٣٠ يونيه ، كما تقرر مد أجل السنة المالية فى عام ١٩٧٢ فترة ستة شهور لتنتهى مع نهاية السنة الميلادية وفقًا للتعديل ، وبذلك غطت أرقام الميزانية فى ذاك التاريخ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢) فترة نشاط ثمانية عشر شهرًا على التوالى .

وتنفيذًا لقرار التطوير تراجعت الموارد الإجمالية للبنك فى نهاية عام ١٩٧٢ مقارنة بما كانت عليه فى منتصف العام . فبتضمين الأرقام النتائج الخاصة ببنك بورسعيد لسلامة المقارنة نجد أن إجمالى المركز المالى للبنك تراجع من ٤٢٣,٨ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٧٢ (وهو الفترة السابقة لتطبيق التخصص الوظيفى) إلى ٣٩٧,٥ مليون جنيه فى نهاية العام ، ويعزى هذا التراجع لهبوط أرصدة الودائع من ٣٦٠,٤ مليون جنيه إلى ٣٣٣,١ مليون جنيه فى فترتى المقارنة ، حيث أن تطور أرصدة كل من القطاعات المخصصة وغير المخصصة وتحويل الأرصدة من وإلى البنك كانت محصلته هبوط فى أرصدة الودائع يفوق النقص الذى لحق بالمركز المالى .

ومن جهة أخرى تميز توظيف البنك خلال فترة التخصص الوظيفى بهبوط الأرصدة المدينة للقطاع المخصص ، نظرًا لسرعة سداد الأرصدة المدينة لشركات تصدير القطن من ناحية ، ولتمويل محصول الأرز عن غير طريق الجهاز المصرفى من ناحية أخرى ، فضلاً عن أن اعتماد شركات التجارة الداخلية على الإئتمان المتبادل مع وحدات القطاع العام الأخرى فى الحصول على المال اللازم لها لمباشرة نشاطها ضاعف من السيولة المتوافرة لديها ، فترتب على ذلك زيادة موارد البنك مع عدم وجود مجالات استثمار متاحة ، فقام البنك بإيداع الفائض فى حساب تمويل الخزانة ، غير أنه نظرًا لانفراد البنك بتمويل محصول القطن استتبع ذلك ضغط على موارد البنك أثناء وصول التمويل إلى ذروته ، ثم ارتفاع السيولة لدى البنك فى غير أوقات التمويل وينطوى ذلك على

انخفاض فى عائد التشغيل مع ارتفاع معدل الأعباء ، ولتعويض ذلك حاول البنك الاستفادة إلى أقصى درجة من معدلات الفائدة التى يمنحها له مراسلوه فى الخارج على الأرصدة التى يحتفظ بها لديهم .

غير أنه مع إلغاء نظام التخصص حقق المركز المالى للبنك نموًّا مطردًا وأخذ البنك يشكل استخداماته للحصول على أكبر ربح ، مع الاحتفاظ بالسيولة المطلوبة وزاد نشاطه بشكل ملحوظ لا سيما فى مجال العمليات الخارجية ـ التى تم تمويلها عن طريق موارد السوق الموازية والتسهيلات المصرفية ـ والتى ساعد على تنميتها فيما بعد صدور قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى كان له أثره على حصيلة السوق الموازية وعلى حجم الودائع بالعملات الأجنبية . كما أضفى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ روحًا جديدة على طبيعة العمل المصرفى تتسم بإيقاع أكثر سرعة شمل أساليب العمل والسياسات ، وتبلورت استراتيجية البنك فى ترشيد وتقوية النشاط فى إطار القواعد العلمية للسيولة والتوازن . مع البدء فى تكوين مجموعة من الشركات للمعاونة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأخذ البنك ـ فى سبيل تحقيق سياسته ـ يعمل على تشجيع تجميع المدخرات لديه .

ويوضح البيان التالى تطور الزيادة التى تحققت فى بعض عناصر المركز المالى للبنك فى ظل تطبيق نظام التخصص بوجه عام وما بعدها :

	نسبة الزيادة من ١٩٧٠/٦/٣٠ الى ١٩٧٤/١٢/٣١	نسبة الزيادة من ١٩٧٤/١٢/٣١ الى ١٩٧٩/١٢/٣١
	٪	٪
اجمالى الأصول/ الخصوم	١٣٤,٦	٢٥١,٨
الودائع	١٤٤,٥	١٩٦,٩
القروض والسلفيات	٢٢٧,٨	٢٦٨,٤
القروض والسلفيات والاستثمارات	١٧٤,٧	٢٤٠,٧

الخصـــوم

سبق أن أشرنا إلى أن الودائع كانت العنصر الرئيسى المؤثر على الزيادة التى حققها المركز المالى للبنك ، ومن المناسب فى هذا المجال أن نتابع تطور عناصر الخصوم المختلفة .

رأس المال والاحتياطيات

حرص البنك مسايرة للتوسع فى مجال أعماله على تدعيم موارده الذاتية ، وعلى أثر إلغاء نظام التخصص ، وما صاحب السياسة الجديدة من سرعة فى معدل نمو نشاط البنك ، أخذ البنك يرفع من رأسماله تمشيًا مع التطورات ، وعمد أيضًا طوال الفترة إلى زيادة احتياطياته بما يتفق مع حجم مركزه المالى .

(بالمليون جنيه)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
رأس المال	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٧,٠	١٠,٠
الاحتياطيات	٩,٣	٩,٥	١٢,٨	١٣,٤	١٤,٥	١٦,١	١٨,٥	٢٢,٢	٢٨,٨	٣٨,٠

ولا يفوتنا أن نذكر أنه بخلاف ما سبق يعمل البنك دائمًا على تغذية مخصصاته ، وهكذا نجد أن البنك أخذ يعمل بكافة الصور على تدعيم موارده الذاتية بشكل عام باعتبارها الضمان الأول للمودعين ، ولمقابلة أية مخاطر متصورة أو متوقعة لتشغيل الأموال .

الـودائـع

لم يأل البنك جهدًا فى سبيل تعبئة جهوده لنشر الوعى الادخارى بين جمهور المتعاملين إيمانًا منه بالدور الذى تقوم به المدخرات فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولا شك أن البنك قد حقق بالنسبة للودائع وضعًا فريدًا وممتازًا فى كمه ونوعه ، فقد زادت الودائع فى نهاية عام ١٩٧٩ بما يربو على سبعة أمثال مستواها فى منتصف عام ١٩٧٠ ، وأن حققت خلال الفترة معدلات نمو متفاوتة .

وتشير الأرقام إلى أن الودائع رغم تفاوت أهميتها النسبية ضمن مكونات خصوم البنك احتلت طوال الفترة مركزًا رئيسيًّا لم ينخفض بأى حال عن ٧٠٪ من إجمالى الخصوم ، كما يظهر ذلك من البيان التالى :

	إجمالى الودائع (مليون جنيه)	إجمالى الودائع / إجمالى الخصوم ٪
١٩٧٠	١٨٥,٢	٨٠,٩
١٩٧١	١٩٦,٥	٨١,٨
١٩٧٢	٣٣٣,١	٨٣,٨
١٩٧٣	٣٧٢,٦	٨٧,٠
١٩٧٤	٤٥٢,٩	٨٤,٣
١٩٧٥	٥٧٨,١	٨٦,٢
١٩٧٦	٦٦٩,٢	٧٤,٥
١٩٧٧	٨٨٧,٦	٧٥,٤
١٩٧٨	١٠٣٥,٦	٧٠,٠
١٩٧٩	١٣٤٤,٩	٧١,٢

وكما سبق ذكره انخفضت الودائع عقب تنفيذ قرار تطوير الجهاز المصرفى غير أنها استعادت بعد ذلك ما فقدته واتجهت نحو الزيادة الطبيعية ذات المعدل المرتفع ، ونظرًا لانفراد البنك بتمويل محصول القطن فى تلك الفترة ، مما كان يشكل ضغطًا على الموارد أثناء وصول التمويل إلى ذروته ، يعقبه سيولة فى غير أوقات التمويل وبالتالى يؤدى إلى انخفاض عائد التوظيف ، اتبع البنك سياسة تهدف إلى زيادة موارده من الودائع مع مراعاة هدف خفض أعبائها ، ولقد نجحت تلك السياسة نجاحًا كبيرًا كما يبين من تشكيل هيكل الودائع ، وهناك ظاهرة جديرة بالملاحظة ، فنتيجة للزيادات التى تحققت فى بند الودائع خلال عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ فقد فاقت قيمتها فى العامين المذكورين مجموع الميزانية فى العام السابق .

ومع إطلاق حرية الشركات فى التعامل مع البنك فى منتصف عام ١٩٧٥ ، وانتهاج البنك سياسة نشيطة فى مجال التوظيف والاستثمار والعمليات الخارجية ، واستنادًا للزيادات التدريجية فى أسعار الفائدة التى تعتبر من العوامل المؤثرة على الادخار ، واستفادة مما تضمنه هيكل أسعار الفائدة المعمول به اعتبارًا من ١٧ يونيه ١٩٧٨ ، من أنه يجوز للبنوك إصدار شهادات ادخار فى إطار أنظمة جديدة للودائع الادخارية لمدة ثلاث سنوات فأكثر على ألا يجاوز العائد الذى يحصل عليه المشتركون فى هذه الأنظمة ١٪ سنويًا عن الحد الأقصى لأسعار الفائدة الدائنة الواردة بهذا الهيكل ، ومسايرة لما تضمنه هيكل أسعار الفائدة المطبق اعتبارًا من أول يناير سنة ١٩٧٩ من شرائح للودائع الادخارية حتى خمس سنوات ، فقد قام البنك بتطوير أنظمته الادخارية القائمة واستحدث أوعية جديدة بالعملات المحلية والأجنبية بغرض توفير الموارد لمقابلة سياسته فى التوظيف والاستثمار ، وقد تدرجت هذه الأوعية من نظم التوفير العادية وذات الجوائز ودفاتر توفير الإسكان إلى شهادات الادخار لمدة ثلاث سنوات ولمدة خمس سنوات والشهادات الدولارية لثلاث سنوات ، وهكذا أخذت هذه السياسة تنعكس على حجم ودائع البنك إلى أن حققت المستويات التى أشرنا إليها من ناحية وتشكلت على النحو الذى يخدم متطلبات التوظيف القصيرة والطويلة الأجل .

ويظهر تطور مكونات الودائع خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ أن كافة أنواع الودائع حققت زيادات ملحوظة ، ورغم أن الودائع تحت الطلب سجلت أكبر زيادة من حيث الأرقام المجردة غير أن أكبر معدل للزيادة تحقق فى ودائع التوفير التى أخذت تتزايد بانتظام وبنسب مرتفعة ـ وهذه طبيعتها منذ أنشئ البنك ـ وقد سجلت ارتفاعًا بواقع ٣١٠٪ ، وتلتها فى الترتيب الودائع تحت الطلب التى مالت إلى التحسن باستثنائها فى عام ١٩٧٨ ، أما الودائع لأجل وبإخطار فقد تعرضت لاتجاه نزولى فى معظم السنوات حتى عام ١٩٧٦ ، ثم تحسنت بعد ذلك واستطاعت أن تحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة معدلات مرتفعة للغاية من النمو (٣٤,٤٪ فى عام ١٩٧٧ ، ٤٨,٣٪ فى عام ١٩٧٨ ، ٦٦٪ فى عام ١٩٧٩) مكنتها من أن تصل فى نهاية المدة إلى مستوى يزيد بنسبة ٢٢٤,٣٪ عن الأرقام التى سجلتها فى عام ١٩٧٢ ، وتبرز الأرقام التالية كفاءة البنك فى تجميع المدخرات واستجابة المدخرين للأوعية الادخارية المختلفة التى نظمها البنك .

(بالمليون جنيه)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الودائع تحت الطلب	١٤٤,٣	١٧٤,٧	٢٣٦,٤	٣١٤,٦	٣٥٧,٢	٤٨٧,٠	٤٤٩,٦	٥٠٤,٨
الودائع لأجل وباخطار	١٠٩,٦	١٠٧,٢	١٠٠,٩	١١٣,٦	١٠٧,٤	١٤٤,٤	٢١٤,٢	٣٥٥,٤
التوفيـــر	٥٩,٣	٦٧,٦	٨١,١	٩٦,٢	١١٤,١	١٣٦,٤	١٨٣,٠	٢٤٣,٢
ودائع أخـــرى	١٩,٩	٢٣,١	٣٤,٥	٥٣,٧	٩٠,٥	١١٩,٨	١٨٨,٨	٢٤١,٥

ونتيجة للتفاوت فى معدلات النمو بين أنواع الودائع المختلفة ، اعترى تطور الودائع تغير جوهرى فى هيكل تكوينها ، تمثل فى ارتفاع الأهمية النسبية للودائع الجارية من ناحية وانخفاضها بالنسبة للودائع ذات الطبيعة الادخارية من ناحية أخرى وذلك منذ بداية الفترة حتى عام ١٩٧٧ ، ثم انعكست هذه الظاهرة بعد ذلك ، ويعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول فى تركيب الودائع حيث زاد نصيب الودائع الجارية فى تلك السنة عن نصف ودائع البنك ومال إلى الزيادة بعد ذلك حتى عام ١٩٧٧ ، وقد أخذت الودائع ذات الطابع الادخارى تتزايد بمعدلات سمحت لها بأن تساهم فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٤٤,٥٪ من إجمالى الودائع وقد كان لتعديل هيكل أسعار الفائدة ولاستحداث البنك الأوعية الادخارية المختلفة فى الفترة الأخيرة أثره فى تغيير أنماط الودائع على هذا النحو ، ويلاحظ بوجه عام أن مساهمة ودائع التوفير فى إجمالى الودائع اتسمت بالثبات النسبى طوال الفترة فى ظل تزايدها من حيث القيمة المجردة ، وتعكس هذه الظاهرة جهود البنك فى سبيل تنمية مدخرات الأفراد التى تتسم غالبيتها بالطبيعة الادخارية ، مسايرًا بذلك سياسته التى انتهجها دائمًا من حيث الاعتماد على قاعدة عريضة من المودعين ، محققًا بذلك هدف تنمية المدخرات من ناحية وصبغ صفة الاستقرار على ودائعه من ناحية أخرى ، وفضلاً عن ذلك يعكس التطور الذى أشرنا إليه سياسة البنك التى تهدف إلى إيجاد مزيج متوازن بين الودائع المختلفة ، وتوضح الأرقام التالية تطور الأهمية النسبية لمختلف أنواع الودائع فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ :

(نسبة مئوية)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الودائع تحت الطلب	٤٣,٣	٤٦,٩	٥٢,٢	٥٤,٤	٥٣,٤	٥٤,٨	٤٣,٤	٣٧,٥
الودائع لأجل وباخطار	٣٢,٩	٢٨,٨	٢٢,٣	١٩,٧	١٦,١	١٦,٣	٢٠,٧	٢٦,٤
التوفـــير	١٧,٨	١٨,١	١٧,٩	١٦,٦	١٧,٠	١٥,٤	١٧,٧	١٨,١
ودائع أخـرى	٦,٠	٦,٢	٧,٦	٩,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٨,٢	١٨,٠

ويظهر البيان السابق أثر السياسات التى اتبعها البنك لتشجيع المدخرات والتى نجحت فى إحداث تغييرات على هيكل الودائع .

ومن ناحية أخرى أظهر تقسيم الودائع حسب أنواع العملات تحسنًا ملحوظًا فى جانب الودائع بالعملات الأجنبية ، فقد ارتفعت تلك الودائع خلال الخمس سنوات الماضية وفاقت ال ٣٠٠ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٧٩ ، وشاركت بذلك بنسبة ٣٢,٣٪ فى الزيادة التى تحققت فى إجمالى الودائع خلال تلك السنوات ، ويعزى هذا التحسن للجهود التى بذلها البنك فى إيجاد أوعية ادخارية بالعملات الأجنبية ، مسايرة منه للسياسة

العامة للدولة فى شأن تنمية الموارد بالعملات الأجنبية وجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وساعد على تعزيز هذه السياسة قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، ورفع الأسعار التشجيعية للعملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى ، وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الأجنبية ، وانعكست هذه التطورات على نشاط البنك من حيث أتاحت له فرصة أكبر للتوسع فى مجال العمليات الخارجية ، وتوفير الموارد من العملات الأجنبية التى تساعده على السير قدمًا فى سياسته الاستثمارية .

موارد خارجية فى إطار التعاون الدولى

نجح البنك بفضل ثقة الجهات الخارجية فيه ، فى المشاركة فى برامج التعاون الدولى ، مما أتاح له الحصول على تسهيلات طويلة الأجل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير وبعض هيئات التمويل فى النمسا والسويد ، قام باستخدامها فى توسيع مجال توظيفه .

فقد حظى البنك فى عام ١٩٧٦ بنصيب بلغ ما يعادل ٣٤,٢ مليون دولار من قرض قدمه البنك الدولى للإنشاء والتعمير للحكومة المصرية ، تقضى شروطه بأن يعيد البنك إقراضه لمشروعات تنمية الخضر والفاكهة بفائدة ١٠٪ سنويًا ، وأن تدبر المشروعات المقترضة فى هذا المجال من مواردها الخاصة دفعات مقدمة لا تقل عن ٢٠٪ من التكلفة الكليّة للمشروع ، وفى عام ١٩٨٠ قدم البنك الدولى للحكومة المصرية قرضًا يوزع منه مبلغ قدره ٢٠ مليون دولار بالتساوى فيما بين بنك مصر وبنك التنمية الصناعية ومؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى ، وتقضى شروط القرض بأن يستخدمه البنك فى تمويل مشروعات التصنيع الزراعى بفائدة ١١٪ سنويًا ، وتمت الموافقة أيضًا على توسيع نطاق استخدام وتسويق القرض الأول الخاص بتنمية الخضر والفاكهة ليشمل أيضًا مجالات قروض التصنيع الزراعى ، مع رفع سعر الفائدة المحتسبة على العملاء من ١٠٪ إلى ١١٪ وبقائها كما هى بالنسبة للمشروعات التى تم الارتباط على تمويلها .

كما توصل البنك فى عام ١٩٧٦ إلى عقد اتفاقية للتعاون المالى مع كنترول بنك بالنمسا ـ وهو هيئة تعمل على تشجيع الصادرات النمساوية ـ من أجل توثيق التعاون بين البنك وبين المؤسسات القائمة فى الدولتين ، وتهدف الاتفاقية إلى ترويج وتصدير السلع والخدمات من وإلى النمسا بغرض تنمية المشروعات المشتركة ، بما فى ذلك تصدير السلع والخدمات من مصر والنمسا إلى دول طرف ثالث ، ويمتد التعاون ليشمل تقديم التمويل من المؤسسات المعنية المصرية والنمساوية وأيضا من المصادر خارج البلدين للأغراض المذكورة ، وبمقتضى الاتفاق المذكور يقوم كنترول بنك بالنمسا بضمان الصادرات النمساوية إلى مصر التى تمول عن طريق البنوك التجارية النمساوية ، فتقوم تلك البنوك بإقراض بنك مصر مبالغ يعيد إقراضها لعملائه المستوردين من النمسا .

ونذكر أيضا أنه على أثر الإعلان فى نهاية عام ١٩٧٨ عن توحيد سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية اعتبارًا من بداية عام ١٩٧٩ ، بحيث تتم جميع عمليات التصدير والاستيراد بالسعر التشجيعى ، فقد سعى البنك لتدبير موارد متوسطة وطويلة الأجل لتسهيل عملياته الخارجية وعقد اتفاقا فى أواخر عام ١٩٧٨ مع أحد البنوك السويدية ، لتمويل الصادرات السويدية بقروض متوسطة الأجل ، تمنح لبنك مصر فى إطار الضمانات التى تقدمها هيئة ضمان الصادرات السويدية ، على أن يقوم البنك بإعادة إقراضها لعملائه المستوردين للسلع الرأسمالية من السويد .

الأصـــول

تركزت الزيادة فى أصول البنك فى عنصر السلفيات والقروض والأوراق التجارية المخصومة ، وتحسنت أيضا باقى العناصر ولكن بمعدلات مختلفة .

الاستثمـــارات

شهدت فترة السبعينات نشاطا ملموسا فى سياسة البنك الاستثمارية وتطورت هذه السياسة خلال الفترة وفقا للتنظيمات التى كانت تحكم نشاط البنك من جهة ومع أهدافه والظروف الاقتصادية السائدة من جهة أخرى . فانعكست هذه التطورات على حجم محفظة الأوراق المالية وارتفعت قيمتها من ٤٠,٣ مليون جنيه فى بداية الفترة إلى ٨٥,٤ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٧٥ ، وكان من الطبيعى بعد صدور القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذى أعطى للبنوك الحق فى إنشاء الشركات ، أن يبادر البنك باتباع سياسة نشيطة فى هذا المجال ، ونتيجة لذلك ارتفعت استثماراته فبلغت ١٥٢ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٧٩ .

(بالمليون جنيه)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأوراق المالية والاستثمارات	٤٠,٣	٣٢,٥	٤٥,٤	٤٦,٢	٦٦,٧	٨٥,٤	١٠٠,٩	٨٥,٣	١٥٠,٧	١٥٢,٠

وتوضح الأرقام السابقة أن البنك راعى فى سياسته الاستثمارية أن يتمشى حجم محفظة الأوراق المالية مع تطور المركز المالى ، لذلك تعرضت الأهمية النسبية لعنصر الاستثمارات إلى إجمالى الميزانية لتقلبات فى حدود معقولة منذ عام ١٩٧٥ .

(نسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الاستثمارات / اجمالى الأصول	١٧,٦	١٣,٥	١١,٤	١٠,٨	١٢,٤	١٢,٧	١١,٢	٧,٣	١٠,٢	٨,٠

وسوف نتناول فيما بعد بالتفصيل سياسة البنك الاستثمارية فى ضوء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وأحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

القروض والسلفيات

زادت قيمة القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة بمبلغ ٩١٥,٩ مليون جنيه فى الفترة من منتصف عام ١٩٧٠ إلى نهاية عام ١٩٧٩ ، وساهمت بنسبة ٥٥,١٪ فى الزيادة التى تحققت فى إجمالى أصول البنك .

القروض والسلفيات
والأوراق التجارية المخصومة

السنة	(بالمليون جنيه)
١٩٧٠	٨٢,٧
١٩٧١	٩٣,٩
١٩٧٢	٢١٤,١
١٩٧٣	٢٠٩,١
١٩٧٤	٢٧١,١
١٩٧٥	٣٠٤,٨
١٩٧٦	٤٥٦,٦
١٩٧٧	٦٠٣,٧
١٩٧٨	٧٦١,٤
١٩٧٩	٩٩٨,٦

وتظهر الأرقام السابقة أن القروض والسلفيات اتسمت باتجاه صعودى بوجه عام ، ومن المناسب أن نشير إلى الظواهر الهامة التى صاحبت تطورها خلال فترة السبعينات ، فرغم استمرار البنك فى تحقيق أرقام عالية فى هذا البند ، لوحظ هبوط تعامل القطاع المخصص للبنك خلال تطبيق نظام التخصص القطاعى كما سبق أن أوضحنا .

وبعد تطبيق قرار تطوير الجهاز المصرفى وتحول القطاعات انتقلت من البنك أرصدة مدينة تمثل قروضا وسلفيات تزيد عن تلك التى انتقلت إلى البنك من البنوك الأخرى وتعرض رصيد القروض والسلفيات والأوراق المخصومة لهبوط فى عام ١٩٧٣ تبعه تحسن مستمر طوال الفترة . غير أنه رغم الارتفاع الذى حققه هذا البند بعد ذلك استمرت الظاهرة التى سبق أن سادت خلال تطبيق نظام التخصص القطاعى ، ألا وهى عدم تعامل القطاعات المخصصة مع البنك بالقدر الذى كان متوقعا لها ، فقد تميز تمويل محصول القطن بتوفير السيولة لدى

شركات التصدير ، مما أدى إلى سرعة سداد أرصدتها المدينة ، وبالتالى قصر فترة التمويل ، وبالنسبة لمحصول الأرز اتجهت المؤسسة المصرية العامة للمضارب للالتجاء إلى مصادر غير مصرفية للحصول على ائتمان بأعباء مخفضة ، هذا فضلا عن أنه رغم تخصيص الهيئة العامة للسلع التموينية للبنك فإن حجم تعاملها معه لم يبلغ الحد المقدر له ، وذلك نتيجة لتوافر السيولة لديها بسبب نظام الاستيراد بتسهيلات والبيع المحلى نقدا ، كما لوحظ بالنسبة للشركات التابعة لمؤسسات التجارة الداخلية أن بعضها اقتصرت معاملاتها مع البنك على إيداع فائض أموالها كودائع ولم تلجأ للبنك للحصول على أى تمويل ، بل إن بعض هذه الشركات اعتمد على الائتمان المتبادل مع وحدات القطاع العام الأخرى للحصول على المال اللازم لمباشرة نشاطها .

هذا وقد أثرت الأوضاع السابقة على نشاط البنك ، فتعرض لاعتبارات موسمية تخرج عن نطاقه وسلطانه فى تنفيذ سياساته ، فحرص إزاء ذلك على تعويض النقص فى أرصدة تمويل القطن التى تتسم بالموسمية بزيادة قروضه للقطاعات الأخرى باعتبار أنها تتميز بصفة الاستمرار على مدار السنة ، كما حاول البنك إيجاد مجالات توظيف جديدة فاستحدث فى عام ١٩٧٤ نظام الاقتراض بالعملة المحلية بضمان ودائع بالعملات الأجنبية ، ومن خلال وفرة موارده من السوق الموازية ساعد فى خدمة قطاعات أخرى مخصصة لبنوك زميلة ، وهو قد قام بذلك مفضلا المشاركة فى تلبية احتياجات الاقتصاد القومى بدلا من إيداع الأرصدة التى نجح فى تجميعها لدى المراسلين بالخارج بعائد مجز .

ويعتبر إلغاء نظام التخصص مرحلة جديدة انطلقت فيها القروض بمعدلات نمو سريعة لم تؤثر فيها الزيادات التى طرأت على أسعار الفائدة المدينة . وتمكّن البنك من تقديم خدماته بصفة مباشرة للشركات التى كانت مخصصة له أصلا أو التى استطاع اجتذابها من بنوك أخرى فى كافة المجالات لا سيما فى النشاط الخارجى . كما قام البنك بتقديم قروض بالعملات الأجنبية لعملائه ، وكذلك قام البنك باستخدام التسهيلات الممنوحة له من البنك الدولى بغرض إقراضها لمشروعات تنمية الإنتاج والتصنيع الزراعى فى ظل الضوابط المحددة من قبل البنك الدولى ، وبلغ جملة ما ارتبط عليه من قروض فى هذا المجال ٢٠,٦٤٩ مليون جنيه خصصت لمشروعات تبلغ تكاليفها الاستثمارية ٣٩,٠٧٦ مليون جنيه ، ويتمثل نشاطها فى إقامة ثلاجات تخزين ومصانع ثلج وزراعة حاصلات بستانية وإنتاج البذور ومحطات لتعبئة الحاصلات الزراعية المعدة للتصدير .

وقد ترتب على هذه التطورات أن تحسن هيكل استخدامات البنك فارتفعت الأهمية النسبية للقروض والسلفيات والأوراق المخصومة فى إجمالى الأصول من ٤٥,٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥٠,٨٪ فى العام التالى ومالت إلى الثبات النسبى بعد ذلك وذلك بالمقارنة بنسبة ٣٦,١٪ فى منتصف عام ١٩٧٠ . وتعكس هذه الظاهرة تحول البنك إلى استخدامات ذات عائد أكبر .

الأهمية النسبية للقروض والسلفيات
والأوراق التجارية المخصومة

السنة	نسبة مئوية
١٩٧٠	٣٦,١
١٩٧١	٣٩,١
١٩٧٢	٥٣,٩
١٩٧٣	٤٨,٨
١٩٧٤	٥٠,٤
١٩٧٥	٤٥,٥
١٩٧٦	٥٠,٨
١٩٧٧	٥١,٣
١٩٧٨	٥١,٤
١٩٧٩	٥٢,٨

وجدير بالملاحظة أن حجم توظيف البنك فى صورة سلفيات وقروض وأوراق تجارية مخصومة مضافا إليها الاستثمارات منسوبا إلى إجمالى قيمة الودائع مال إلى الارتفاع خلال السبعينات وحقق فى عام ١٩٧٨ أعلى مستوى له .

السلفيات والقروض والأوراق التجارية المخصومة والاستثمارات منسوبة
إلى إجمالى الودائع

السنة	(نسبة مئوية)
١٩٧٠	٦٦,٤
١٩٧١	٦٤,٣
١٩٧٢	٧٧,٩
١٩٧٣	٦٨,٥
١٩٧٤	٧٤,٦
١٩٧٥	٦٧,٥
١٩٧٦	٨٣,٣
١٩٧٧	٧٧,٦
١٩٧٨	٨٨,١
١٩٧٩	٨٥,٦

نشاط البنك فى تمويل التجارة الخارجية

من السمات الهامة التى تميزت بها عمليات البنك خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ استمرار نمو نشاطه فى تمويل العمليات الخارجية ، ونتج عن ذلك ارتفاع حجم الاعتمادات التى فتحت عن طريق البنك تصديرا واستيرادا بما يربو على تسعة أمثال حجمها فى بداية المدة ، ويعزى هذا التطور أساسا إلى اعتمادات الاستيراد التى بلغ نصيبها فى الزيادة التى حققها نشاط البنك فى مجال العمليات الخارجية ٨٩,٣٪ كما يوضح الجدول التالى :

(بالمليون جنيه)

	اعتمادات تصدير	اعتمادات استيراد	الإجمالى
١٩٧٠	٨٣,٦	٢٦,٣	١٠٩,٩
١٩٧١	٧٦,١	٣٢,١	١٠٨,٢
١٩٧٢	١٦٢,٦	٥٢,٧	٢١٥,٣
١٩٧٣	١٤٤,٦	١,٠	١٤٥,٦
١٩٧٤	١٧٦,٠	٤٠,١	٢١٦,١
١٩٧٥	١٣٥,٠	١١٨,١	٢٥٣,١
١٩٧٦	٧٦,٠	٢٩٣,٤	٣٦٩,٤
١٩٧٧	١٠٤,٧	٤٤١,٢	٥٤٥,٩
١٩٧٨	١٠٩,٧	٤٨٩,١	٥٩٨,٨
١٩٧٩	١٧٩,٧	٨٣٢,٢	١٠١١,٩

وتظهر الأرقام السابقة أن نشاط البنك فى مجال العمليات الخارجية كاد أن يتضاعف بنهاية فترة التخصص ، ثم انطلق بعد ذلك ليسجل فى نهاية عام ١٩٧٩ رقما يزيد على أربعة أمثال ونصف ماكان عليه فى نهاية عام ١٩٧٤ . وباستعراض مكونات هذا النشاط نجد أن اعتمادات التصدير سجلت فى نهاية عام ١٩٧٤ مستوى يربو على ضعف أرقام بداية الفترة ، أما اعتمادات الاستيراد فقد تعرضت لتقلبات وسجلت مستوى منخفض للغاية فى عام ١٩٧٣ .

ومن المناسب أن نشير إلى أنه طرأ تطور هام على نشاط البنك فى مجال العمليات الخارجية بإنشاء السوق الموازية للنقد اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، فقد استطاع البنك فى ضوئها أن ينطلق فى تجميع موارد السوق وكذلك التوسع فى استخدامها فقام بتمويل احتياجات الوحدات الإنتاجية فى القطاعين العام والخاص .

وبهذه المناسبة يجدر الإشارة إلى النشاط الكبير الذى قام به بنك مصر فيما يختص بتجميع أموال المصريين العاملين فى الخارج وتحويلها لتزويد البلاد بالعملات الأجنبية من قبل أن تنشأ السوق الموازية ، وكان لفروع البنك والبنوك التى أسهم فى تأسيسها بالدول العربية الفضل الكبير فى هذا المجال .

كما تأثر نشاط العمليات الخارجية بسياسة الانفتاح الاقتصادى وما ترتب عليها من صدور قرار إطلاق حرية الشركات فى التعامل مع البنوك ابتداء من يوليه ١٩٧٥ ، ومن آثار هذا القرار زيادة كبيرة فى حجم عمليات

الاستيراد ، وقد كان لهذا القرار تأثير عكسى بالنسبة للتصدير ، إذ أدّى إلى مشاركة البنوك الأخرى فى عمليات تصدير الأقطان بعد أن كانت عمليات القطن مخصصة للبنك وحده .وساعد البنك على نمو نشاطه فى مجال الاستيراد ارتفاع موارده من السوق الموازية فى ضوء الزيادات المتتالية فى الأسعار التشجيعية خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ وكذلك صدور لائحة النقد الجديدة فى نوفمبر ١٩٧٦ والتى كان لها أثر كبير فى استقطاب العملات الأجنبية إلى الجهاز المصرفى ، وعزز من ذلك جهود البنك فى سبيل تنمية تلك العملات بهدف تنمية متحصلات البلاد من العملات الأجنبية من جهة وتدبير الاحتياجات التمويلية لعمليات الاستيراد من جهة أخرى .

ناتج العمليات الجارية

عرضنا فيما سبق للتغيرات التى طرأت على أصول البنك وخصومه وكذا التغيرات التى طرأت على هيكل كل منهما ومدى الجهود التى بذلت فى سبيل تحقيق ذلك ، ولقد انعكست كل هذه التغيرات على إيرادات البنك وأعبائه وبالتالى على الفائض القابل للتوزيع ، وقد تحسنت الموارد فى الفترة من منتصف عام ١٩٧٠ إلى نهاية عام ١٩٧٩ بمعدل أكبر من زيادة الاستخدامات ، ويعزى ذلك لزيادة نشاط البنك فى تقديم الخدمات المصرفية ولقيام البنك بدوره الرائد فى دعم الاقتصاد القومى بالمشاركة فى تأسيس الشركات الجديدة وتقديم التمويل اللازم لها .

(بالمليون جنيه)

	الموارد	الاستخدامات	الفائض القابل للتوزيع
١٩٧٠	٩,٥	٧,٦	١,٩
١٩٧١	٩,٨	٧,٧	٢,١
١٩٧٢	٢٤,٤	٢٠,٥	٣,٩
١٩٧٣	١٥,٧	١٣,٥	٢,٢
١٩٧٤	٢١,٧	١٧,٨	٣,٩
١٩٧٥	٢٦,٨	٢١,٢	٥,٦
١٩٧٦	٤٠,٠	٣١,٣	٨,٧
١٩٧٧	٦٦,٤	٥١,٧	١٤,٧
١٩٧٨	٩٤,٩	٧٠,١	٢٤,٨
١٩٧٩	١٣٩,١	١٠٥,٥	٣٣,٦

ويظهر من البيان السابق أن معدلات الزيادة فى كل من الموارد والاستخدامات والفائض القابل للتوزيع فى الفترة منذ إلغاء التخصص كانت أسرع منها فى أى وقت آخر كما يتضح ذلك من الرسم البيانى التالى :

ناتج العمليات الجارية

مليون جنيه

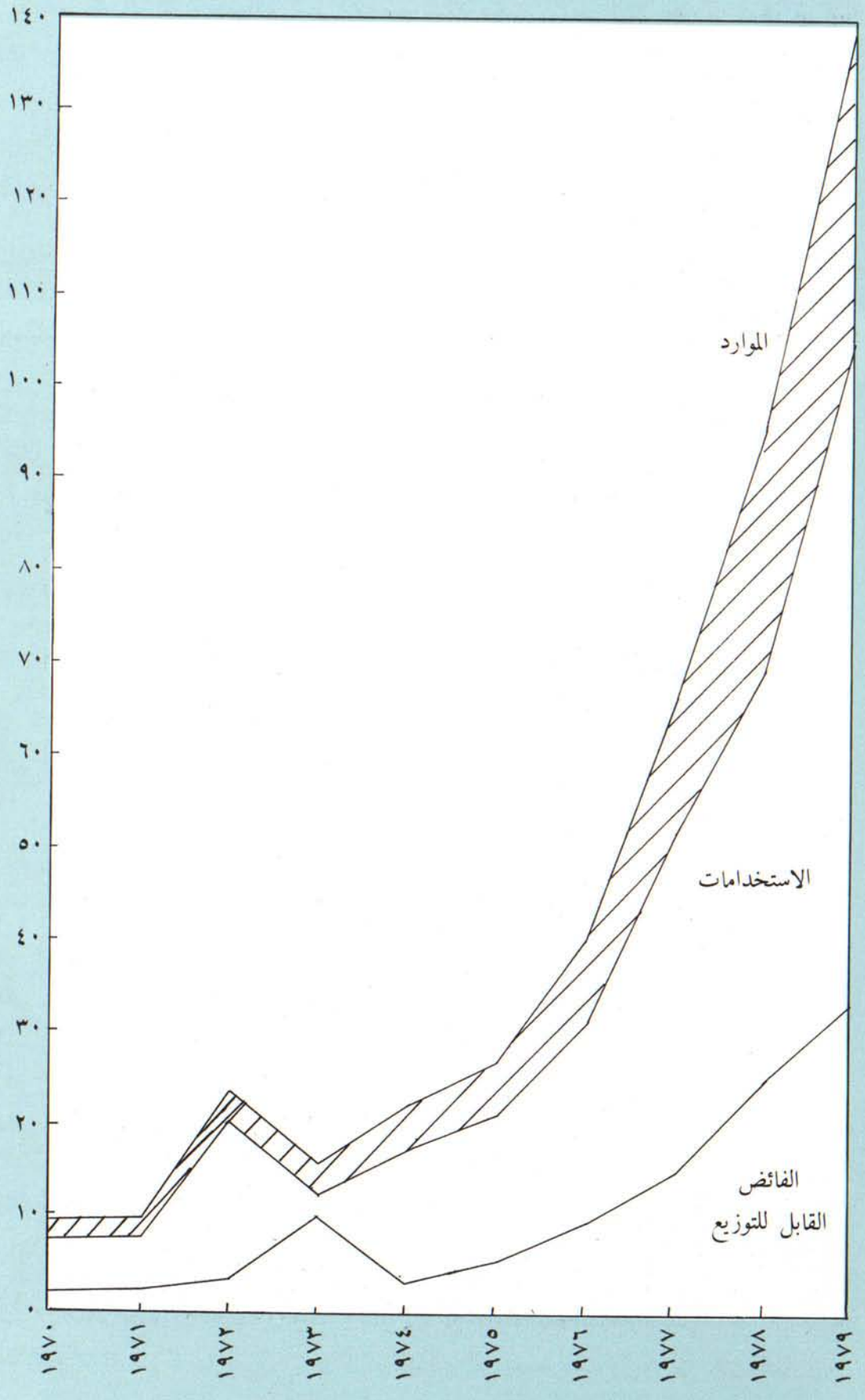

ميزانيات اجمالية مقارنة لـ ك للسنوات ١٩٧٠ / ١٩٧٩

(بالألف جنيه)

	٧٠/٦/٣٠	٧١/٦/٣٠	٧٢/١٢/٣١	٧٣/١٢/٣١	٧٤/١٢/٣١	٧٥/١٢/٣١	٧٦/١٢/٣١	٧٧/١٢/٣١	٧٨/١٢/٣١	٧٩/١٢/٣١
الأصـــول										
أرصدة بالصندوق ولدى البنوك	٨٧١٣٣	٩٤٩٨٣	١٢٧٥٩٥	١٦٢٤٠١	١٩٠٦٧٥	٢٦٧٧٣٥	٣٢٨٦٥٢	٤٦٣٦٣٣	٥٤٤٠٦٩	٧٠٨٦٤٧
أوراق مالية واستثمارات	٤٠٢٦٣	٣٢٤٧٢	٤٥٣٧١	٤٦١٨٠	٦٦٧١٠	٨٥٣٦٦	١٠٠٩٣٣	٨٥٣٢٩	١٥٠٧٣١	١٥٢٠٢٠
قروض وسلفيات وأوراق تجارية مخصومة	٨٢٦٩٥	٩٣٩١٤	٢١٤٠٨٤	٢٠٩٠٧١	٢٧١٠٥١	٣٠٤٧٥٩	٤٥٦٥٧١	٦٠٣٦٦١	٧٦١٣٦١	٩٩٨٥٨٥
أصول ثابتة وحسابات مدينة أخرى	١٨٩٥٧	١٨٨٧١	١٠٤٨٤	١٠٤٤٥	٨٨٨٩	١٢٤٨٩	١٢٥٠٥	٢٤٠١٩	٢٦٣٠١	٣١٠٦٠
اجمالى الأصول	٢٢٩٠٤٨	٢٤٠٢٤٠	٣٩٧٥٣٤	٤٢٨٠٩٧	٥٣٧٣٢٥	٦٧٠٣٤٩	٨٩٨٦٦١	١١٧٦٦٤٢	١٤٨٢٤٦٢	١٨٩٠٣١٢
الخصـــوم										
رأس المـــال	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠
الاحتياطيـــات	٩٢٨٠	٩٤٧٤	١٢٧٧٦	١٣٣٥٦	١٤٤٩٨	١٦١٠٦	١٨٥٤٨	٢٢٢٤٣	٢٨٧٩٥	٣٨٠٢٠
الودائـــع	١٨٥٢٢٣	١٩٦٥٢٩	٣٣٣٠٦٢	٣٧٢٥٩٧	٤٥٢٩٢٥	٥٧٨٠٩٧	٦٦٩١٧٢	٨٨٧٦٣١	١٠٣٥٦٣٦	١٣٤٤٩٣٠
حسابات دائنة متنوعـة	٣٢٥٤٥	٣٢٢٣٧	٤٧٦٩٦	٣٨١٤٤	٦٥٩٠٢	٧٢١٤٦	٢٠٦٩٤١	٢٦١٧٦٨	٤١١٠٣١	٤٩٧٣٦٢
اجمالى الخصـوم	٢٢٩٠٤٨	٢٤٠٢٤٠	٣٩٧٥٣٤	٤٢٨٠٩٧	٥٣٧٣٢٥	٦٧٠٣٤٩	٨٩٨٦٦١	١١٧٦٦٤٢	١٤٨٢٤٦٢	١٨٩٠٣١٢

• تم توحيد مكونات بنود الأصول والخصوم لأغراض المقارنة .

العمليات الجارية للبنك
للسنوات ١٩٧٩/٧٠ *

(بالألف جنيه)

البيـــان	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الموارد	٩٥٤٩	٩٨٦٦	٢٤٣٥٢	١٥٦٩٥	٢١٧٥٢	٢٦٨٧٣	٣٩٩٨٩	٦٦٣٨٤	٩٤٨٩٤	١٣٩١١٤
الاستخدامات	٧٦١١	٧٧٢٨	٢٠٤٨٤	١٣٤٤٩	١٧٨٠٦	٢١٢٣٣	٣١٣٠٥	٥١٧٠٠	٧٠١٣٤	١٠٥٥١٤
الفائض القابل للتوزيع	١٩٣٨	٢١٣٨	٣٨٦٨	٢٢٤٦	٣٩٤٦	٥٦٤٠	٨٦٨٤	١٤٦٨٤	٢٤٧٦٠	٣٣٦٠٠

* بالنسبة لعامى ١٩٧٠ و١٩٧١ تعكس الأرقام نشاط الفترة من أول يوليه إلى ٣٠ يونيه وفى باقى السنوات تعكسها من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر.

سياسة البنك فى تجميع المدخرات واستحداث الأوعية الادخارية الجديدة

ترتب على انطلاق البنك نحو تنمية حجم توظيفه فى أعقاب إطلاق حرية الشركات فى التعامل مع البنوك التجارية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، واستعادة البنك لدوره الرائد فى دعم الاقتصاد المصرى بإنشاء العديد من الشركات مسايرة منه لسياسة الانفتاح الاقتصادى أن ظهر الاتجاه نحو زيادة الاستخدامات . واقتضت تلك الظروف ضرورة تنمية الودائع بصفة عامة . حيث أن زيادتها أصبحت ضرورة ملحّة يقتضيها ارتباط سياسات البنك التوظيفية والاستثمارية بما يحققه البنك من نمو فى حجم ودائعه .

وإزاء ما تقدم ، ومسايرة من البنك لتنمية الوعى الادخارى بهدف حشد المدخرات للمساهمة فى دفع عجلة التنمية ، فقد عنى البنك باستحداث أنواع مختلفة من الأوعية الادخارية تتناسب مع متطلبات التوظيف المختلفة ، وقد سارت جهود البنك فى هذا المجال فى اتجاهين ، فلم تقتصر على الأوعية بالعملة المحلية فحسب ، بل امتدت لتشمل تلك التى بالعملة الأجنبية حتى يستطيع البنك تلبية مطالب التوظيف على اختلاف أشكاله ، ومن أجل تحقيق التوازن بين آجال التوظيف وآجال الموارد حرص البنك على التنويع فى الأوعية الادخارية بما يتفق مع هذه السياسة ، فتدرج ما استحدثه من نظم ، من التوفير إلى شهادات الادخار التى تبلغ مدتها ثلاث أو خمس سنوات . وقد راعى البنك فى جميع الأحوال اختلاف ظروف العملاء وإمكانياتهم ، وكعهده دائما حرص على خدمة صغار المدخرين ، فلم يقتصر إصدار الأوعية الادخارية على فئات مالية مرتفعة ، بل أصدر بعضها بفئات مناسبة تسمح بجذب أكبر عدد من المدخرين توسيعا لقاعدتهم .

وفيما يختص بالأوعية بالعملة المحلية ـ بالإضافة للأنظمة التقليدية التى تتعلق بصناديق التوفير والودائع العادية ـ أدخل البنك تعديلات على نظام التوفير ذو الجوائز اعتبارا من ١٥ يناير ١٩٧٨ وذلك بزيادة عدد السحبات من ست إلى اثنتى عشرة سحبة فى العام ، وبالنسبة لسحبتى مايو وأكتوبر من كل عام تقرر مضاعفة قيمة الجائزة الأولى فى كل من السحبتين وأن يتم السحب فى يوم ٢٠ مايو بمناسبة عيد تأسيس البنك ويوم ٣١ أكتوبر بمناسبة يوم الادخار العالمى . ونظرا لأن أغلب المودعين يتركزون فى فروع القاهرة والأسكندرية ، ولإتاحة الفرصة للمودعين بالأقاليم للفوز بالجوائز ، تم تطوير نظام السحب بإجراء سحب شهرى خاص حسب المناطق اعتبارا من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بعدد ستة جوائز ، وتدخل التذاكر الخاصة بالمودعين بواقع محافظتين فى كل سحب ولا يعاد دخولها إلى هذا السحب إلا بعد الانتهاء من باقى المحافظات وهكذا ، وقد بدأ هذا السحب الخاص اعتبارا من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بمحافظتى أسوان وقنا .

كما استحدث البنك نظامين لشهادات الادخار يتفقان مع رغبات المدخرين الذين يفضلون ربط ودائعهم لفترة طويلة نسبيا ، فطبق اعتبارا من ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٨ نظام شهادات الادخار الثلاثية مدتها ثلاث سنوات عائدها يدفع كل ستة شهور وتبدأ فئاتها بخمسين جنيها وذلك لتناسب مختلف الرغبات ، وانطلاقا من النتائج المشجعة التى حققتها شهادات الادخار الثلاثية ، أدخل البنك اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٩ نظام شهادات الادخار الخمسية مدتها خمس سنوات يدفع عائدها فى نهاية كل سنة وتبدأ فئاتها بألف جنيه ، ومن

حق العملاء استرداد قيمة شهادات الادخار الثلاثية أو الخمسية بالكامل وفى أى وقت ، كما يصرح لهم بالاقتراض بضمانها وبكامل قيمتها .

وقدم البنك اعتبارا من ١٩ أبريل سنة ١٩٨٠ وعاءً ادخاريًا جديدًا تختلف مزاياه عن الأوعية السابقة ، حيث أنه يتيح للمودعين فرصا لتملك المساكن بما يساعد على حل مشكلة الإسكان ، ويتمثل هذا النظام فى فتح « دفتر توفير الإسكان » يودع به العميل باسمه أو باسم أى شخص آخر (بالغ أو قاصر) المبالغ المدخرة من دخله بحد أدنى قدره مائة جنيه فى أول دفعة وبدون حد أقصى ، على أن يكون الحد الأدنى للإيداع بعد ذلك عشرة جنيهات فى المرة الواحدة ، وتحتسب لتلك المبالغ الفائدة المقررة للتوفير العادى ، وعندما يصل المبلغ المودع إلى نصف قيمة المسكن تقريبا ، يمكن للعميل اختيار المسكن المراد تملكه ، ويقوم البنك بإقراضه المبلغ اللازم بحيث لا يتجاوز القرض بأى حال المبلغ المودع ، ويجوز التجاوز عن الحد الأقصى للقرض الى ضعف المبلغ المودع بما لا يزيد عن عشرين ألف جنيه وذلك فى حالة تقديم ضمانات عينية أخرى يطمئن لها البنك ، ويقوم البنك بإتمام إجراءات البيع ورهن المسكن رهنا عقاريا لصالحه وسداد الثمن للمالك الأصلى بعد إتمام إجراءات عقد القرض ، ويتم سداد القرض على أقساط شهرية متساوية وتتراوح فترة السداد ما بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة على الأكثر .

وأعار البنك اهتماما كبيرا بالأوعية الادخارية بالعملة الأجنبية ، لا سيما وأن تجميع الموارد من تلك العملات بات من أهم الأنشطة التى تتنافس عليها البنوك ، وبالنظر إلى تزايد عدد المواطنين وغير المواطنين الذين يحوزون فى التداول أنواعا مختلفة من العملات الأجنبية ، وأن أغلب الحيازات تقل مع بعض الفئات عن الحد الأدنى الذى يعطى فائدة دائنة عنها لو فتحت لهم حسابات بالعملة الأجنبية ، وتشجيعا على اجتذاب تلك المدخرات أدخل البنك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٩ نظاما للتوفير ذو الجوائز بالدولار يجمع بين الفائدة الدائنة سنويا والجوائز بالدولار ، ويقبل الاشتراك فى هذا النظام بحد أدنى خمسة عشر دولارًا أو مضاعفاتها وبدون حد أقصى ، وتعطى تذاكر بانصيب لكل خمسة عشر دولارا تدخل السحب شهريا ، وتستمر هذه التذاكر فى الدخول فى السحوبات التالية حتى لو فازت فى أكثر من سحب .

كما قام البنك بتطبيق نظام دفاتر التوفير العادى بالدولار بدون حد أدنى للفتح وبدون حد أقصى للإيداع ، ولهذه الدفاتر حرية السحب والإيداع وصرف الفوائد المستحقة عنها بالدولار . وقد امتد نظام التوفير العادى وذو الجوائز ليضم ودائع بالاسترلينى اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٧٩ ، وبالإضافة للاشتراك فى السحب العام يجرى سحب شهرى خاص للودائع فى التوفير ذو الجوائز بالدولار وبالإسترلينى .

واستحدث البنك أيضا اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٧٩ نظاما جديدا ، وهو شهادات الادخار الدولارية لمدة ثلاث سنوات بحد أدنى قدره خمسمائة دولار للشهادة ، وهذه الشهادات إسمية يدفع عائدها كل ستة شهور ، ويتم تحديد معدل الفائدة للستة شهور الأولى عند بدء أول إصدار ، على أنه بالنسبة لكل ستة شهور تالية يحدد معدل الفائدة فى بداية كل منها . وسعر الفائدة معوّم بما يتناسب مع السعر العالمى صعودا أو هبوطا ، والشهادات قابلة للاسترداد فى أى وقت ويمكن الاقتراض بضمانها بكامل قيمتها ، وقد لاقى نظام شهادات الادخار الدولارية نجاحا كبيرا لما يتيحه من استثمار مبالغ صغيرة تدر عائدا مرتفعا .

ونظرا لما يشاهد من تقلبات فى أسعار صرف العملات المختلفة وفى أسعار الفائدة العالمية . بما قد يؤدى فى حالات الهبوط إلى انخفاض القيمة الحقيقية لودائع العملات الأجنبية أو انخفاض عائدها . وحتى يتحقق ثبات نسبى فى عائد الودائع بالعملات الأجنبية ولتأمين تلك المدخرات ضد عوامل التضخم . استحدث البنك وعاء ادخاريا جديدًا بدأ تنفيذه إعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ باسم « شهادات ادخار العملة المركبة » سلة العملات . يتمثل فى تكوين وحدة مركبّة من أقوى العملات القائدة فى الأسواق الدولية وهى الدولار الأمريكى والجنيه الاسترلينى والمارك الألمانى والفرنك السويسرى . والحد الأدنى للاشتراك فى هذا النظام ٥٠٠ وحدة مركبة بواقع ٢.٦ دولار للوحدة المركبة ومدة الشهادة ثلاثة شهور أو ستة شهور .

السياسة الاستثمارية للبنك فى السبعينات

منذ قيام بنك مصر ورسالته الأولى هى العمل على تأسيس شركات مساهمة فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى للبلاد من صناعة وتجارة ونقل وسياحة وغيرها . تدعيما للاقتصاد القومى ولتهيئة فرص العمل أمام أجيال متعاقبة من أبناء الوطن .

وفى عام ١٩٧٤ بدأت الدولة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى . وصدر قانون استثمار المال العربى والأجنبى الذى سمح بإنشاء بنوك مشتركة . وبدأ البنك ارتياد هذا المجال فتم بتاريخ ١٩ أغسطس عام ١٩٧٤ التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق المبدئى لتأسيس «بنك مصر الدولى» بالاشتراك مع فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو وبنكودى روما وبنك يوباف لندن . وأعقبه إنشاء «بنك مصر رومانيا» فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بالاشتراك مع مجموعة بنوك رومانية .

وما أن صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ـ الذى أعطى البنوك حق تأسيس الشركات وممارسة عمليات الاستثمار ـ حتى قرر البنك حمل رسالته والبدء فى تكوين مجموعة جديدة من الشركات فى كافة المجالات التى تحتاجها اقتصاديات البلاد . وأخذ فى إعداد الدراسات اللازمة لذلك .

رسم البنك لنشاطه سياسة يتبلور مفهومها فى محورين . أولها ترشيد وتقوية نشاطه كبنك تجارى فى إطار القواعد العلمية للسيولة والتوازن فى ميزانية البنك مع تحقيق أقصى عائد ممكن لاستخداماته المختلفة . وثانيهما البدء فى تكوين مجموعة من الشركات بأسلوب يتلاءم مع مفاهيم العصر ويأخذ بالتقدم التكنولوجى الحديث بغرض المعاونة على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

وفى مجال إنشاء الشركات قام البنك ـ كسابق عهده ـ فى استعادة دوره الطليعى فى هذا المجال . ومجددا بذلك دور الرائد الاقتصادى «محمد طلعت حرب» . وشجع البنك فى ذلك توافر الفرص العديدة للاستثمارات فى ضوء تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى . إلى جانب خبرة رجال البنك فى مجال الاستثمار والتى يرجع تاريخها إلى أيام تكوين شركات بنك مصر فى الماضى .

ويتمثل هدف السياسة الاستثمارية للبنك فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية . بما يحقق زيادة فى إنتاج البلاد وتوفير فائض للتصدير وبالتالى تحسين مركز ميزان المدفوعات . وإتاحة فرص إضافية للعمالة . وإجمالا العمل على توفير الرخاء للشعب المصرى .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اتبع البنك سياسة تخطيطية تؤدى إلى تجميع رءوس الأموال اللازمة عن طريق استحداث الأوعية الادخارية كما سبق أن أشرنا . والسعى وراء مشاركة رءوس الأموال العربية والأجنبية مع البنك فى إنشاء الشركات . إيمانا منه بأن الاستثمارات المشتركة تتيح للإنتاج فرصة النمو والتطور من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير التمويل الكافى بالنقد الأجنبى وتوافر الخبرات الأجنبية التى سبقتنا فى مضمار الإنتاج .

وتمشيا مع سياسة الدولة حدد البنك استراتيجيته الاستثمارية على أساس الأولوية لمجالات الأمن الغذائى والكساء والإسكان وكذلك المساهمة فى تعمير منطقة قناة السويس باعتبار هذه المجالات أكثرها حاجة للتنمية السريعة ، وإلى جانب ذلك قام البنك بتأسيس أو المساهمة فى تأسيس شركات تعمل فى المجالات الأخرى .

ومن الملاحظ أن اشتراك البنك فى المشروعات الإستثمارية اتخذ صورة تأسيس مشروعات ابتداء من عمل دراسات الجدوى الخاصة بها وحتى إتمام إنشاء المشروع مع الاشتراك بنسبة فى رأس المال علاوة على منحه قروض وتسهيلات مصرفية لهذه المشروعات ولآجال متوسطة وطويلة ، أو الاشتراك مع هيئات عامة وخاصة فى رءوس أموال مشروعات تثبت جدواها ، مع الاشتراك أيضا فى منح قروض وتسهيلات لهذه المشروعات .

ولمتابعة ما حققه البنك فى مجال الاستثمار سوف نستعرض مساهماته فى كل مجال اقتصادى على حده .

الشركات الجديدة التى أسسها البنك أو ساهم فى تأسيسها
موزعة حسب القطاعات

(بالألف)

القطاع	رأس المال			حصة البنك		
	ج . م	دولار	ج . ك	ج . م	دولار	ج . ك
الأمن الغذائى	٢٧٦٠٠			٧٥٥٧		
التنمية والتصنيع الزراعى	٤٠٠٠			٢١٢٣		
الكساء	١٦٠٠٠ *			١٢٧٨٠		
الإنشاء والتعمير	١٥٠٠٠٠			١٩٤٠٠		
المال والبنوك	٧٨٠٠٠	٦٥٠٠٠		٥٣٥٠	١٠٣٧٥	
الفنادق والسياحة	٢٠٣٠٠	٥٠٧٥٠	٧٠٠٠	٤٩٨٢	٤٢٥٠	٧٠٠
النقل والخدمات	٢٠٠٠	١٢٠٠٠		١٦٠٠	١٥٠٠	
التجارة	٣٠٠٠			٣٠٠		
الكيماويات	٤٠٠٠٠			٣٠٠٠		
الإجمالى	**٣٤٠٩٠٠**	**١٢٧٧٥٠**	**٧٠٠٠**	**٥٧٠٩٢**	**١٦١٢٥**	**٧٠٠**

* بخلاف شركة مصر العامرية للغزل والنسيج الجارى اتخاذ اجراءات تأسيسها ويقدر رأسمالها بحوالى ٧٠ مليون جنيه مصرى .

الشركات الجديدة التى أسسها البنك أو ساهم فى تأسيسها

(بالألف)

قطاع	شركة	رأس المال		البنك أو ساهم فى تأسيسها			نسبة مساهمة البنك
		جنيه مصرى	دولار أمريكى	جنيه استرلينى	جنيه مصرى	دولار أمريكى	جنيه استرلينى	٪
الأمن الغذائى	مصر للتبريدات والتخزين	٢٤٠٠			١٩٢٠			٨٠,٠
	مصر للأغذية	٢١٠٠			١٥٧٥			٧٥,٠
	بورسعيد لانتاج الدواجن والبيض	١٠٠٠			٢٦٠			٢٦,٠
	الاسماعيلية مصر للدواجن	٦٦٠٠			١٨٠٢			٢٧,٣
	الاسماعيلية مصر للتبريدات	١٠٠٠			٢٥٠			٢٥,٠
	الوطنية للأمن الغذائى	٥٠٠٠			١٠٠٠			٢٠,٠
	المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية	٧٠٠٠			٥٠٠			٧,١
	المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات	١٥٠٠			١٠٠			٦,٧
	الاسماعيلية الوطنية للمشاتل	١٠٠٠			١٥٠			١٥,٠
التنمية والتصنيع الزراعى	الاسماعيلية مصر للتنمية الزرعية	٤٠٠٠			٢١٢٣			٥٣,٠
الكساء	مصر العامرية للألياف الصناعية	١٦٠٠٠			١٢٧٨٠			٧٩,٩
الانشاء والتعمير	مصر للهندسة والانشاءات	٢٠٠٠			١٤٠٠			٧٠,٠
	مصر للاستثمار	١٢٠٠٠			٧٥٠٠			٦٢,٥
	مصر للتعمير	٦٠٠٠٠			٥٠٠٠			٨,٣
	الوطنية للاسكان للنقابات المهنية	٢٠٠٠٠			٢٠٠٠			١٠,٠
	السويس للأسمنت	٥٦٠٠٠			٣٥٠٠			٦,٢

خلاف شركة مصر العامرية للغزل والنسيج الجارى اتخاذ اجراءات تأسيسها ويقدر رأسمالها حوالى ٧٠ مليون جنيه مصرى .

مشروعات الأمن الغذائى

يشغل الأمن الغذائى اهتمام الدولة . لا سيما فى ضوء ارتفاع معدل نمو السكان الذي يصاحبه تزايد فى واردات السلع الغذائية . ورأى البنك أن يشارك فى مواجهة متطلبات المواطنين من الغذاء عن طريق المساهمة فى مشروعات ضمت شركة الإسماعيلية مصر للدواجن وشركة بورسعيد لإنتاج الدواجن والبيض وشركة الإسماعيلية مصر للتبريدات والشركة الوطنية للأمن الغذائى وشركة المهندس للمنتجات الغذائية وشركة المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات وشركة الإسماعيلية الوطنية للمشاتل .

وفى هذا المجال أسس البنك شركة مصر للتبريدات والتخزين للمساهمة فى الوفاء باحتياجات تخزين وحفظ الخضروات والفاكهة واللحوم والطيور والأسماك سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير . وبذلك يتم توفير سعة مناسة لتخزين السلع التى تقوم الدولة باستيرادها طبقا لأنسب الأسعار والأوقات . وقد تم إقامة ثلاث ثلاجات بالجيزة وبورسعيد والأسكندرية بسعة تخزينية ٣٠٠٠٠ طن تعمل بكامل طاقتها .

كذلك أنشأ البنك شركة مصر للأغذية للمساهمة فى إنتاج الخبز بمختلف أنواعه وصناعة المكرونة . وتم التعاقد على استيراد خطوط إنتاج الخبز والمكرونة وسيبدأ ظهور الإنتاج فى النصف الثانى من عام ١٩٨١ .

ورأى البنك أن يساهم فى حل مشكلة اللحوم والبروتين الحيوانى عن طريق إقامة مشروع لتشفية وتقطيع وتعبئة اللحوم يجرى حاليا دراسة اقتصادياته مع الفنيين المختصين .

مشروعات التنمية الزراعية والتصنيع الزراعى

ساهم البنك فى إنشاء شركة الإسماعيلية مصر للتنمية الزراعية . هدفها استصلاح الأراضى فى نطاق محافظة الإسماعيلية واستزراعها وتحويلها إلى وحدات نموذجية للتصنيع الزراعى وتربية الماشية المنتجة للحوم والألبان وكذلك الدواجن . وتزاول الشركة نشاطها منذ سبتمبر عام ١٩٧٧ .

مشروعات الكســاء

تمشيا مع سياسة الدولة فى العمل على توفير الكساء لأفراد الشعب . قام البنك باتخاذ الخطوات الإيجابية نحو إقامة مجمع صناعى متكامل بمنطقة العامرية بجوار الاسكندرية يهدف إلى إنتاج الخيوط والألياف الصناعية والغزل والنسيج والتجهيز والصباغة والتفصيل والتطريز والتريكو وبكر الحياكة . وقد صدر قرار إنشاء شركة مصر العامرية للألياف الصناعية كما انتهت الدراسات التفصيلية الخاصة بإقامة مشروع الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة وتم تحديد حجمه فى ثلاثة مصانع غزل تستخدم ١٠٨٠٨٠ مردن حلق و ١٢٠٩٦ مردن طرف مفتوح ومصنعى نسيج تستخدم ٨٠٠ نول و ٢٨ نول قطيفة ووحدات صباغة وتجهيز تغطى كامل احتياجات المصانع . مصنع للملابس الجاهزة ومحطتى كهرباء ومياه . وقد بدأ المجمع بالفعل خطواته التنفيذية الأولى حيث يجرى حاليا التجهيزات الإنشائية للمصانع . وينتظر ان ينتهى العمل فى اقامة هذا المجمع مع أوائل عام ١٩٨٣ ليشارك مع غيره من شركات قطاع الغزل والنسيج فى تغطية احتياجات المواطنين من الكساء .

مشروعات الإنشاء والتعمير

يعتبر قطاع الإنشاء والتعمير الحجر الأساسى والركيزة الهامة فى العمل على التطور العمرانى والصناعى . وللمشاركة فى حل أزمة الإسكان وتنمية الاقتصاد القومى ساهم البنك فى تكوين شركة مصر للتعمير والشركة الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ويقومان بمباشرة كافة الأنشطة المتعلقة بمشروعات الإسكان والتشييد وإنشاء المجمعات السكنية الجديدة والامتداد العمرانى ، كما أنشأ البنك بالاشتراك مع إحدى شركاته شركة مصر للهندسة والإنشاءات للقيام بكافة أعمال الإنشاءات المعدنية والخرسانية اللازمة للمصانع وأعمال الإنشاءات المدنية وبناء المبانى المختلفة وكذلك عمليات تسوية الأراضى والمرافق . ومن شركات البنك الجديدة شركة مصر للاستثمار وتقوم بإنشاء وإدارة واستغلال المشروعات الاقتصادية المختلفة وأول أعمالها مبنى برج بنك مصر .

واشترك البنك فى تأسيس شركة السويس للأسمنت هدفها العمل على زيادة المعروض من الأسمنت الذى تحتاجه قطاعات التشييد والإسكان ، ولتلافى ما قد تتعرض له البلاد من أزمات فى هذه المادة الحيوية ، وتوفير فائض للتصدير إلى الخارج بما يحقق دخلا مجزيا من العملات الأجنبية .

مشروعات قطاع المال والبنوك

قام البنك بدعم قطاع المال والبنوك بإنشائه بنك مصر الدولى وبنك مصر رومانيا ، ومساهمته فى إنشاء بنك قناة السويس والشركة العربية المشتركة للاستثمار وبنك التعمير والإسكان والبنك الوطنى للتنمية ، ولا يخفى الدور الهام الذى تقوم به البنوك فى سبيل تنمية البلاد وتمويل المشروعات المختلفة زراعية أو صناعية أو إسكان وبناء وغيرها إلى جانب مزاولتها للنشاط المصرفى المعتاد .

مشروعات الفنادق والسياحة

اهتم البنك بمشروعات الفنادق والسياحة باعتبارها موردا هامًّا من موارد الثروة القومية تعمل على رواج الحركة السياحية فى مصر بتوفير الفنادق الكافية لاستقبال السياح وجذبهم وبالتالى زيادة الدخل القومى من العملات الأجنبية اللازمة للنهوض بالتنمية ، فساهم فى إنشاء الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة وشركة مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية وشركة الإسماعيلية للسياحة ، وتهدف جميعا إلى إقامة الفنادق والمنشآت السياحية ، وأسس البنك شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة وباكورة مشروعاتها إنشاء فندق شيراتون هليوبوليس .

مشروعات النقل والخدمات

نظرا لأهمية النقل البحرى الذى يؤثر نشاطه على التكلفة النهائية للتجارة الخارجية ، ولما كان الأسطول التجارى المصرى لا ينقل سوى ٦٪ فقط من حجم التجارة الخارجية لمصر مما يشكل عبئا على الاقتصاد القومى

نتيجة لاستخدام السفن الأجنبية التى تستوعب ٩٤٪ من عمليات النقل البحرى للبضائع المصرية ، فقد قام البنك بإنشاء شركة مصر إدكو للنقل البحرى وتعمل بالإضافة إلى نقل البضائع على تسهيل نقل الأفراد عبر موانى البحر الأحمر والبحر الأبيض وتساهم فى تسهيل عمليات السياحة .

وفى مجال الخدمات ساهم البنك فى إنشاء الشركة الطبية العربية الدولية وغرضها القيام بجميع الأعمال المالية والتجارية والفنية المتعلقة بإقامة وتملك وإدارة المستشفيات ذات المستوى العالمى المزودة بأحدث الوسائل الطبية الحديثة .

مشروعات قطاع التجارة

شارك البنك فى تأسيس شركة بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية «فريبور» وتهدف إلى القيام بكافة أعمال الاستثمار فى الداخل وفى المناطق الحرة . وتهتم على الأخص بإنشاء المخازن والثلاجات فى المناطق الحرة لتجارة الترانزيت . كما تقوم بإنشاء المشروعات الصناعية وغيرها وتقديم الاستشارات والخدمات العامة .

مشروعات قطاع الكيماويات

ساهم البنك فى تكوين شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية وتهتم بإنتاج جميع أنواع الأسمدة وعلى الأخص المخصبات الكيماوية لزيادة إنتاج المساحة الزراعية والنهوض بالإنتاج الزراعى تدعيما للدور الذى يقوم به البنك فى مجال الأمن الغذائى .

ويتضح لنا من العرض السابق أهمية دور مجموعة الشركات الجديدة التى أنشأها البنك أو ساهم فى إنشائها فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . وبذلك يكون اهتمام بنك مصر قد شمل العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة التى تعكس فى مجموعها مدى ما اتصفت به سياسة بنك مصر الاستثمارية من شمول . والتى تؤكد رسالة بنك مصر التى عقد عليها العزم منذ تأسيسه بأن يكون بنكا للأعمال يكرس للبلاد كل ما يستطيع من خدمات فى حدود طاقاته وإمكانياته . إلى جانب كونه بنكا تجاريا رائدا للخدمات المصرفية فى مصر بانتشاره الكبير على مستوى الجمهورية .

ومن المناسب بعد استعراض السياسة الاستثمارية للبنك فى النصف الثانى من السبعينات أن نقارن بإيجاز بين الاستراتيجية التى اتبعها البنك فى مجال تكوين الشركات فى الآونة الأخيرة وتلك التى نهجها فى الماضى .

لقد نبتت سياسة البنك الاستثمارية فى الماضى فى ظل اقتصاديات اتصفت بالاعتماد على محصول واحد وهو القطن . وتوافر بالبلاد كمية طيبة من الأموال الوطنية العاطلة التى كانت تنتظر أن تسنح لها فرص الاستثمار فى المجالات الاقتصادية المختلفة . وكان رأس المال الأجنبى فى ذلك الحين ـ وهو يمثل ٩١٪ من إجمالى الأموال المستثمرة ـ يوجه وفقا للمصالح الأجنبية . فى ضوء هذه الظروف رسم البنك استراتيجيته فى مجال الاستثمار على أساس الاعتماد على ما يحتجزه من أرباحه ـ بعد دعم احتياطياته وتوزيع عائد مجز على مساهميه ـ بالإضافة إلى رأس المال الوطنى لإصلاح الخلل الذى كان قائما فى الهيكل الاقتصادى للبلاد . ووجه البنك سياسته على أساس خلق التكامل فى العمليات القطنية فأنشأ الشركات التى تهتم بحلجه وتجارته وغزله ونسجه وتصديره

والتأمين عليه فى كافة المراحل . كما اتسعت سياسته الاستثمارية لتشمل مجالات اقتصادية أخرى حتى تحققت للبلاد قاعدة صناعية كبيرة .

وفى الآونة الأخيرة انبثقت استراتيجية البنك فى مجال الاستثمار من سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أعلنتها الدولة كأسلوب للعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . وقد تبلورت هذه السياسة من متطلبات الحياة والظروف الاقتصادية السائدة التى عكست نتائج اشتراك البلاد فى عدة حروب متتالية أعقبتها مظاهر التحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام .

وبخلاف الماضى فإن هيكل الاقتصاد الآن يتسم بالتنوع . إذ يتكون من قطاع زراعى نام بجوار قاعدة صناعية عريضة تطورت فى إطار من التخطيط العلمى وبجانبهما قطاع خدمى يزداد اتساعا . وجميع تلك القطاعات مملوكة للمصريين وموجهة لما فيه صالح البلاد . غير أنه مع ارتفاع معدل تزايد السكان ولمسايرة التقدم الحضارى فى سائر أنحاء العالم ولتعويض ما فات البلاد من نمو كان من الممكن أن يتحقق فى ظل اقتصاديات السلام . كان لابد من تعبئة مزيد من رءوس الأموال للإسراع بالتنمية . ومن هذا المنطلق رسم البنك سياسته الاستثمارية الجديدة . وفى سبيل تحقيقها أجرى مسحا للمجالات الاقتصادية المختلفة للوقوف على تلك التى تستدعى أن يعطى لها مزيد من الاهتمام . وذلك حتى تتحقق التنمية على النحو الأمثل ودون اختناقات . ومن واقع ذلك اتضحت الأولويات التى راعاها البنك فى مجال إنشاء الشركات والتى سبق أن أشرنا اليها .

ولم يأل البنك جهدا فى سبيل تدعيم موارده لتنفيذ سياسته . ولم يقتصر فى ذلك على الموارد المحلية . بل سعى إلى مشاركة رءوس الأموال الأجنبية معه فى إقامة الشركات . وذلك للإسراع بالتنمية من ناحية وللاستفادة من الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة ولتوفير التمويل المناسب بالعملات الأجنبية . مما يعود بالنفع على المشروعات .

ورغم ما قد يبدو من اختلاف فى أوجه السياسة التى اتبعها البنك فى مجال الاستثمار بالمقارنة بالماضى . بالنظر إلى التخلّى عن مبدأ التكامل فى عمليات ما وكذلك عن مبدأ قصر رءوس الأموال اللازمة على المصريين فقط . فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن البنك فى كلا المرحلتين رسم استراتيجيته على أساس مفاهيم العصر والظروف السائدة بغية تحقيق متطلبات المجتمع المصرى وصالح الاقتصاد الوطنى .

ونود أن نشير إلى أن بنك مصر منذ إنشائه للآن شارك فى تنمية الاقتصاد القومى بما لا يمكن قياسه بالأرقام المجردة التى يعكسها نشاطه فى فترة الستين عاما الماضية . بل يمتد ليشمل الأصول التى أضافها إلى هيكل الاقتصاد القومى من خلال مجموعة شركات مصر التى أنشأها منذ أوائل العشرينات والمجموعة الجديدة المنشأة حديثا والتى أتاحت جميعا فرصا عديدة للعمالة بالنسبة لجموع المواطنين وساهمت فى زيادة الناتج القومى .

السياسة التنظيمية

كان من أثر نمو نشاط البنك واتساعه ، وتواجد عدد كبير من البنوك التى أنشئت فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، أن زادت مسئولية البنك فى مجال السياسة التنظيمية بهدف مواجهة هذه التطورات ، فلم يدخر البنك وسعا فى سبيل تطوير نظم وأساليب العمل المتبعة على مر السنين ، حتى يوفر لعملائه الخدمة المرجوة ، وفى سبيل ذلك وبالإضافة إلى الخدمات التى استحدثها البنك فى مجالات تجميع المدخرات والتوظيف ، قام البنك بإنشاء الأجهزة الكفيلة بخدمة سياسته ، وأدخل أنماطا جديدة من الوحدات تتفق ومتطلبات المتعاملين معه ، كما قرر إدخال نظام الحاسب الآلى «الكمبيوتر» فى ممارسته للعمل ، وأخذ يعمل على نشر وحداته فى أنحاء البلاد ويوفر البرامج التدريبية للعاملين به لرفع معدلات أدائهم ، وذلك كله بهدف أداء الخدمة المصرفية فى أعلى مستوى من السرعة والكفاءة .

الأجهزة التى أنشأها البنك أو التى طورها

على أثر تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى تبنّى البنك سياسة استثمارية مؤداها العمل على إنشاء شركات جديدة ، واستعاد بذلك دوره القيادى فى هذا المجال منذ تأسيسه ، وقد ظهرت الحاجة لإيجاد جهاز يتولى تنفيذ هذه السياسة ، فأنشأ جهاز الاستثمار على مستوى فنى عالٍ يتولى إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات والإعداد لقيام استثمارات البنك ومتابعتها ، وقد اهتم البنك بالعاملين بهذا الجهاز فأوفدهم فى بعثات تدريبية بالخارج للاطلاع على أحدث النظم ، ومع زيادة المتطلبات والنشاط اتسع عمل الجهاز وأصبح يضم ثلاث إدارات رئيسية تختص إحداها بمشروعات الغذاء والكساء والثانية تتولى مشروعات الإسكان والخدمات والثالثة تهتم بالتسويق المصرفى والبحوث ، وتضم هذه الإدارات إدارات متخصصة فى كل من مشروعات الغذاء وقروض التنمية الزراعية والكساء والإسكان والسياحة والمال والخدمات والدراسات والبحوث والتسويق المصرفى والإعلان والتعاون المصرفى .

كما أنه نتيجة لتقرير مبدأ إدخال نظام الحاسب الآلى «الكمبيوتر» فى عمليات البنك ، استعان البنك بكبريات شركات الخبرة العالمية لإجراء الدراسات المبدئية ، وعلى أثر إعداد دراسات الجدوى أنشأ البنك جهازا خاصًا مهمته العمل على إدخال النظام والإشراف على خطوات تنفيذه وتشغيله ، ومن طبيعة عمل هذا الجهاز القيام بتحليل وإعادة تصميم نظم العمل وإبداء الرأى فى عمليات إحلال وتطوير الآلات التقليدية ومدى فائدتها وإمكانية ربطها بالحاسب الآلى ، وتجنبا لأى تعارض فيما يجريه الجهاز المذكور من نشاط من ناحية وإدارة التنظيم بالبنك من ناحية أخرى ، وحتى يتم توحيد القيادة والفكر التنظيمى بالبنك ، ولتوفير التكامل الفنى بين النظم اليدوية والنظم الآلية ، تم إدماج إدارة التنظيم بجهاز الحاسب الآلى وبدأ البنك إعادة دراسة الدورة المستندية فى ضوء إدخال الحاسب الآلى .

وقد كان لتوسع البنك فى مجال العمليات الخارجية ونشاطه فى اجتذاب الودائع بالعملات الأجنبية بخلق أوعية ادخارية جديدة أثره فى زيادة اتصاله بالأسواق المالية العالمية ، ونشأت الحاجة لضرورة توثيق هذه الصلات وتدعيمها والعمل على تطوير النشاط فى هذا المجال وفقا للأساليب الحديثة ، فقرر البنك إنشاء وحدة متكاملة للعمليات الخارجية تحتوى على غرفة للمعاملات الدولية ، واستأجر لذلك مساحة مناسبة بمبنى جمعية المهندسين لتكون مقرًا لهذه الوحدة .

ومن جهة أخرى وعملا على تنويع خدمات البنك لتتفق ومتطلبات جمهور عملائه ، قرر البنك الدخول فى ميدان المعاملات الإسلامية ، وخصص وحدة من وحداته لهذا الغرض واختار فرع الحسين للبدء بهذا النشاط واقتضى ذلك تعديل الهيكل التنظيمى للفرع المذكور بما يتفق ونشاطه الجديد .

وتمشيا مع سياسة الدولة فى الاهتمام بتعمير وإعادة تخطيط منطقة سيناء بعد تحرير أراضيها من العدوان الإسرائيلى ، كان لبنك مصر قصب السبق فى ارتياد هذه المنطقة وفتح فروع له فيها ، وأخذ يعمل البنك على انتشار وحداته فيها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وخدمة المناطق السياحية بها ، وترتب على ذلك تطوير الهيكل التنظيمى لمنطقة فروع القنال وسيناء بما يتفق وهذا التوسع الجديد .

بالإضافة لما سبق حرص البنك أيضا على إدخال التعديلات الهندسية على بعض مبانى وحداته لتوفير الراحة لعملائه ولاستيعاب الأعداد المتزايدة منهم ، وطبق نظام الخدمة المتكاملة ببعض فروعه ، وافتتح عددًا كبيرًا من الوحدات الصغيرة وأتبعها لفروع أكبر لتخفيف الضغط على هذه الفروع ولإمكان تقديم الخدمة المصرفية للعملاء فى مواقع تواجدهم بالجامعات والمستشفيات والمصانع والمصايف والفنادق والموانى والجمارك .

ومن ناحية أخرى قام البنك برفع مستوى بعض وحداته التى تسمح مقوماتها وتزايد النشاط بها بذلك ، كما رفع حدود الاختصاصات الإدارية بالبنك بهدف إعطاء حرية الحركة فى الموقع وتجنب التأخير فى اتخاذ القرار .

وهكذا طور البنك بناءه التنظيمى بما يتفق واحتياجاته لتنفيذ أهدافه وسياساته فى ضوء التطور الاقتصادى للبلاد بغرض ترشيد وتحسين معدلات الأداء وتوفير القدرات اللازمة لأداء الخدمة المصرفية فى أحسن مستوى .

إدخال نظام وحدات خاصة بالمعاملات الإسلامية

كان للبنك السبق بين بنوك القطاع العام فى إدخال نظام المعاملات الإسلامية ضمن نشاطه . نبعت الفكرة من المؤتمر الثانى للسادة مديرى الإدارات العامة بالبنك ، وصدرت توصية بإنشاء وحدة مصرفية تعمل على اجتذاب الأموال الممتنعة عن التعامل مع النظام المصرفى القائم وتخدم الجمعيات الدينية والخيرية التى تحجم عن التعامل مع البنوك تجنبا لشبهة الربا ، وعلى نهج سياسة البنك فى ابتكار الخدمة المناسبة لكل فرد وارتياد كل جديد فى مجال العمل المصرفى ، تمت الدراسة التى انتهت إلى الموافقة على إنشاء أول وحدة لبنك مصر ذات ميزانية مستقلة تنفصل أموالها تماما عن أموال البنك تقوم بخدمة الاقتصاد الإسلامى وتطبق أحكام الشريعة الإسلامية على كافة معاملاتها ، سميت باسم « بنك مصر فرع الحسين للمعاملات الإسلامية » وبدأت فى مزاولة نشاطها اعتبارًا من مارس عام ١٩٨٠ .

هذا وتتعامل هذه الوحدة فيما أحله الله ولا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء ، وتكون معاملاتها مع مسلمين وغير مسلمين دون تفرقة بين الأديان فى التعامل ، وتضع جميع فروع البنك المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية خدماتها وخبراتها فى خدمة هذه الوحدة بدون مقابل أو أية مصارف . وقد اختار البنك أحد السادة علماء الأزهر الشريف العاملين فى مجال الفتوى وتقنين الشريعة الإسلامية للاشراف الكامل على كافة معاملات هذه الوحدة من الناحية الشرعية .

وتقوم هذه الوحدة بجميع العمليات المصرفية من فتح حسابات جارية بالاطلاع بدون أية مصاريف وصناديق الادخار بدون عائد وحسابات الاستثمار لأجل وصناديق التوفير الاستثمارية للمشاركة فى كافة نشاط البنك ، وتدر عائدًا حلالا فى نهاية العام ، وهى تتعامل بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية بالنسبة لكافة هذه الحسابات . كما تقوم بفتح الاعتمادات المستندية استيرادا وتصديرا وشراء وبيع العملات الأجنبية والتحاويل الداخلية والخارجية وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع وحفظ الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها وعمليات الاكتتابات فى أسهم الشركات .

ومن أهم العمليات التى تقوم بها الوحدة المذكورة عمليات المشاركة (المضاربة) المباحة شرعا ، فتشارك العملاء فى عمليات الإسكان والتجارة الداخلية والخارجية والاستيراد والتصدير ومقاولات البناء وعقود التوريد ، والمساهمة فى رءوس أموال الشركات التى لا تتعامل فيما حرّمه الله ، ويتم توزيع ما ينتج من ربح بين البنك وبين العميل المضارب عند نهاية كل عملية حسبما يتم الاتفاق عليه بينهما .

وفى نهاية كل سنة مالية تقوم الوحدة بتوزيع صافى الربح الحلال الناتج عن العمليات المباحة شرعا ، والتى لا يدخلها أى شبهة ، بينها وبين العملاء المستثمرين أصحاب دفاتر التوفير الاستثمارية والودائع الاستثمارية لأجل منسوبة إلى قيمة الوديعة الاستثمارية ومدتها ، وتؤدى الوحدة الزكاة المفروضة شرعا طبقا للأسس والتعاليم الإسلامية لصندوق الزكاة لتصرف فى الأغراض التى حددها كتاب الله .

وعلى أثر نجاح هذا الفرع واتساع نشاطه وإقبال المتعاملين عليه تقرر فى يوليه سنة ١٩٨٠ نشر وحدات المعاملات الإسلامية بالأقاليم ، واستقر الرأى مبدئيا على اختيار ست وحدات فى الأسكندرية ودمنهور وطنطا والمحلة الكبرى والزقازيق والمنيا وسيجرى إعدادها لتبدأ العمل قريبا بإذن الله .

استخدام الوسائل العلمية فى خدمة عمليات البنك

كان من نتائج التطور الذى شمل مختلف نواحى نشاط البنك أن كان لزاما عليه العمل على رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية ليحقق السرعة والدقة فى تقديمها .

وفى سبيل ذلك قام البنك بوضع خطة عمل مرحلية لميكنة كافة وحدات عواصم المحافظات بالطريقة التى تسمح بإدخال نظام الحاسب الآلى عندما تتهيأ الظروف لذلك ، وقام البنك بتزويد وحداته بالآلات الحاسبة والإلكترونية الحديثة ، خاصة فى المكاتب الخاصة باستبدال العملات الأجنبية والعمليات الخارجية ، بهدف سرعة أداء الخدمة المصرفية للعملاء وتوفير جهود العاملين . كما قام بتشكيل لجنة عليا للآلات من بين المسئولين به

مهمتها تحديد أسلوب تطوير النظم الآلية بالبنك ، وقد قامت اللجنة بدراسات حول أفضل الأساليب الواجب اتباعها لميكنة حسابات البنك ، وأظهرت الدراسة أن أسلوب التوسع فى الآلية يأخذ شكل إضافة مزيد من الآلات مما لا يفادى أو يعالج الأخطاء البشرية فى كثير من الأحيان ، كما أن سرعة الآلة تتوقف على سرعة العامل ، وهى من ناحية أخرى لا تقوم بتخزين المعلومات ، فضلا عن أن الطاقة الإنتاجية للآلة لا تكاد تواجه حجم العمل القائم ، كما أنه يصعب إضافة آلات جديدة من نفس الطراز لضيق المساحات ، وبناء على ما سبق رأت اللجنة ضرورة تعديل الخط العام للآلية بالبنك .

وفى ضوء التوسع المتوقع لنشاط البنك لا سيما فى ظل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ولمواجهة منافسة البنوك الأخرى ، قرر البنك إدخال نظام الحاسب الآلى فى ممارسة نشاطه ، حيث أن استخدام هذا النظام من شأنه توفير الوقت والجهد وتفادى الكثير من الأخطاء التى تحدث فى ظل العمل اليدوى ، كما أنه يخفض تكلفة العمل الكتابى ويحقق السرعة والدقة والكفاءة فى أداء العمل ويمكّن من استخدام النتائج السريعة التى يوفرها هذا النظام ، بالإضافة إلى الفوائد التى تتعلق بالتخطيط والتنبؤ ومقدرة استيعاب أحجام العمل المطّردة النمو وتخزين المعلومات لحين استردادها ، مما يتيح فرصة أوسع أمام البحث وإمكانياته .

وجدير بالذكر أنه تطبيقا لموافقة وزارتى المالية والتخطيط على اعتبار الآلات والتجهيزات والمعدات الصغيرة من المصروفات الجارية تمكّن البنك من استخدام الكثير من الآلات الحديثة التى أصبح العمل فى ظلها أكثر يسرا ، فضلا عن توفير الوقت والجهد وتفادى الأخطاء ، وإذا كان إدخال هذه الآلات يؤدى إلى زيادة المصروفات الجارية ، فإن عائدها على نشاط البنك وتطوير الخدمات المصرفية لاسيما فى ضوء النمو المتوقع للأعمال ومع منافسة البنوك الأخرى ليفوق بكثير الزيادة فى المصروفات .

فى منتصف عام ١٩٧٦ اتخذ مجلس إدارة البنك قرارا بتشكيل لجنة عليا لدراسة مستقبل ميكنة حسابات البنك بعد أن مضى ما يقرب من اثنين وعشرين عاما منذ صدور أول قرار للبنك باستخدام آلات ميكانيكية عام ١٩٥٤ ، ولقد كان من الممكن أن يمر قرار تشكيل هذه اللجنة دون أثر يذكر فى تاريخ حياة البنك أو فى تاريخ حياة البنوك المصرية بصفة عامة ، غير أن تقريرا قد صدر من اللجنة بعد تكوينها بشهور قلائل كانت خلاصته ما يلى :

- أن عدد حسابات العملاء بالبنك سوف يبلغ عام ١٩٨١ ما يقرب من مليونى حساب .
- أن استخدام الالآت الميكانيكية لن يؤدى الى ملاحقة التطور فى كم ونوع الخدمات المقدمة للعملاء .
- أن البنك قد درج لظروف خاصة بالسياسات الاستثمارية فى الدولة ، إلى التوسع الأفقى فى عدد الآلات دون التوسع الرأسى فى طاقاتها .
- أنه لابد من البحث عن وسائل جديدة لمواجهة التطورات المصرفية العالمية فضلا عن تقديم خدمة أفضل وأسرع للعملاء .
- أن التوسع فى المساحات المقررة للخدمة المصرفية وعدد الموظفين لن يؤدى إلى حل فعال بعد مرور خمس سنوات من تاريخ التقرير .

فطلب مجلس إدارة البنك إلى اللجنة أن تواصل الدراسة حتى يتم الوصول الى الحل العلمى السليم ، وبدأت دراسة مكثفة حول نوعية العملاء فى الوقت الحالى وفى المستقبل وعن كمية الخدمات المصرفية واحتمالات تطورها ، واستعانت اللجنة بالخبرات الأجنبية فى هذا المجال الجديد على البنوك المصرية ، وتم الاتصال بأفضل بيوت الخبرة فى مجال النظم اختير منها أربعة بيوت خبرة قدمت تقاريرها المبدئية ، وفى ضوئها تم اختيار اثنين منها للقيام بدراسة تفصيلية مع البنك تستهدف وضع الحل المناسب واختيار بيت الخبرة الذى سيزاول العمل مع البنك .

وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧ اتخذ مجلس إدارة البنك قراره الحاسم بادخال الحاسبات الالكترونية فى بنك مصر ، وبدأ العمل فعلا فى أول يناير عام ١٩٧٨ بعد أن اختار المجلس أحد أبناء البنك ليكون مشرفا مسئولا عن جهاز الحاسب الآلى . وبدأ الجهاز عمله ولديه دراسات مكثفة عن أوضاع حسابات البنك والحلول المطلوبة . غير أنه كان لابد من وضع الكثير من الخطط الإجمالية والتفصيلية والإجابة عن الكثير من الأسئلة والتساؤلات عن وضع هذه الخطط موضع التنفيذ العملى ، ووضع الجهاز استراتيجية محددة وتتلخص فى الآتى :

- أن بنك مصر بحجمه الكبير يجب أن يكون رائدا كعادته فى مشروع الحاسب الآلى .
- أنه لابد من ربط مختلف فروع البنك بالحاسب الآلى عن طريق شبكة للمعلومات .
- أنه لا مجال لتوقف الآلة وبالتالى لابد من وضع خطط بديلة واختيار آلات تكفل استمرار العمل .
- أنه لابد من البدء بالنظم ذات الاتصال المباشر بخدمات الجمهور .

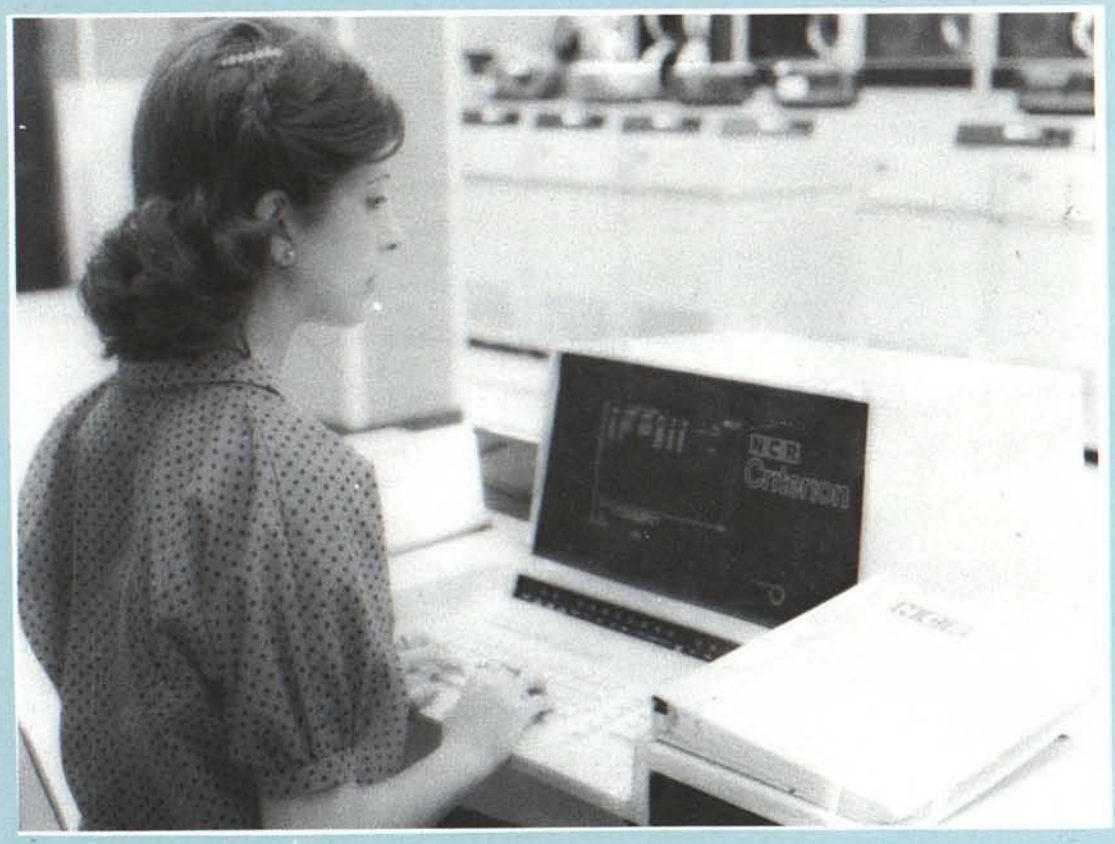

- أنه لابد من الأخذ بآخر ما وصل اليه العلم فى هذا المجال .
- أنه لابد من الاعتماد على خبرات أبناء مصر .
- أن يتم البدء بميكنة فروع البنك ذات الكثافة العالية من حيث عدد المتعاملين .

وبنهاية عام ١٩٧٨ كان يتوفر لدى جهاز الحاسب الآلى دراسات مكثفة عن استخدام الحاسب الآلى واستراتيجيته واضحة المعالم ، ووثيقة عطاء الالآت ووثيقة عطاء إعداد الموقع ، ووثيقة النظام الأول والخاص بحسابات العملة الأجنبية ، وتصور واضح للمرحلة الأولى من انشاء شبكة المعلومات .

واستغرق تحليل العطاءات والتعاقد مع الشركات المنفذة النصف الأول من عام ١٩٧٩ ثم بدأت مرحلة التنفيذ بمشاكلها التى سنتجاوز عن سردها فى هذا المكان ولكننا سوف نتوقف قليلا عند بعض منها .

فقد كان على البنك أن يدخل لأول مرة فى مصر تجربة انشاء شبكة لنقل المعلومات على أساس تجارى ، وبفضل الجهد المشترك بين أبناء بنك مصر وإخوانهم العاملين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المصرية تحقق تنفيذ المرحلة الأولى من إنشاء الشبكة بنجاح ، وأصبح لدى البنك ما يقرب من ٦٤٠ خطا عاديا وأرضيا لنقل المعلومات تنتهى جميعها عند أول جهاز من الحاسبات الالكترونية للبنك .

وبالنسبة للطاقة كان لابد من توافر ضمان أكيد لعدم انقطاع التيار الكهربائى عن الحاسب الآلى ، ولأول مرة أيضا فى مصر تم بناء غرفة لتوليد الكهرباء على أعلى مستوى من العلم تستخدم فى أحد البنوك فى مصر ، وقد استغرق تصميم وبناء هذه الغرفة ما يقرب من عام كامل ، ولا يزال لها بقية باستكمالها يتم ضمان الحصول على تيار مستمر ومنتظم ونظيف على مدار الساعة والأسبوع والشهر والعام .

ومشكة ثالثة تمثلت فى الموقع حيث أخذ فى الاعتبار أن جهاز الحاسب الآلى يمتلك أغلى المعلومات إذ تتعلق بالمال وبودائع العملاء ولابد من حماية وتأمين هذه المعلومات وتأمين انتظام العمل ، وكان لابد أيضا من وضع تصميم دقيق للمساحات المتاحة ، وقد كان ذلك أمرا شاقا فى ضوء أنه كان يجرى اعداد الموقع بمبنى البنك الذى يزيد عمره على الخمسين عاما ليتلقى أحدث علوم القرن العشرين ، وقد أمكن إنجاز ذلك حسب أحدث علوم العصر .

ومن ناحية أخرى كان لابد من الاستعانة بالخبرات الأجنبية غير أنه منذ بداية العمل فى عام ١٩٧٨ بدأ تدريب فئة مختارة من أبناء بنك مصر تدريبا شاقا حتى أصبح يتوافر لدى بنك مصر أرفع خبرات الحاسب الآلى ممثلة فيما يزيد عن مائة شخص ، وقد تم ذلك بهدف خدمة عملاء بنك مصر أولا ثم تقديم الخبرة لمن لا يمتلكها .

ولا يفوتنا أن نذكر مشكلة اختيار الالآت التى تستطيع القيام بهذا العمل الضخم دون توقف ولتحقيق استراتيجية البنك ، وقد تم الاختيار وأصبح يتوفر لدى البنك الآتى :

- حساب الكترونى ضخم .
- حاسبان صغيران يتحكمان فى الرسائل التى تصل من مختلف فروع البنك .
- حاسبان صغيران يتحكمان فى إعداد المعلومات .

- **مجموعة قوية من الآلات المساعدة تضمن انتظام العمل وسلامته .**

ونوضح فيما يلى مكونات الحاسب الرئيسى :

- جهاز الحاسب موديل NCR CRITERION 8585 MP وهو يتكون من :
  - وحدتى تشغيل مركزيتين سرعة كل منهما ٥٦ نانو ثانية أى أنهما يقومان بتنفيذ عدة ملايين من الأوامر والعمليات الحسابية فى الثانية
  - ذاكرة تتكون من أربعة ملايين حرف .
- ثمانى وحدات لتسجيل وقراءة البيانات على الأقراص الممغنطة وتبلغ طاقة كل قرص ٢٠٠ مليون حرف ، وعلى ذلك يصبح إجمالى الحروف ١٦٠٠ مليون حرف ، يمكن تداولها بسرعة تزيد على مليون حرف فى الثانية .
- ست وحدات لتسجيل وقراءة البيانات على الشرائط الممغنطة ، وتستخدم فى حفظ البيانات لخدمة كافة الأغراض .
- أربع وحدات للطباعة تبلغ سرعة الوحدة ٢٠٠٠ سطر فى الدقيقة .

ان بنك مصر باستخدامه لهذا الجهاز الضخم ، ليطوى صفحة من صفحات التخلف ، ويثرى الجهاز المصرفى بأحدث ما وصل إليه العلم فى مجال تقديم الخدمات المصرفية .

ان بنك مصر بانشائه شبكة لنقل المعلومات لأول مرة ، ليقدم للجهاز المصرفى ثمرة جهد وعرق وخبرة فى مجال إنشاء شبكات المعلومات .

ان بنك مصر بتكوينه لكوادر تخصصت فى هذا العلم النادر ، ليثرى حصيلة مصر من أبنائها القادرين على التعامل مع أحدث ما وصل إليه العلم .

وأخيرًا فإن مستقبلنا رهن بتحقيق تصوراتنا .

وحدات البنك وانتشارها فى مختلف أنحاء البلاد

استمر البنك فى اتباع سياسته فى نشر الوعى المصرفى والادخارى عن طريق فتح وحدات مصرفية جديدة . وتطبيقًا لهذه السياسة قام البنك بوضع خطط سنوية روعى فيها أولويات محددة تكفل تحقيق الأهداف التى تنشد امتداد تلك الوحدات إلى كافة المدن وإلى الريف بهدف تغطية المناطق المحرومة من الخدمة المصرفية . كما روعى أيضًا تدعيم بعض المناطق بوحدات إضافية لتقريب مراكز الخدمات من المتعاملين ، ولتخفيف العبء على الوحدات القائمة بالمدن لتتمكن من توفير الخدمات المصرفية السريعة والجيدة . كما اهتم البنك بنشر الفروع التى تتعامل فى النقد الأجنبى بحيث أصبح فى كل محافظة فرع على الأقل يتعامل بها ، وكذلك انتشرت وحدات المكاتب السياحية للتيسير على العملاء بالنسبة لعمليات الاستبدال النقدى وتقديم الخدمات لهم فى الأماكن السياحية .

وفى سبيل تحقيق سياسة نشر الوحدات يجرى البنك دراسات ميدانية للمراكز المختلفة تتناول الموقع والمساحة وعدد السكان ومستوى التعليم والمواصلات والنشاط الاقتصادى والنشاط التجارى والخدمة المصرفية بالمناطق لمعرفة مدى حاجتها لوحدات جديدة . ونود أن نشير إلى أنه على أثر إدماج بنك بور سعيد فى بنك مصر أظهرت الدراسات التى أجريت بشأن الوحدات القائمة إمكانية الاستغناء عن بعض منها لإنها وحدات متكررة فى منطقة واحدة لا يستلزم النشاط الاقتصادى بها وجود أكثر من وحدة ، وبذا تم تحويل نشاط تلك الوحدات إلى الوحدات الأخرى بنفس المنطقة ، واستمرت باقى وحدات البنك المندمج تعمل بجانب وحدات بنك مصر طالما أن المناطق الموجودة بها تحتاج إلى خدماتها .

تطور وحدات البنك فى العشر سنوات ١٩٧٠/١٩٨٠
موزعة حسب المناطق*

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠/٦/٣٠
القاهرة الكبرى	٢٩	٤١	٤١	٤١	٤١	٤٢	٤٢	٤٣	٤٥	٤٩	٥٤
الأسكندرية	٩	١٤	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١١	١٣
الوجه البحرى	٤٨	٦٣	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٥	٦٢
الوجه القبلى	٣٧	٤٨	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٢	٤٣
القنال وسيناء	٥	٨	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	١٠	١٠
الاجمالى	**١٢٨**	**١٧٤**	**١٥١**	**١٥١**	**١٥١**	**١٥٢**	**١٥٢**	**١٥٣**	**١٥٥**	**١٦٧**	**١٨٢**

* وذلك بخلاف وحدات المكاتب السياحية المنتشرة فى أنحاء الجمهورية

الفكر على مستوى قيادات البنك ولتبادل وجهات النظر فى مختلف المجالات وفى الاتجاهات الجديدة لسياسة البنك بصفة خاصة . ويجدر الإشارة إلى أن هذه المؤتمرات أصدرت توصيات هامة عديدة كانت موضع اهتمام مجلس إدارة البنك وقرر تنفيذ الكثير منها ، نذكر من بينها على سبيل المثال إدخال نظام وحدات المعاملات الإسلامية .

ويبرز الجدول التالى نشاط التدريب خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ :

السنة	عدد المتدربين
١٩٧٠	١١٦٧
١٩٧١	٨٩٦
١٩٧٢	١٣٩٨
١٩٧٣	١٣٥٠
١٩٧٤	١٥٧٢
١٩٧٥	١٥٣٠
١٩٧٦	١٤٩٩
١٩٧٧	١٧١٤
١٩٧٨	٢٤١٠
١٩٧٩	٢٢١٦

القوى العاملة والتنظيمات التى تتعلق بالعاملين

بعد أن استعرضنا كافة أوجه نشاط البنك وما طرأ عليها من متغيرات ، وتبينا السياسات التى انتهجها البنك لتوسيع نشاطه ونشر خدماته بما يكفل له النمو والتقدم ، لا يفوتنا أن نذكر العنصر الهام الذى أسهم ويسهم فى هذا النجاح ألا وهو العاملين بالبنك . وبقدر اهتمام البنك بتطوير أدائه ورسم سياساته اهتم أيضًا بالعاملين به فأتاح لهم خطط التدريب المتكاملة وهيأ لهم ظروف العمل المناسبة لرفع كفايتهم ومستوى أدائهم ، وإلى جانب ذلك صدرت لوائح وتنظيمات تهتم بشئون العاملين المالية ورعايتهم الطبية والاجتماعية ، فما أن صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الجهاز المصرفى والذى منح كل بنك حق وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج ، حتى صدرت اللائحة العامة للعاملين بالبنك والتى طبّقت اعتبارًا من أول يوليه سنة ١٩٧٧ ، وقد تضمنت بعض المزايا للعاملين ، وربطت بين الترقية ومسئوليات العمل وقررت مبدأ الترقية بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ على أساس الكفاءة والصلاحية ، ورفعت الحدود القصوى للمرتبات ، ورفعت من قيمة العلاوات الدورية وقررت بدل تمثيل لشاغلى الوظائف الإشرافية بالإدارة الوسطى ، وأجازت وضع قواعد لصرف حوافز تكفل إحساس العاملين بنتائج جهدهم ، وتباعًا اعتمد للبنك هيكل تنظيمى جديد يشمل مختلف الأنشطة والقطاعات ، كما صدرت لائحة لتنظيم بدل السفر ومصروفات الانتقال ، ولائحة للرعاية الطبية للعاملين . وكل ذلك للحد من محاولات اجتذاب الخبرات والكفاءات المدربة بالبنك للعمل بالبنوك الجديدة المنشأة فى ظل سياسة الانفتاح .

وتشجيعًا للعاملين على بذل الكثير من الجهد والارتفاع بمستوى الأداء وإثابة للمجدين المخلصين منهم ولحث غيرهم على الاقتداء بهم يتم سنويًا منح علاوات استثنائية معادلة لقيمة العلاوة الدورية بنسب متفاوتة تبعًا للجهد المبذول وتمييزًا لوحدات البنك المتفوقة عن غيرها .

وقد أسهم البنك فى إتاحة فرص العمل به لعدد من الخريجين تبعًا لاحتياجات العمل ، وقام بتعيين العديد من العاملين الجدد على مر السنين لسد النقص الذى ينشأ نتيجة لتزايد النشاط وافتتاح الوحدات الجديدة ، حتى أن عدد العاملين بالبنك زاد فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ بما يربو على الضعف كما يبين ذلك من الجدول التالى :

١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٥٣٣٥	٥٦٧٨	٨٦٦٤	٨٩٤١	٩٢٣٤	٩٩٥٢	١٠٧٥٠	١٠٦٨٥	١١٣١١	١١٩٢١

جهود البنك فى سبيل إحياء الروابط بين البنوك

بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى زاد عدد البنوك الجديدة التى سمح لها بمزاولة العمل فى البلاد وازدحمت سوق المال بالعديد من بنوك القطاع الخاص والبنوك المشتركة والأجنبية بالإضافة إلى بنوك القطاع العام ، فدعت الحاجة إلى إحياء اتحاد البنوك السابق ، وتبنّى بنك مصر فكرة إنشاء جهاز يعمل على التنسيق بين سياسات تلك البنوك ، حتى تتوائم مع السياسة العامة للدولة سواء من حيث تنمية الودائع أو تقييد الائتمان أو السياسات التى ارتبطت بها الدولة مع الجهات الخارجية ، وأسفرت جهود البنك فى هذا السبيل عن توقيع العقد الأساسى لاتحاد بنوك مصر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ بقاعة اجتماعات مجلس إدارة بنك مصر ، واشترك فى تأسيسه ٢٨ بنكًا هى : بنك مصر ، البنك الأهلى المصرى ، بنك القاهرة ، بنك الأسكندرية ، البنك العقارى المصرى ، البنك العقارى العربى ، البنك الرئيسى للتنمية الزراعية ، بنك التنمية الصناعية ، بنك تشيس الأهلى ، بنك مصر الدولى ، بنك الأسكندرية الكويت الدولى ، البنك الأهلى سوسيتيه جنرال ، بنك مصر رومانيا ، بنك مصر أمريكا الدولى ، البنك الأهلى الباكستانى ، لويدز بنك الدولى ، بنك صادرات إيران ، بنك الاعتماد والتجارة الدولى ، بنك أبو ظبى الوطنى ، مصرف الرافدين ، بنك مصر إيران ، بنك الائتمان الدولى مصر ، البنك العربى المحدود ، بنك عمان المحدود ، الشركة المصرفية العربية الدولية ، بنك الدلتا الدولى ، بنك النيل ، بنك قناة السويس ، ويجوز انضمام بنوك أخرى للاتحاد .

ويهدف الاتحاد إلى دعم الروابط بين البنوك العاملة فى مصر ومع البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية الموجودة فى الخارج بما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومى ويحقق الاستقرار لسوق المال فيها ، كما يهدف إلى خدمة ورعاية مصالح أعضائه فى الداخل والخارج ، ويعمل على الارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية من خلال :

- تمهيد السبل لنشوء وإرساء أعراف مصرفية سليمة من شأنها وهدفها البحث عن الحلول للمشاكل التى تنشأ بين أعضاء الاتحاد ، وكذلك تعميق القنوات التى يتم من خلالها تبادل الخبرات والبحوث الفنية ورعاية الثقافة المصرفية .

- إنشاء مركز دائم للبحوث المصرفية يتبع الاتحاد ويضم وحدات فرعية أو لجان متخصصة لدارسة مشاكل العمل المصرفى فنية كانت أم إدارية أم مالية ، لاقتراح ما ينتهى إليه من حلول لهذه المشاكل على تنظيمات وأجهزة الاتحاد أو على الأعضاء الذين يطلبون مشورة الاتحاد .

- إصدار نشرة دورية باسم الاتحاد تكون لسانًا لحاله وأداة لنشر الثقافة والخبرة المصرفية المحلية والأجنبية .

- خلق وتوثيق الصلات بين الاتحاد وسائر الهيئات والمؤسسات حكومية وغير حكومية العاملة فى الحقل المصرفى أو المعنية بالنشاط المصرفى والمالى فى مصر وفى الخارج ، وتبادل الخبرات والمقترحات والمعلومات والأفكار معها ، كذلك الدعوة إلى عقد المؤتمرات والندوات والمشاركة فيها مع هذه الجهات فى مصر

أو فى الخارج ، وتبادل الزيارات ، خدمة لأغراض الاتحاد ، بين ممثلى الاتحاد والمسئولين فى تلك الجهات .

- تعريب المصطلحات البنكية الأجنبية والعمل على إيجاد استعمال موحد للمصطلحات المصرفية فى مصر .
- العمل على حل المشاكل التى تنشأ بين أعضاء الاتحاد بالطرق التى يتم الاتفاق عليها بالتوفيق والتحكيم .
- دراسة الاتحاد عند المقتضى أسعار الخدمات المصرفية واقتراح ما يراه فى شأنها على البنك المركزى المصرى .

هذا وقد اتفق ممثلو البنوك على أن تكون رئاسة الجمعية العمومية فى الدورة الأولى لبنك مصر .

تكريم الدولة لبنك مصر

مع بداية عام ١٩٨٠ حصل البنك على درع التفوق الإدارى عن الجهاز المصرفى . لما حققه من معدلات نمو . ولتفوقه فيما استحدثه من خدمات مصرفية مختلفة . ولريادته فى العمليات المصرفية حسب الشريعة الإسلامية .

وفى خطبتين متتاليتين للسيد الرئيس أنور السادات أشاد سيادته ببنك مصر ودوره الطليعى فى خدمة الاقتصاد القومى . فبتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٠ فى الاحتفال بتأسيس البنك الوطنى للتنمية . ورد بخطاب السيد الرئيس الكلمة التالية «كان بنك مصر أداة مصر فى الاستقلال والتحرر الاقتصادى رغم ما قابله هذا البنك وما عاناه من المستعمر أو من عدم فهم الحكومات لحقيقة مهمته» . وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٨٠ فى الاحتفال بعيد العمال ذكر السيد الرئيس فى خطابه «بنك مصر قام سنة ١٩٢٠ فى وسط استغلال أجنبى . وبدأ فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ومازال يقوم إلى اليوم بأروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا» .

وفى يونيه سنة ١٩٨٠ تفضل السيد رئيس الجمهورية بمنح السيد الأستاذ أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة البنك «وشاح النيل» تكريمًا لسيادته وتقديرًا لما قدمه من خدمات جليلة لمصر .

وفى سبتمبر سنة ١٩٨٠ تفضل السيد رئيس الجمهورية بمنح «قلادة النيل العظمى» لاسم المرحوم محمد طلعت حرب تقديرًا لخدماته الجليلة فى خدمة الاقتصاد القومى .

وفى سبتمبر سنة ١٩٨٠ أيضًا تفضل السيد الرئيس بمنح «وسام العلوم والفنون» من الطبقة الأولى للاقتصادى عبد المقصود أحمد الذى شغل منصب نائب الرئيس والعضو المنتدب لبنك مصر منذ عام ١٩٣٩ ثم رئيسًا لمجلس الإدارة منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٥ .

إن كل هذا التكريم لا يعنى إلا شيئًا واحدًا . أن بنك مصر قام وسيظل بفضل الله تعالى وبجهد رجاله والعاملين به «البنك الوطنى» الذى يعمل دوامًا لما فيه عز مصر ورخائها .

وبكل الإعزاز والفخر يتقدم رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك مصر وجميع العاملين بالبنك بالشكر والامتنان للسيد الرئيس محمد أنور السادات . ويعتبرون هذا التكريم تقديرًا لجميع العاملين بالبنك . ويعاهدون الشعب المصرى على استمرار العمل لخدمة الاقتصاد القومى فى كافة المجالات وتوفير الرخاء للمواطنين .

والله الموفق

بيانات عن الشركات الجديدة
التى أسسها البنك أو ساهم فى تأسيسها

شركة مصر للتبريدات والتخزين

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد تأسيس الشركة فى ٩ أبريل سنة ١٩٧٧ .

غرض الشركة : إقامة مخازن للتبريد لحفظ الفواكه واللحوم وغيرها من الأشياء التى يلزم حفظها طازجة أو مجمدة أو تصنيعها والاتجار فيها وإقامة مصنع للثلج والاتجار فى منتجاته .

رأس المال : ٢,٤ مليون جنيه مصرى ، يسدد كالآتى :

٦٠٪ بالجنيه المصرى .

٤٠٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ٦٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ٤ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١,٩٢٠ مليون جنيه مصرى ، بنسبة ٨٠٪ من رأس المال ، تسدد منها ١,٤٤٠ مليون جنيه بالجنيه المصرى و ٤٨٠ ألف جنيه بالدولار الأمريكى .

عدد أسهم بنك مصر : ٤٨٠ ألف سهم .

شارك فى التأسيس : شركة فريجو مار الدولية .

النشاط الحالى : تعاقدت الشركة مع شركة سامينى بابكوك الايطالية على توريد ثلاثة مجمعات للتبريد وإنتاج الثلج لإقامتها بكل من مدينة القاهرة والاسكندرية وبورسعيد بسعة تخزينية ١٠٠٠٠ طن لكل ثلاجة وكفاءة مصانع الثلج ١٥ طنا/٢٤ ساعة لكل منها .

بدأ تشغيل ثلاجة القاهرة خلال مايو سنة ١٩٧٩ وثلاجة بورسعيد خلال يولية سنة ١٩٧٩ وثلاجة الاسكندرية فى أوائل عام ١٩٨٠ .

شركة مصر للأغذية

تاريخ التأسيس : بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٨ تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الشركة .

غرض الشركة : انتاج وبيع الخبز بنوعيه (بلدى وافرنجى) والحلويات والمكرونة .

رأس المال : ٢،١ مليون جنيه مصرى ، منها ٥٢٥ ألف جنيه مصرى تسدد بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ٢١٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١٥٧٥٠٠٠ جنيه ، بنسبة ٧٥٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ١٥٧٥٠٠ سهم .

شارك فى التأسيس : شركة مالتى فود الأمريكية .

مشروعات الشركة : (أ) مخبز آلى :

٦ خطوط لإنتاج الخبز البلدى بطاقة ٦٠٠٠ رغيف/ ساعة .

٢ خطان لانتاج الخبز الأفرنجى بأنواعه (خط للخبز والكايزر وخط للساندوتش) .

١ خط واحد لإنتاج الحلويات المتنوعة .

(ب) مصنع للمكرونة :

١ خط لإنتاج المكرونة المقصوصة بطاقة ١٨٠٠ كجم/ ساعة .

١ خط لإنتاج المكرونة الاسباجتى بطاقة ١٦٢٠ كجم/ ساعة .

وتم فى اكتوبر سنة ١٩٧٩ التعاقد على استيراد خطوط إنتاج الخبز والحلويات من المانيا الغربية ومصنع المكرونة من سويسرا .

شركة بورسعيد لإنتاج الدواجن والبيض

تاريخ التأسيس : بدأت الإجراءات التحضيرية لتكوين الشركة سنة ١٩٧٥ ، وصدر قرار مجلس الوزراء المرخص بتكوين الشركة فى ٢ فبراير سنة ١٩٧٨ .

غرض الشركة : القيام بتوفير احتياجات السوق المحلى من الدواجن والبيض والانتفاع بمخلفات المجازر الملحقة لتوفير العلف .

رأس المال : ١ مليون جنيه مصرى (تم الاكتتاب فى ٦٦٨٠١٢ جنيها) .

عدد الأسهم : ٥٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ٢ جنيه مصرى .

حصة بنك مصر : ٢٦٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ٢٦٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ١٣٠ ألف سهم .

النشاط الحالى للشركة : يرجع السبب فى تأخير المشروع إلى مشكلة الأرض حيث تغير موقع المشروع أربع مرات وقد بدأ العمل الجدى ابتداء من عام ١٩٧٩ حيث تم بناء ٤ عنابر تسمين دجاج و ٤ عنابر دجاج بياض ومصنع للعلف ومخزن ، وتم افتتاح الشركة فى ٥ يونية سنة ١٩٧٩ .

وقد بدأ الإنتاج فعلا فى أكتوبر سنة ١٩٧٩ (المرحلة الأولى للمشروع) بانتاج ٥٠٠ ألف بيضة و ٤٠٠٠٠ دجاجة .

والشركة فى سبيل استكمال منشآتها وهى :

- ٢ عنبر استقبال سعة العنبر ١٥ ألف كتكوت .

٥ عنابر بياض سعة العنبر ١٠٥٠٠ دجاجة .

وتهدف الشركة إلى إنتاج :

- نصف مليون دجاجة سنويا فى المرحلة الأولى لتصل الى ٢ مليون دجاجة فى السنة فى المرحلة النهائية .
- ٧ ملايين بيضة سنويا فى المرحلة الأولى لتصل الى ٢٠ مليون بيضة سنويا .
- ٥٤٠٠ طن من العلائق والأعلاف فى السنة .

شركة الاسماعيلية/ مصر للدواجن

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد تأسيس الشركة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٦ .

غرض الشركة : المشاركة فى تنمية الثروة الحيوانية وذلك عن طريق تفريخ وتربية الدواجن وإنتاج البيض وتصنيع مادة العلف وعناصر التغذية اللازمة للدواجن وتسويق تلك المنتجات سواء بالسوق المحلى أو الخارجى .

رأس المال : ٦,٦٠٠ مليون جنيه .

عدد الأسهم : ١,٦٥٠ مليون سهم .

قيمة السهم : ٤ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١,٨٠٢ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٣٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٤٥٠٥٠٠ سهم .

النشاط الحالى : بدأت نشاطها الإنتاجى فى مايو سنة ١٩٧٧ .

وتهدف الشركة إلى توفير احتياجات الأمن الغذائى عن طريق إقامة :

- ٦ محطات أمهات دجاج . وقد تم إنشاء ٣ محطات منها بنسبة ٥٠٪ .
- ٨ محطات تسمين دجاج . وقد تم إنشاء ٤ محطات منها بنسبة ٥٠٪ .
- معمل لتفريخ الكتاكيت طاقته الإنتاجية ١٣,٥ مليون كتكوت عام ١٩٨٠ يزاد إلى ١٨,٨ مليون كتكوت بعد ذلك (منها ٥,٥ مليون للشركة و ١٣,٣ مليون تباع للغير) .
- مصنع علف طاقته الإنتاجية ٤٣ ألف طن فى السنة . وقد وردت كل معداته من الخارج .
- مجزر آلى طاقته الإنتاجية ١٥٠٠ دجاجة/ ساعة.

شركة الاسماعيلية مصر للتبريدات

تاريخ التأسيس : بدأت إجراءات التأسيس فى أغسطس سنة ١٩٧٧ وصدر قرار التأسيس ونشر بالجريدة الرسمية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

غرض الشركة : إقامة ثلاجات سعة ١٠ آلاف طن لتخزين اللحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها والأسماك والخضر والفاكهة وإنشاء مصنع ثلج بطاقة ٤٥ ألف طن سنويا لتغطية احتياجات السوق المحلية لمحافظة الاسماعيلية .

رأس المال : ١ مليون جنيه مصرى منها ٧٠ ألف جنيه تسدد بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ٢٥٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ٤ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٢٥٠ ألف جنيه مصرى ، بنسبة ٢٥٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٦٢٥٠٠ سهم .

نشاط الشركة : تم إقامة ثلاجة طاقتها التخزينية ٤٠٠٠ طن تجميد .
ثم إقامة ثلاجة طاقتها التخزينية ٢٠٠٠ طن تبريد .
جارى إنشاء مصنع للثلج طاقته ٥٠ طنًا من الثلج يوميا .
بدأت الشركة تعمل فى شهر أبريل سنة ١٩٧٩ .

الشركة الوطنية للأمن الغذائى

تاريخ التأسيس : تم التوقيع على عقد التأسيس فى أبريل سنة ١٩٨٠ .

غرض الشركة : توظيف أموال المشروع فى مجالات الصناعات الغذائية ومشروعات تنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية والمساهمة فى كافة عمليات الإنتاج الزراعى والحيوانى وصناعة التبريد وتجهيز الخضروات والفواكه ومنتجات الألبان ، ومباشرة كافة العمليات المسموح بها فى مجالات السلع الغذائية وتأمين توصيلها للمستهلكين فى الأوقات المناسبة بالأسعار المناسبة .

رأس المال : ٥ ملايين جنيه .

عدد الأسهم : ٥٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات .

حصة بنك مصر : ١ مليون جنيه بنسبة ٢٠٪ من رأس المال ، تسدد منها ٢٠٠ ألف جنيه بالعملة الأجنبية .

عدد أسهم بنك مصر : ٢٥ ألف سهم .

شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية

تاريخ التأسيس : تم التوقيع على عقد تكوين الشركة فى مايو سنة ١٩٨٠ .

غرض الشركة : إنتاج وتصنيع المنتجات الغذائية بصفة عامة ومنها إنتاج مستخلصات الفواكه والموالح وتجفيف الفواكه وتعليبها وتعبئة المياه الغازية بأنواعها وإنتاج المستخلصات الغذائية بأنواعها وكافة الأعمال المشابهة أو المتكاملة معها .

رأس المال : ٧ ملايين جنيه ، منه ٣ ملايين جنيه تسدد بالعملة الأجنبية .

عدد الأسهم : ٧٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات .

حصة بنك مصر : ٥٠٠ ألف جنيه تسدد بالعملة الأجنبية .

عدد أسهم بنك مصر : ٥٠ ألف سهم .

شركة المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات

تاريخ التأسيس : تم التوقيع على عقد التأسيس بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨٠ .

غرض الشركة : إقامة مصانع لانتاج المكرونة والنشويات بكافة أنواعها ومزاولة كافة العمليات المتعلقة بها .

رأس المال : ١,٥ مليون جنيه يسدد كالآتى :

٩٨٠٠٠٠ جنيه بالجنيه المصرى .

٥٢٠٠٠٠ جنيه بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ١٥٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١٠٠ ألف جنيه بنسبة ٦,٦٧٪ من رأس المال . تسدد ٥٠٪ منها بالدولار الأمريكى .

عدد أسهم بنك مصر : ١٠ آلاف سهم .

مشروعات الشركة : يهدف المشروع فى مراحله الأولى إلى إنتاج ١٨ ألف طن سنويا توزع كما يلى :

٩٠٠٠ طن مكرونة عادية .

٤٥٠٠ طن مكرونة فاخرة .

٤٥٠٠ طن مكرونة لمرضى السكر .

شركة الاسماعيلية الوطنية للمشاتل
(تحت التأسيس)

تاريخ التأسيس : تم الحصول على موافقة هيئة استثمار المال العربى والأجنبى وجارى اتخاذ اجراءات التأسيس .

غرض الشركة : إنشاء المشاتل ومزارع الأمهات بهدف توفير الشتلات اللازمة للتوسع الزراعى من الفاكهة والأشجار الخشبية وأشجار الزينة والخضر . وتقديم المساعدات الفنية والقيام بعمليات التشجير فى المشروعات الزراعية والمدن الجديدة ويمكن امتداد نشاطها إلى خارج البلاد .

رأس المال : مليون جنيه مصرى يسدد الربع بالعملة الأجنبية .

عدد الأسهم : ١٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية .

حصة بنك مصر : ١٥٠ ألف جنيه بنسبة ١٥٪ من رأس المال . يسدد الربع بالعملة الأجنبية .

عدد أسهم بنك مصر : ١٥ ألف سهم .

مشروعات الشركة : اختارت أرضا بالاسماعيلية لتربية أمهات الأشجار .

ستقوم بتشجير الساحل الشمالى الغربى وساحل شمال سيناء . وزراعة مساحة ٢٥٠ ألف فدان غرب الاسكندرية منها ٧٧ ألف فدان بالفاكهة فضلا عن تشجير وادى الراحة بسيناء والمدن الجديدة وطرق مصر الزراعية .

شركة الاسماعيلية/ مصر للتنمية الزراعية

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد تأسيس الشركة فى ١٣ يونية سنة ١٩٧٧ .

غرض الشركة : استصلاح الأراضى فى نطاق محافظة الاسماعيلية واستزراعها وتحويلها إلى وحدات نموذجية للتصنيع الزراعى وتربية الماشية المنتجة للحوم والألبان وكذلك الدواجن وتسويق منتجاتها سواء بالسوق المحلى أو الخارجى .

رأس المال : ٤ ملايين جنيه .

عدد الأسهم : مليون سهم .

قيمة السهم : ٤ جنيهات .

حصة بنك مصر : ٢١٢٣٠٠٠ جنيه بنسبة ٥٣ .

عدد أسهم بنك مصر : ٥٣٠٧٥٠ سهم .

النشاط الحالى للشركة :

بدأت مزاولة نشاطها اعتبارا من ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٧ . وقامت إدارة الشركة بتقسيم النشاط إلى الوحدات الرئيسية التالية :

- وحدة لإنتاج الألبان . ويخصص لها مساحة ٤٢٠٠ فدان لتغذية قطعان الماشية والأغنام . ويكون لها استقلالها الإدارى والفنى والمالى . وتعامل كنشاط منفرد .
- وحدة لإنتاج المحاصيل الحقلية . ويخصص لها مساحة ٣٥٠٠ فدان ويكون لها استقلالها من حيث القوى العاملة والفنية والإدارية كما تستقل ماليا عن الأنشطة الأخرى تتخصص فى إنتاج المحاصيل الحقلية ذات العائد المرتفع .
- وحدة لإنتاج الخضر والفواكه المنتجة للتصدير . وتخصص لها مساحة ١٧٥٠ فدانا كبداية يمكن التوسع فيها مستقبلا . ويكون لها جهازها الفنى والادارى الذى يتصل بالأسواق الخارجية لدراستها وتحليل اتجاهات الطلب والأسعار والكميات وأنماط الاستهلاك . ودراسة قنوات التصدير وغير ذلك مما يتصل بنشاطها .

شركة مصر العامرية للألياف الصناعية

تاريخ التأسيس : صدر قرار التأسيس فى عام ١٩٧٧ .

غرض الشركة : انتاج الخيوط والألياف الصناعية باختلاف أنواعها وعلى الأخص خيوط البوليستر والاكريلك والنايلون باختلاف أنواعها والاتجار بجميع هذه المنتجات بالأسواق .

رأس المال : ١٦ مليون جنيه مصرى ، تسدد منها نسبة ٢٠،١٢٥٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ١،٦ مليون سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيه مصرى أو مايعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١٢،٧٨٠ مليون جنيه مصرى ، بنسبة ٧٩،٨٧٥ جنيه من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ١٢٧٨ ألف سهم

اشترك فى التأسيس : شركة كيمتكس الأمريكية بنسبة ٢٠،١٢٥٪ من رأس المال .

شركة مصر العامرية للغزل والنسيج
« تحت التأسيس »

غرض الشركة : انتاج الغزل والأقمشة القطنية وغيرها والصباغة والتجهيز وصناعة الملابس الجاهزة .

رأس المال : ٧٠ مليون جنيه مصرى .

اجمالى التكلفة

الاستثمارية : ٣٣٣ مليون جنيه مصرى .

طاقات الانتاج : ٢٣ ألف طن غزل قطن وبوليستر .

٦٥،٧ مليون متر قماش .

١٠،٩ مليون قطعة ملابس جاهزة .

شركة مصر للهندسة والانشاءات

تاريخ التأسيس : صدر قرار وزارى بتأسيس الشركة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ .

غرض الشـــركة : القيام بعمليات تسوية الأراضى وإنشاء المرافق وأعمال الإنشاءات المعدنية والخرسانية اللازمة للمصانع وأعمال الإنشاءات المدنية لمحطات توليد الكهرباء وتنقية المياه وإنشاء المساكن والمخازن والورش والمرافق والمدارس والمستشفيات وبصفة عامة جميع الإنشاءات الهندسية والمدنية .

رأس المـــال : ٢ مليون جنيه مصرى تسدد كالآتى :

٧٠٪ بالجنيه المصرى .

٣٠٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأســـهم : ٢٨٥٧١٥ ســـهما .

قيمة الســـهم : ٧ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصـــر : ١,٤ مليون جنيه . بنسبة ٧٠٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٢٠٠ ألف ســـهم .

اشترك فى التأسيس : شركة مصر العامرية للألياف الصناعية بنسبة ٣٠٪ من رأس المال .

نشاط الشـــركة : تقوم الشركة بتنفيذ العمليات التالية :

١ ـ تمهيد وتسوية أرض موقع مشروع مجمع العامرية .

٢ ـ إنشاء سور المنطقة الصناعية للمجمع المذكور .

٣ ـ إنشاء القواعد الخرسانية لمخازن شركة مصر العامرية للألياف الصناعية .

٤ ـ إنشاء مخازن ومكاتب شركة الدلتا لمعدات وخدمات البترول .

٥ ـ إنشاء محطة المحولات الكهربائية بالعامرية .

٦ ـ إنشاء عمارة لحساب نقابة المهندسين .

٧ ـ إقامة مصانع زهران بالاسكندرية .

٨ ـ وهناك مشروعات تحت الدراسة مثل مشروع تصنيع الطوب الأسمنتى والمنتجات الأسمنتية وكذلك تصنيع الأبواب والشبابيك والأرضيات .

شركة مصر للاستثمار

(تحت التأسيس)

تاريخ التأسيس : بدأت إجراءات التأسيس منذ شهر يونية سنة ١٩٧٩ .

غرض الشركة : إنشاء وإدارة واستغلال المشروعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو عقارية أو خدمية أو مالية . كما تقوم بالترويج للمشروعات عند إنشائها وتدبير وإدارة القروض التى تحتاجها هذه المشروعات .

رأس المال : ١٢ مليون جنيه مصرى تسدد كالآتى :

٧٥٪ بالجنيه المصرى .

٢٥٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ١٢ ألف سهم .

قيمة السهم : ألف جنيه مصرى أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٧,٥ مليون جنيه مصرى .

عدد أسهم بنك مصر : ٧٥٠٠ سهم بنسبة ٦٢,٥٪ من رأس المال .

شارك فى التأسيس : شركة مصر للتعمير وشركة الشرق للتأمين ومؤسسات على وفهد شبكشى .

مشروعات الشركة : تقوم حاليا بدراسة وتنفيذ أولى مشروعاتها الكبرى وهو إنشاء «برج بنك مصر» على الأرض الفضاء المملوكة للبنك المجاورة للمركز الرئيسى والبالغ مساحتها حوالى ٢٩٠٠ متر مربع .

ويتكون هذا المبنى من حوالى ٣٠ طابقا يشمل مكاتب وصالة للبنك وكذلك مكاتب للايجار وجراجات وخزن بالطوابق تحت الأرض .

وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمشروع حوالى ٢٧ مليون جنيه استرلينى بخلاف ثمن الأرض .

شـركة مصـر للتعمـير

تاريخ التأسيس : تم تأسيس الشركة فى سبتمبر سنة ١٩٧٨ .

غرض الشركة : القيام بمباشرة كافة أنواع الاستثمار والأنشطة المتعلقة بمشروعات الإسكان والإنشاء والتشييد وتنفيذ المقاولات .

رأس المال : ٦٠ مليون جنيه تسدد كالآتى :

٣٩,٥ مليون جنيه بالجنيه المصرى .

٢,٥ مليون جنيه بالدولار الأمريكى

١٨,٠ مليون جنيه مقابل حصص عينية

عدد الأسهم : ٦٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠٠ جنيه مصرى أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٥ ملايين جنيه مصرى ، بنسبة ٨,٣٣٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٥٠٠ ألف سهم .

مشروعات الشركة : ١ ـ قامت الشركة بتنفيذ ٩٤٠ وحدة سكنية فى منطقة مصر الجديدة بجوار شيراتون هليوبوليس أمام الكلية الحربية سيضاف اليها ٣٠٠٠ وحدة أخرى كاملة الخدمات والأسواق والمرافق لتكون وحدة متكاملة المنافع وتقدر التكلفة المبدئية لإنشاء هذه الوحدات حوالى ٥٧ مليون جنيه لا يدخل ضمنها قيمة تكلفة الأرض ولا تكلفة الخدمات والمرافق العامة .

٢ ـ تم التعاقد مع شركة الجمهورية العامة للمقاولات فى ديسمبر سنة ١٩٧٩ على عملية إنشاء ١٢ عمارة بامبابة بقيمة اجمالية ١,٥ مليون جنيه ، وقد بدأ التنفيذ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ .

٣ ـ تقوم الشركة بعملية انشاء مجمع استثمارى بمدينة نصر يتكون من ١٦ عمارة سكنية يشمل ٥٨٦ وحدة سكنية .

٤ ـ تقوم الشركة بمشروع لإنشاء خمسة أبراج وسوق تجارى تحت اسم (جوهرة النيل) وذلك بالمنطقة المطلة على النيل بالمنيل .

٥ ـ قامت الشركة بالتعاون مع أجهزة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة بإنجاز الآتى :

- اعادة تخطيط مناطق الإحلال لا ستيعاب كافة الوحدات المطلوبة وما يلزمها من المرافق والخدمات والورش والمحلات التجارية والمدارس والطرق .
- تم استكمال ٤٥٠٠ وحدة سكنية بخلاف الخدمات كما قامت الشركة بهدم وإزالة المرحلة الأولى بحى عشش الترجمان وأعلن عن هدم وإزالة المرحلة الثانية وهكذا تباعا لاخلاء المنطقة بالكامل .

الشركة الوطنية للإسكان للنقابات المهنية

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد التأسيس فى إبريل سنة ١٩٨٠ .

غرض الشـــركة : ١ ـ هدف خدمـى :

إنشاء التجمعات السكنية لأعضاء النقابات المهنية وتمليكها لهم بشروط ميسرة وفى طاقة الأعضاء .

٢ ـ هدف استثمارى :

إنشاء المبانى الإدارية والفنادق والمبانى الفاخرة التى تغل عائدًا مربحا . وكذا إنشاء المصانع الإنتاجية الحديثة لتوفير مواد البناء مواد الحديثة ومستلزمات البناء .

٣ ـ أهداف أخرى :

تقوم بالدراسات والتصميمات وتخطيط المشروعات وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لها ، تقسيم وبيع الأراضى ، وبناء الوحدات السكنية للمواطنين لتؤجر أو تملك لهم بشروط ميسرة .

رأس المـــال : ٢٠ مليون جنيه مصرى تسدد كالآتى :

١٥ مليون جنيه بالعملة المحلية .

٥ ملايين جنيه بالدولار الأمريكى .

عدد الأســـهم : ٢ مليون ســهم .

قيمة الســـهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٢ مليون جنيه مصرى بنسبة ١٠٪ من رأس المال ، يسدد منها ٥٠٪ بالدولار الأمريكى .

عدد أسهم بنك مصر : ٢٠٠ ألف ســهم .

مشروعات الشـــركة :

- تقوم الشركة بدراسة تنفيذ أول مشروع لها وهو بناء حوالى ٨٠٠٠ وحدة سكنية فى مدينة ٦ أكتوبر على أرض مساحتها مليون متر مربع خصصت للنقابات .
- تقوم بدراسة مشروع إنشاء مبنى استثمارى إدارى كبير فى وسط القاهرة .
- تجرى التفاوض بشأن إنشاء مصنع لإنتاج أجزاء المبانى المعدنية الخفيفة مع كبرى الشركات بالمانيا الغربية .

شـركة السويـس للأسمـنت

تاريخ التأسـيس : بدأت اجراءات التأسيس فى أواخر عام ١٩٧٦ وصدر قرار وزارى بتأسيس الشركة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧ .

غرض الشـركة : إنتاج الأسمنت بمختلف أنواعه وغيره من المنتجات المتفرعة من صناعة الأسمنت أو المرتبط بها ، وإنتاج مواد البناء الأخرى ومستلزمات التشييد والاتجار فيها .

رأس المـال : ٥٦ مليون جنيه مصرى ، منها ١٠٪ اكتتاب عام بالدولار الأمريكى .

عدد الأسـهم : ١٤ مليون سهم .

قيمة السـهم : ٤ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصـر : ٣,٥ مليون جنيه مصرى ، بنسبة ٦,٢٥٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٨٧٥ ألف سهم .

نشاط الشـركة : ١ ـ بدأت الشركة بإنشاء مصنع السويس للأسمنت بمنطقة بير عديب جنوب غرب مدينة السويس بطاقة إنتاجية مليون طن أسمنت سنويا وتقدر استثمارات المشروع بمبلغ ١٠٨ ملايين جنيه ، ومن المنتظر أن تبدأ عمليات تجارب التشغيل فى أواخر عام ١٩٨٠ بحيث يبدأ الإنتاج فى النصف الأخير من عام ١٩٨١ بطاقة انتاجية ٦٠٪ تزداد تدريجيا إلى أن تصل ١٠٠٪ فى نهاية عام ١٩٨٢ .

٢ ـ تمت الدراسات والأبحاث الخاصة بإنشاء مصنع أسمنت القطامية شرق المعادى بطاقة انتاجية ١,٤ مليون طن أسمنت سنويا وتقدر استثمارات المشروع بحوالى ١٥٧ مليون جنيه ، ومقدر له أن يبدأ فى التشغيل والإنتاج قبل منتصف عام ١٩٨٢ .

بنك مصر الدولـى

تاريخ التأسيس : بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٤ تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق المبدئى لتأسيس البنك . وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧٥ تم توقيع عقد التأسيس .

غرض البنـــك : القيام بكافة أوجه النشاط المصرح به للبنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبية وعمليات الاستثمار فى مصر والخارج سواء لحسابه الخاص أو لحساب الغير أو بالاشتراك مع الغير ويقوم كذلك بممارسة أى نشاط تسمح به القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفى .

رأس المـــال : ١٠ ملايين دولار أمريكى منها ٥١٪ تسدد بالجنيه المصرى .

عدد الأســـهم : مليون سهم .

قيمة الســـهم : ١٠ دولارات أو ما يعادلها بالجنيه المصرى .

حصة بنك مصر : ٤,٧ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى ، بنسبة ٤٧٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٤٧٠ ألف سهم .

اشترك فى التأسيس : فيرست ناشيونال بنك أولف شيكاغو ـ بنكودى روما ـ بنك يوباف ليمتد لندن .

نشاط البنـــك : حقق البنك تقدما ملموسا فى مباشرة نشاطه حيث بلغ إجمالى الودائع فى ميزانية ١٩٧٩/١٢/٣١ ما قيمته ١٨٠ مليون جنيه وإجمالى التوظيف ١٠٦ ملايين جنيه وقد بلغ صافى الربح ٤,٢ مليون جنيه .

فروع البنـــك : فرعان بالقاهرة وفرع بالاسكندرية وجارى تجهيز فرع بمصر الجديدة .

بنـك مصـر رومانيـا

تاريخ التأسيس : بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ تم التوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول بانشاء البنك ، وبدأ البنك مزاولة نشاطه المصرفى فى مايو سنة ١٩٧٧ .

غرض البنـك : القيام بكافة أوجه النشاط المصرح به للبنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبة سواء فى مصر أو الخارج سواء لحسابه الخاص أو بالاشتراك مع الغير وكافة العمليات الاستثمارية وكذلك ممارسة أى نشاط آخر تسمح به القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفى ولديه جهاز متخصص لدراسة المشاريع الاقتصادية والصناعية لإمكانية المساهمة فى تمويلها .

رأس المـال : ٥ ملايين دولار أمريكى يسدد منها ٥١٪ بالجنيه المصرى .

عدد الأسـهم : ٥ آلاف سـهم .

قيمة السـهم : ١٠٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصرى .

حصة بنك مصر : ٢,٥٥٠ مليون دولار أمريكى تسدد بالجنيه المصرى ، بنسبة ٥١٪ من رأس المال

عدد أسهم بنك مصر : ٢٥٥٠ سـهما .

اشترك فى التأسيس : الجانب الرومانى بنسبة ٤٩٪ من رأس المال ويمثله بنك الزراعة وصناعة الأغذية/ بوخارست وبنك رومانيا للتجارة الخارجية/ بوخارست وبنك الاستثمار الرومانى/ بوخارست .

نشاط البنـك : حقق البنك تقدما مطردا فى مزاولة أعماله المصرفية حيث بلغ إجمالى ميزانية البنك ٦٤ مليون جنيه كما حقق أرباحا صافية فى ٧٩/١٢/٣١ بلغت ١,٠٥٦ مليون جنيه .

فروع البنـك : فرع بالقاهرة وفرع بالاسكندرية .

بنك قناة السويس

تاريخ التأسيس : بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ تم توقيع عقد تأسيس البنك .

غرض البنك : القيام بمباشرة كافة أوجه النشاط المصرح به للبنوك للتجارية بالعملات المصرية والأجنبية بما فى ذلك ودون تحديد ما يتعلق بجميع الأعمال المصرفية التجارية وتمويل التجارة الخارجية وعمليات النقد الأجنبى وكذلك بحث وتمويل وتأسيس والمشاركة فى مشروعات التنمية فى القطاعات المختلفة وبصفة خاصة فى منطقة قناة السويس والمناطق الحرة سواء كانت مشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية .

رأس المال : ١٠ ملايين جنيه مصرى ٥٥٪ منه بالجنيه المصرى و٤٥٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : مليون سهـم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١,١٠٠ مليون جنيه مصرى . بنسبة ١١٪ من رأس المال (٦٦٠ ألف جنيه تسدد بالجنيه المصرى والباقى يسدد بالدولار الأمريكى) .

عدد أسهم بنك مصر : ١١٠ آلاف سهم

(بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٨٠ أصدرت الجمعية العمومية العادية للبنك قرارها بزيادة نسبة مساهمة المواطنين المصريين فى رأس المال بتخفيض حصص البنوك الخمسة المشاركة فى التأسيس بما لا يقل عن ٢٥٪ من أسهم رأس المال وبتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٨٠ قرر مجلس إدارة بنك مصر من حيث المبدأ تخفيض حصة مساهمته بواقع ٥٠ ألف سهم) .

نشاط البنك : أظهرت ميزانية البنك فى ١٩٧٩/١٢/٣١ نشاطًا ملحوظًا فى مزاولته للأعمال المصرفية . حيث بلغ إجمالى الودائع ١٤١ مليون جنيه وإجمالى التوظيف ١٠٢ مليون جنيه وقد بلغت الأرباح الصافية ٤,٨ مليون جنيه .

الشركة العربية المشتركة للاستثمار

تاريخ التأسيس : تم توقيع العقد الابتدائى لتأسيس الشركة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

غرض الشركة : القيام بإنشاء وتمويل مشروعات التنمية فى المجالات الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والطاقة والإسكان وغيرها .

رأس المال : ٥٠ مليون دولار تسدد كالآتى :

٥٠٪ بالجنيه المصرى .

٥٠٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ٥٠ ألف سهم

قيمة السهم : ١٠٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصرى .

حصة بنك مصر : ٣,١٢٥ مليون دولار أمريكى تسدد بالجنيه المصرى . بنسبة ٦,٢٥٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٣١٢٥ سهما .

نشاط الشركة :

١ ـ تساهم بقرض مشترك بمبلغ ١,٢٥٠ مليون دولار لتمويل شركة المقطم للمنشآت السياحية ضمن سبعة بنوك ومؤسسات مالية .

٢ ـ تساهم بقرض مشترك لتمويل شركة الأسكندرية للمرطبات والصناعة بمبلغ ٩٠٣٧٠٠ جنيه مصرى .

٣ ـ تقوم الشركة بالمشاركة مع البنك الأهلى المصرى بتقديم تمويل مرحلى لشركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج وقد كان نصيب الشركة ما قيمته ٣٠٠ ألف جنيه مصرى .

٤ ـ كما أن الشركة تقوم بالمساهمة فى العديد من المشروعات الاقتصادية المختلفة .

بنك التعمير والإسكان

تاريخ التأسيس : بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٩ تم التوقيع على عقد التأسيس .

غرض البنك : القيام بمشروعات الإسكان والإمتداد العمرانى لتوفير المساكن الملائمة لمحدودى الدخل وتجميع مدخرات الأفراد والهيئات والشركات للنهوض بهذه المشروعات وغيرها من أعمال التعمير والمرافق والتنمية والإنشاءات والاستثمار والتوظيف المالى .

رأس المال : ١٨ مليون جنيه مصـــرى .

عدد الأسهم : ١,٨٠٠ مليون سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١,٢٥٠ مليون جنيه ، بنسبة ٦,٩٤٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ١٢٥ ألف سهم .

البنك الوطنى للتنمية

تاريخ التأسيس : احتفل بتأسيس البنك بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٠ .

أغراض البنك : مباشرة كافة أوجه النشاط المصرح بها للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بالعملات المصرية والأجنبية بما فى ذلك ودون تحديد ما يتعلق بجميع الأعمال المصرفية التجارية وتمويل التجارة الخارجية وعمليات النقد الأجنبى وكذلك بحث وتمويل وتأسيس والمشاركة فى مشروعات التنمية فى القطاعات المختلفة سواء كانت مشروعات محلية أو أجنبية أو مشتركة .

رأس المال : ٥٠ مليون جنيه مصرى .

عدد الأسهم : ٥ ملايين سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٣ ملايين جنيه تسدد بالجنيه المصرى ، بنسبة ٦٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٣٠٠ ألف سهم .

شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة

تاريخ التأسيس : بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٥ تم توقيع عقد الاتفاق المبدئى للشركة .

غرض الشركة : القيام بإنشاء الفنادق والمنشآت السياحية واكتسابها واقتنائها واستغلالها وإدارتها سواء مباشرة أو عن طريق غيرها .

رأس المال : ١٣,٣ مليون جنيه مصرى تسدد كالآتى :

٤٩٪ بالجنيه المصرى .

٥١٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ١٣٣ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠٠ جنيه مصرى أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٣,١٩٢ مليون جنيه مصرى ، بنسبة ٢٤٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٣١٩٢٠ سهما .

مشروعات الشركة : قامت الشركة بإنشاء أولى مشروعاتها وهى فندق شيراتون هليوبوليس ٧٠٠ غرفة وجناح ، مقام على أرض مساحتها ٧٦١٤٦,٨٥ متر مربع بشارع العروبة طريق المطار ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للفندق بما فيها الأرض حوالى ٧٥,٤٥٠,٠٠٠ دولار ، وقد تم استكمال إنشاء الفندق وبدء تشغيله بكامل طاقته ، ومزمع إنشاء مبنى ضخم على قطعة أرض بجوار أرض الفندق يشتمل على سوبر ماركت متعدد الطوابق وسوق تجارى متنوع يساهم فى تلبية طلبات نزلاء الفندق .

الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة

تاريخ التأسيس : بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٧٥ تم توقيع عقد تأسيس الشركة .

غرض الشركة : القيام بجميع الأعمال المالية والتجارية المتعلقة بإقامة وتملك وإدارة الفنادق والعقارات من أجل التنمية السياحية والإسكان .

رأس المال : ٥٠,٧٥٠ مليون دولار أمريكى تسدد كالآتى :

٢٥٪ بالجنيه المصرى .
٧٥٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ٥٠٧٥٠٠ سهم .

قيمة السهم : ١٠٠ دولار أو ما يعادلها بالجنيه المصرى .

حصة بنك مصر : ٤,٢٥٠ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى ، بنسبة ٨,٣٧٪ من رأس المال .

مشروعات الشركة : **أولاً ـ فندق هيلتون رمسيس :**

باكورة مشروعات الشركة وأضخمها وقد بلغت تكلفته الاستثمارية ٨٢ مليون دولار تقريبًا وقد تم فعلاً إنشاء مبنى الفندق وتجرى حاليًا التشطيبات النهائية الخارجية والداخلية وسيتم الافتتاح الجزئى فى نهاية عام ١٩٨٠ أما الافتتاح النهائى فسيكون بمشيئة الله فى شهر مايو ١٩٨١ .

ثانيًا ـ فندق هيلتون بورسعيد :

تم التعاقد مع محافظة بورسعيد على استئجار أرض مساحتها ١٨ ألف متر مربع فى أجمل موقع فى بورسعيد ، لإنشاء فندق عالمى ليكون عنوانًا لمصر على ضفاف قناة السويس ، ويشمل فى مرحلته الأولى ١٥٠ غرفة وملحقاتها ، وقد تقدمت عدة شركات بالعطاءات واختيرت شركة سانلى العالمية لتقديمها أنسب العطاءات لتنفيذ المشروع والذى تبلغ تكلفته ٢٠ مليون دولار تقريبًا .

ثالثًا ـ المركز التجارى ببور سعيد :

نظرًا لحاجة مدينة بور سعيد الماسة إلى إقامة مكاتب ومحلات على مستوى عالمى ، ولاتساع مساحة الأرض التى استأجرتها الشركة فقد رأت الشركة أن تبدأ فى إنشاء هذا المركز التجارى الضخم على مساحة تبلغ حوالى ٣٠٠٠ متر مربع ، وتم إرساء العطاء للتنفيذ على شركة فرنسية بمبلغ ٥١١٣٠٦٥ دولارا أمريكيا ، كما تم استلام المشروع منذ ١٩٨٠/٣/١ وجارى إتمام التعاقد مع المستأجرين .

رابعًا ـ مكان انتظار سيارات فندق هيلتون رمسيس :

يعتبر من المشروعات الهامة للشركة حيث يقام على قطعة أرض مساحتها ٦٠٠٠ متر مربع ، وقد أجرت الشركة الدراسات اللازمة لهذا المشروع ، والذى يشمل إنشاء جراج من ٦ طوابق ويتسع لحوالى ٦٠٠ سيارة ، بالإضافة إلى بعض المحلات التجارية مع إمكانية التوسع مستقبلاً لبناء وحدات للإسكان الإدارى .

خامسا ـ شركة الإدارة :

قامت الشركة أيضًا بتأسيس شركة للإدارة بغرض إدارة المشروعات وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية ومراقبة الكميات ، وجارى استكمال إجراءات تأسيس هذه الشركة .

شركة مصر/أبو ظبى للاستثمارات العقارية

تاريخ التأسيس : صدر القرار الوزارى بتأسيس الشركة سنة ١٩٧٦ .

غرض الشركة : القيام بإنشاء وإدارة واستغلال المجمعات السياحية والسكانية والمكتبية والتجارية سواء عن طريق الشركة ذاتها أو بالاستعانة بشركات أخرى فى الداخل أو الخارج ، ولتنفيذ تلك الأغراض لها أن تقوم بإقامة الورش الصناعية لتصنيع معدات البناء سابقة التجهيز كالنوافذ والأبواب والأرضيات والأدوات الصحية وغيرها .

رأس المال : ٧ ملايين جنيه استرلينى .

عدد الأسهم : ٧٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠٠ جنيه استرلينى .

حصة بنك مصر : ٧٠٠ ألف جنيه استرلينى ، بنسبة ١٠٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ٧٠٠٠ سهم .

نشاط الشركة : تقوم الشركة بأول مشروع لها وهو مشروع «كايروبلازا» على الأرض الكائنة بشارع كورنيش النيل (أرض المطابع الأميرية سابقًا) ، والبالغ مسطحها ٦٢٣١ مترا مربعا وهو عبارة عن مجمع يتكون من برجين ارتفاع كل منهما حوالى ٤٠ طابقًا . أحدهما للإسكان المتميز والإسكان الفندقى والآخر مبنى إدارى للبنوك ومكاتب الشركات بمصر لتقديم الخدمات الإدارية لرجال الأعمال وأيضًا مبنى إدارى مستقل مع صالات اجتماعات ومعارض ومركز تجارى ومطاعم وكافتريا .

وتبلغ التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع حوالى ٦٠ مليون جنيه استرلينى . وقد تمت الأعمال الخرسانية بالبرجين وسيتم استكمال العمل فى نهاية عام ١٩٨١ .

شركة الإسماعيلية للسياحة

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد تأسيس الشركة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٨ .

غرض الشركة : القيام بمباشرة جميع الأنشطة المعهودة فى مجال السياحة فى سائر أنحاء الجمهورية وعلى وجه الخصوص إقامة القرى والفنادق والموتيلات السياحية .

رأس المال : ٧ ملايين جنيه مصرى تسدد كالآتى :

٨٠٪ بالجنيه المصرى .

٢٠٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ٧٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١,٧٩٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ٢٥,٦٪ من رأس المال . (تسدد منها ٢٠٠ ألف جنيه مصرى بالدولار الأمريكى) .

عدد أسهم بنك مصر : ١٧٩ ألف سهم .

مشروعات الشركة : أولى مشروعات الشركة مشروع بناء وتأثيث فندق عالمى وشاليهات بمدينة الإسماعيلية تحت اسم « فندق إيتاب الإسماعيلية » على أرض جزيرة الفرسان . ويحتوى الفندق فى المرحلة الأولى للمشروع على ١٥٠ غرفة مكيفة الهواء منها ٣٦ غرفة مزدوجة وخمسة أجنحة كما يتكون مشروع الشاليهات فى مرحلته الأولى من ٤٠ شاليه يحتوى على غرفتين وثلاث غرف شاملة كافة التسهيلات والمعدات . وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بمبلغ ٨,٤٦٥ مليون دولار أمريكى .

شركة مصر ادكو للنقل البحـــرى

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد تأسيس الشركة فى ٣ أغسطس سنة ١٩٧٧ .

غرض الشركة : شراء وتأجير وتشغيل السفن لنقل البضائع بين الموانى العالمية وتشغيل سفن لنقل الأشخاص والسيارات .

رأس المال : ٢ مليون جنيه مصرى تسدد كالآتى :

٥٠٪ بالجنيه المصرى .

٥٠٪ بالدولار والأمريكى .

عدد الأسهم : ٢٠٠ ألف سهم .

قيمة السهم : ١٠ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ١,٦ مليون جنيه مصرى بنسبة ٨٠٪ من رأس المال . منها مبلغ ٦٠٠٠٠٠ ألف جنيه تسدد بالدولار .

اشترك فى التأسيس : شركة كريستيان جيبسن ريدرى النرويجية . بنسبة ٢٠٪ من رأس المال .

مشروعات الشركة : ١ ـ بناء عبارتين بالترسانات النرويجية . حمولة كل منهما ٥٣٦ راكبا و ١٥٠ سيارة ، تبلغ تكلفتهما الإجمالية ٢٥٤٥٤٢٥٠٠ كرونرنرويجى بواقع ١٢٧٢٧١٢٥٠ كرونرنرويجى لكل منهما (ما يعادل ٢٠ مليون جينه لكل منهما) . سميت العبارة الأولى باسم « العريش » والثانية باسم « الطور » . وقد تم استلام وتشغيل العبارة العريش على خط السويس/ جدة . وفى أواخر أغسطس سنة ١٩٨٠ تم تدشين العبارة « الطور » . وسوف تنضم إلى شقيقتها فى نهاية مارس سنة ١٩٨١ .

٢ ـ بناء ناقلة بضائع بالترسانات النرويجية . حمولتها ٣٨٣٠٠ طن بتكلفة اجمالية/ قدرها ١٣٢٤٢٥٠٠٠ كرونر نرويجى (ما يقرب من ٢١ مليون جنيه مصرى) . وفى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨٠ تم تسليم السفينة ورفع علم مصر عليها .

الشركة الطبية العربية الدولية

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد تأسيس الشركة فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٨ .

غرض الشركة : القيام بجميع الأعمال المالية والتجارية والفنية المتعلقة بإقامة وتملك وإدارة المصحات والمستشفيات ذات المستوى العالمى والمزودة بأحدث الوسائل التكنولوجية الطبية فى مجال اجراء الفحوص والتحاليل الطبية وتشخيص الأمراض وعلاجها فى عالم الطب والجراحة والتمريض .

رأس المال : ١٢ مليون دولار أمريكى تسدد كالآتى :

٥٠٪ بالجنيه المصرى .

٥٠٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ١٢٠٠ سهم .

قيمة السهم : ١٠ آلاف دولار أو ما يعادلها بالجنيه المصرى .

حصة بنك مصر : ١,٥ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى . بنسبة ١٢,٥٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ١٥٠ سهما .

مشروعات الشركة : تزمع الشركة اقامة مستشفى عالمى على قطعة أرض بمدينة نصر بالقاهرة على مساحة ٣٨٩٠٠ متر مربع بإيجار رمزى جنيه سنويا لمدة ٣٠ سنة ، وتبلغ عدد غرف المستشفى ٣٠٤ غرف مجهزة تجهيزا كاملا ومكيفة الهواء ، وتبلغ تكلفة هذا المشروع التقديرية ٢١ مليون دولار أمريكى .

شركة بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية

تاريخ التأسيس : تم توقيع عقد تأسيس الشركة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ .

غرض الشركة : القيام بالمشروعات المسموح بها طبقا لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى الداخل والمناطق الحرة ولها على الأخص القيام بانشاء مخازن وثلاجات فى المناطق الحرة لتجارة الترانزيت وإنشاء المشروعات الصناعية وغير الصناعية أو المساهمة فيها وتقديم الاستشارات والخدمات العامة للمستثمرين .

رأس المال : ٣ ملايين جنيه مصرى تسدد كالآتى :

٤٠٪ بالجنيه المصرى .

٦٠٪ بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ١,٥ مليون سهم .

قيمة السهم : ٢ جنيه مصرى أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٣٠٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ١٠٪ من رأس المال .

عدد أسهم بنك مصر : ١٥٠ ألف سهم .

مشروعات الشركة : ١ ـ مشروع إنشاء «مبنى النهضة» وهو مبنى للإسكان الإدارى يطل على قناة السويس ، وذلك على قطعة أرض مساحتها حوالى ٢٣٠٠ متر مربع يتكون من عشرة أدوار منها دوران للمحلات التجارية وسبعة أدوار للوحدات السكنية السياحية والمكاتب ويشغل المطعم والكافتيريا الدور العاشر وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمبنى ٤١٢٥٩٣٤ جنيها مصريا .

٢ ـ مشروع للتخزين العام داخل المنطقة الحرة على مساحة ٤٥٠٠ متر مربع وتكلفته الاستثمارية حوالى ٣٠٠ ألف جنيه وتم الانتهاء منه وتشغيله اعتبارا من فبراير ١٩٧٩ .

٣ ـ تقوم الشركة بمباشرة بعض الأنشطة التجارية ، حيث تم استيراد بعض السلع الضرورية مثل حديد التسليح والمواد الغذائية .

٤ ـ تقوم الشركة بدراسات مبدئية مع بعض الشركات الأجنبية للتعاون فى تنفيذ مشروعات مشتركة فى مجال استصلاح واستزراع أراضى جنوب بورسعيد وكذا لتنفيذ مشروع مصنع لمنتجات الألبان .

شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية

تاريخ التأسيس : صدر القرارار الوزارى بتأسيس الشركة سنة ١٩٧٦ .

غرض الشركة : القيام بصناعة جميع أنواع الأسمدة والمواد الكيماوية وعلى الأخص المخصبات الكيماوية والمواد الأخرى المرتبطة بها والمشتقة منها أو اللازمة لصناعتها وتعبئتها وشرائها وبيعها داخل جمهورية مصر العربية وفى الخارج .

رأس المال : ٤٠ مليون جنيه مصرى تسدد منها ٣٥٢٤٧٨٠ جنيها بالدولار الأمريكى .

عدد الأسهم : ١٠ ملايين سهم .

قيمة السهم : ٤ جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى .

حصة بنك مصر : ٣ ملايين جنيه بنسبة ٧,٥٪ من رأس المال ، يسدد منها ٣٣٢٦٦٠ جنيها بالدولار الأمريكى .

عدد أسهم بنك مصر : ٧٥٠ ألف سهم .

نشاط الشركة :

١ ـ إنشاء مصنع لانتاج سماد اليوريا تركيز ٤٦٪ من الغاز الطبيعى بآبار أبو قير بالاسكندرية بطاقة إنتاجية حوالى ٣٢٥ ألف طن سنويا (٧٠٪ من الطاقة الكلية) ، بلغت التكاليف الاستثمارية ٨٨ مليون جنيه .

٢ ـ إنشاء مصنع لإنتاج سماد نترات النشادر باستغلال فائض الأمونيا المنتج بطاقة إنتاجية حوالى ٨٥ ألف طن سنويا ، وتقدر تكلفته الاستثمارية بمبلغ ١٨ مليون جنيه .

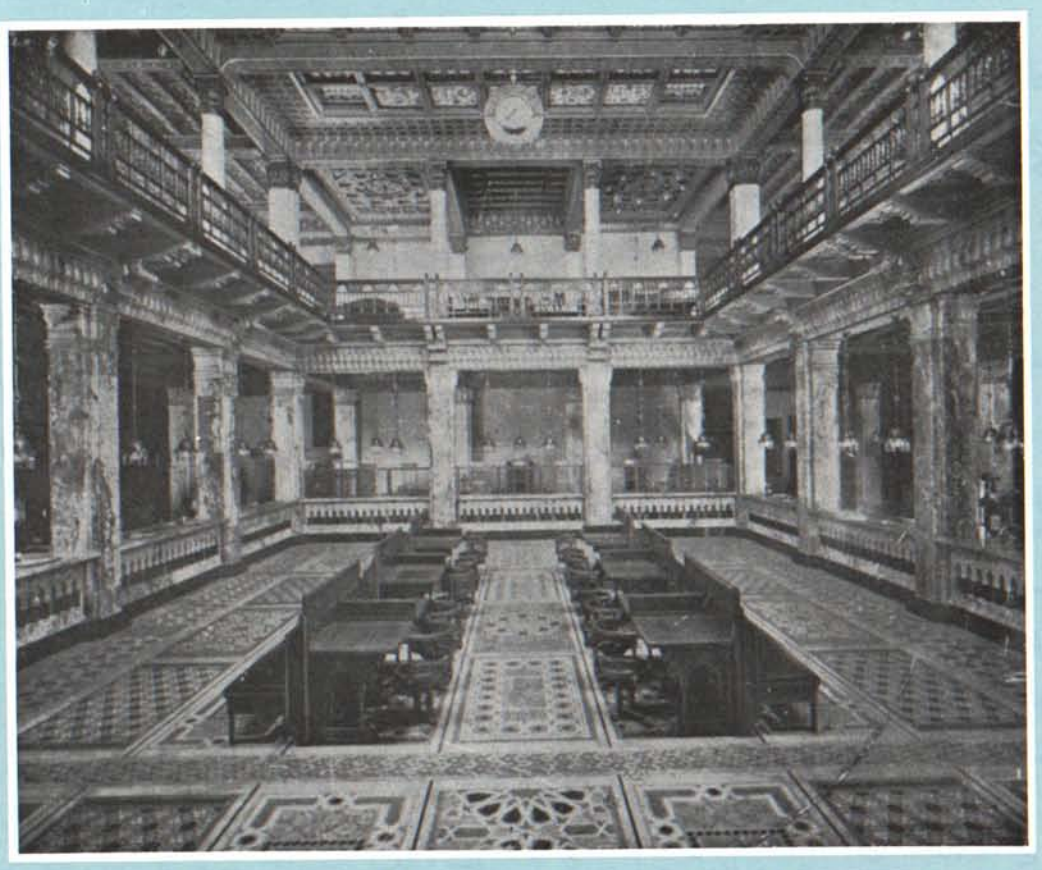

لم تقم فى هذا البناء كله لبنة واحدة من الذهب ولا أخرى من الفضة . ولا رصعت جدره بشىء من الدر ولا اللؤلؤ . ولا ضمخت حوائطه بالعنبر . ولا تدلت من سقوفه معاليق الجوهر . على أنه يملأك من روعة وجمال . لم تستشعرهما دهرك فى حقيقة ولا خيال . إنما هو المال والعلم والذوق . تضافر ثلاثتها على إخراج هذا البدع كله . وما شاء الله كان .

الأديب الكبير الشيخ عبد العزيز البشرى
من مقاله المنشور بجريدة السياسة عدد ٦ يونية
سنة ١٩٢٧
بمناسبة افتتاح دار بنك مصر

كلمات من خطب وأحاديث
المغفور له طلعت حرب

من خطبة فى وليمة اتحاد المزارعين
(٢٩ مارس سنة ١٩١٣)

«إننا نريد أن نعمل شيئا من الخير لبلادنا .

إن مطالبنا متواضعة ، فنحن نريد فقط أن نتبوأ مكاناً تحت الشمس ، وأن نعيش مع الآخرين وكما يعيش الآخرون .

نريد أن نكون منتجين وأن نحسن الإنتاج ، ونريد أن نورد ما ننتج وأن نحسن التوريد ، ونريد أن نستهلك وأن نحسن الاستهلاك .

وليحيى جميع العاملين لخير بلادهم»

من خطبة تأسيس بنك مصر
(٧ مايو سنة ١٩٢٠)

«إن فكرة تأسيس بنك مصرى برؤوس أموال مصرية ، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ليست بالحديثة ، بل هى فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن فى أنسب الأوقات وأوفق الظروف ، فما علينا إلا أن نشمر عن ساعد الجد والإخلاص للسير به إلى الأمام» .

من خطبة حفل التجار لتكريم سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى
(١٣ أبريل سنة ١٩٢١)

«التجارة المصرية تحت رحمة الأجانب فى كل شىء ، وأسواق المحاصيل المصرية هى كذلك تحت رحمة الأجانب فى كل شىء ، والبنوك الموجودة كلها أجنبية تستثمر تقريبا كل ودائع المصريين وأموالهم فى بلادها الأجنبية ، وتنفذ فى المصريين أوامر تلك البلاد الأجنبية وهى فى الغالب ضد مصلحة بلادنا ، وليس للتاجر رأى أو كلمة فى المعاهدات التجارية والتعريفات الجمركية التى تعقدها حكومته .

لكل هذا طلبنا ونطلب الاستقلال لنصبح أحرارًا فى بلادنا ، لهذا فكر بعضنا فى وضع الحجر الأساسى لاستقلال البلاد الاقتصادى ، فأسسوا بنك مصر نواة ذلك الاستقلال ، وأول مدرسة عملية يتأهل فيها شبابنا الحى للدخول فى ميدان الحياة العملية التى كان مبعدًا عنها» .

من خطبة حفل البنك لتكريم قناصل الدولة المصرية
(٣ مارس سنة ١٩٢٤)

«إننا نعلم أن إنماء ثروة البلاد وتحقيق استقلالها الاقتصادى على أساس برنامج قوى واسع الأطراف ، انما تقوم به الطبقات العاملة فى البلاد تعاونها حكومة دستورية رشيدة ، ونعلم أيضاً أن العمل على تحقيق هذا الاستقلال واجب مفروض على كل مصرى ، وهذا الواجب أساسه فى الحياة الفردية والحياة العامة التوسيع فى الإيراد والتوفير فى النفقات ، حتى يفيض من الإيراد ما تتكون به ثروة فردية أو ثروة عمومية» .

من خطبة حفل توزيع الجوائز السنوية بالجامعة الأمريكية
بالقاهـــرة (١٩٢٤)

«أحادثكم عن بنك مصر لما بين فكرته وفكرة الجامعة الأمريكية بالقاهرة من الاتحاد والتشابه ، فالجامعة عمل علمى أسس لتكوين رجال أكفاء يعتمدون على أنفسهم ، وبنك مصر عمل اقتصادى أسس لتكوين رجال يعتمدون على أنفسهم ، وكما انقضى على جامعتكم أربعة أعوام وهى تزداد رقيًا عاما بعد عام ، كذلك يرتقى البنك سنة بعد أخرى ، ولا فرق بين جامعتكم ومصرفنا إلا أن جامعتكم قد حفتها القلوب بالرعاية من الأجانب والوطنيين على السواء ، أما مصرفنا فقد حفته قلوب الكثيرين وتشككت فيه عند بدايته ألسنة القليلين ، وكم حاول هؤلاء المتشككون أن يثنونا عن عزمنا حتى لا يكون للبلاد مصرف وطنى حقيق ، كم قالوا إن المصريين لا يفلحون فى أعمال يقومون فيها بذاتهم ، حتى ذهبوا فى ادعائهم أن علم المحاسبة لا يدركه المصريون لأنه من واردات الخارج فلا يصح أن يرقم إلا بأرقام الخارج ، غير أن شيئاً من الأخلاق ، شيئاً من الصبر والاعتماد على النفس ، والأمانة والصدق فى المعاملة قد أخرس المتشككين وأجمع كلمة المصريين على أن هذا البنك أساس الاستقلال الاقتصادى للبلاد» .

من خطبة حفل تكريم نادى التجارة العليا
لطلعت حـــرب
بمناسبة دخوله عضواً فى مجلس الشيوخ (أواخر مارس سنة ١٩٢٤)

«ان تعيينى ضمن أعضاء مجلس الشيوخ لم ينصرف إلى شخصى الضعيف بقدر ما ينصرف إلى بنك مصر أولاً وإلى العائلة الفكرية العملية التى نحن أفرادها .

لقد ربطتكم بهذا النادى رابطة من الأخاء والتضامن بينكم ، فلينصرف هذا التضامن إلى البحث المشترك عن الجهود التى يمكنكم أن تقوموا بها فى سبيل استقلال مصر الاقتصادى ، لتبحثوا عن جميع وجوه حياتنا الاقتصادية وخصوصاً حياتنا التجارية الخاصة ، وتتعرفوا عليها وتقارنوا أحوالها بأحوال البلاد الأخرى وتعلموا ما يصح أن نقتبسه منها وما لا يصح ، إنكم إذا عملتم هذا وبقيتم فى دائرة البحث العلمى وقمتم بهذا المجهود الذى لا يكلفكم شيئاً سوى التفكير فى المسائل الاقتصادية والمالية العامة ، تكونون قد قمتم بنصيبكم من الواجب المفروض عليكم بصفتكم مصريين وبصفتكم منتسبين إلى المدارس التجارية وإلى هذا النادى» .

من خطبة حفل افتتاح فرع البنـــك
بالمحـــلة الكبرى
(١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤)

« إن نجاح فكرة بنك مصر ، هذا النجاح الظاهر من شدة إقبال المصريين ، واطراد أرباحه والتوسع فى دائرة أعماله ، قد جعل الأهالى فى مختلف بلدان القطر يتسابقون فى طلب تأسيس فروع بها ، ويلحون فى إنجازها بأسرع وقت ، حتى تقوم بالخدمات التى تعرف المصارف الوطنية وحدها كيف تقوم بها للأهالى ، وقد انهالت علينا هذه الطلبات انهيالاً يدل على ثقة البلاد فى بنك مصر وطمأنينتهم إلى مستقبله الباهر المتين برعاية الله ومعونة المصريين .

أحدثكم عن بنك مصر ، عن البنك الوطنى الحقيق الذى يشعر بما يشعر به أهل كل جهة من جهات القطر ، ويشعر بحاجات البلاد لتحقيق استقلالها الاقتصادى ، ويعمل قدر جهده لبلوغ هذه الغاية العظمى . أحدثكم عنه وهو يشعر معكم بأهمية مدينتكم الحاضرة وبمستقبلها الباهر ويعتبر نفسه سعيدًا إذا هو اشترك معكم .

ان بنك مصر هو فى الأصل بنك للودائع ، غير أنه لما كان قد تأسس بأموالكم وأموال المصريين ، وقام بادارة مصريين ، فقد كان من الطبيعى ألا يقف عند حدود مصارف الودائع ، دون أن يشعر بحاجات البلاد إلى المشروعات الاقتصادية والمالية النافعة ، ويسعى إلى تحقيقها ما وجد إلى هذا السعى سبيلا ، وهو قد وفق إلى هذا السعى ، بفضل الله وفضل نجاحه وفائض أرباحه ، وطريقة هذا هو أن قرر المساهمون فيه ألا يحصلوا على حصتهم فى الأرباح كاملة ، بل أن يكتفوا منها بحصة معقولة ، بلغت فى العام الماضى سبعة ونصفا فى المائة ، على أن يخصص باقى الأرباح بعضه لاحتياطى إضافى وبعضه للمساهمة فى المشروعات المالية الاقتصادية النافعة ، تشجيعا لها وتعضيدًا لتحقيق نفعها للبلاد .

ولاشك أنه إذا استمر البنك على هذا النجاح ، وليس ما يوجب الشك مطلقا فى استمرار نجاحه ، وإذا استمر المساهمون على الاكتفاء بحصة من الأرباح مثل حصة السنة الماضية أو أزيد منها قليلا ، فإن النتيجة الطبيعية هو أن يفيض بالتدريج مبلغ كبير من المال غير مأخوذ من رأس مال البنك ولا من احتياطيه بل مأخوذ من أرباح المساهمين ، لإيداعه فى المشروعات الوطنية النافعة ، ولا ريب أن تشجيع صناعات الغزل والنسيج يدخل فى الأغراض التى يرمى إليها تعاون البنك » .

من خطبة فى المأدبة التى أقيمت لطلعت حرب
فى بـــيروت
(أوائل يوليه سنة ١٩٢٥)

« فكر المصريون حوالى سنة ١٩١٠ فى إنشاء بنك قومى مصرى ، ووقف عملهم عند حد التفكير . فى حين أن ذوى المصالح المعارضة كانوا يثبطون هممهم . ويبالغون فى تصعيب الأمر عليهم . ويشككونهم فى قدرتهم عليه . ويخيفونهم بشبح الفشل المحقق فيه . غير أن نفرًا قليلاً من المصريين أظهر من قوة الإرادة وصلابتها ما ساعد على إخراج المشروع من حيز التفكير إلى حيز التنفيذ فى صيف سنة ١٩٢٠ .

وُجد بنك مصر عند نشأته برأسمال صغير لا يجاوز ثمانين ألف جنيه فتهكم عليه كثير من الأجانب . وتوقعوا له الخيبة بعد حين . غير أن إرادة القائمين به ثبتت بحق عند صلابتها . فمازالت تعالج الصعوبات واحدة بعد أخرى حتى كمل البنك فى استعداده . وأصبح حائزًا ثقة العموم ومن بينهم طائفة كبيرة من عملائه الأجانب .

بنك مصر جدير بأن يساق مثلا فى كل بلد من بلاد الشرق ودليلاً ناهضاً على أن الإرادة القومية قادرة على تذليل الصعاب من الأمور » .

من خطبة فى حفل تجار دمشق لتكريم
طلعت حـــرب
(٧ يوليه سنة ١٩٢٥)

« نهضت البلاد لتأسيس بنك مصر الذى هو أول بنك قومى مصرى تأسس بأموال مصرية بحتة وبإدارة مصرية محضة . وقررنا أن تكون المراسلات فيه وبينه وبين عملائه باللغة العربية . وأن تكون حساباته باللغة العربية . فهزأ بنا الهازئون وقالوا إن المحاسبة من واردات الغرب وأنها فن من فنونه غير قابل للانتقال إلى الشرق بغير لغة من لغات الغرب . ولكنا أهملنا استهزاءهم وأجرينا مراسلاتنا وكتبنا تقاريرنا باللغة العربية . وإنى أؤكد لحضراتكم أننا ما وجدنا أية صعوبة فى تعريب معنى من معانى هذا الفن . أو فى تعريب اصطلاح من اصطلاحاته » .

من خطبة فى حفلة الطلبة المصريين فى فينا لتكريمه
(٢٥ يوليه سنة ١٩٢٥)

«ما أنا إلا واحد من نفر من المصريين فكروا فى خدمة بلادهم من جهة الاقتصاد ، وعقدوا النية على تحقيق أمنيتهم ، وعملوا بإخلاص حتى وفقوا بمعونة الله تعالى ونجحوا ، إن تذكروا بنك مصر وما وصل إليه ، وذلك المجهود الإنشائى الذى ترتب على وجود بنك مصر ، فاذكروا بجانب طلعت حرب أو قبله فؤاد بك سلطان الذى لا يحتاج إلى تعريف ، واذكروا جماعة المصريين الذين التفوا حولها وتضامنوا معها ، من أول يوم اختمرت فيه هذه الفكرة ، وفى طليعتهم معالى أحمد مدحت يكن باشا ، وإن تذكروا نجاح بنك مصر ، فلا تنسوا ما لاقاه من الأمة رجالها ونسائها شبانها وشيوخها ، بلا نظر إلى فارق من الدين أو الرأى السياسى أو الحزبى ، من تعضيد واقبال لولاهما ما كان هذا النجاح الباهر فى هذا الوقت القصير ، ولا تنسوا أولئك الشبان النجباء الذين هم فخر بنك مصر ، والذين دفعوا عن بلادهم فرية عدم صلاح المصريين للقيام بالأعمال المالية ، وأريد بهم موظفى بنك مصر» .

من خطبة فى حفلة الجمعية المصرية فى باريس لتكريمه
(١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥)

«إن الشركات التى يساهم فيها البنك بجزء من صافى أرباحه ، ويشجعها كل التشجيع ، إحياء للصناعات القومية فى البلاد ، يقبل عليها المساهمون أيما اقبال ، وسيعلن قريبا عن تأسيس شركات صناعية أخرى سنجد إن شاء الله اقبالاً على سهومها من المصريين ، وما هذا كله فى الواقع إلا نتيجة الثقة الأساسية فى بنك مصر ، وما الثقة الا نتيجة قيامه فى تأسيسه على فكرة حقة ، وإدارته بيد لا تعرف إلا الإخلاص فى إنجاح العمل ، وفى جعله حجرًا أساسيًا لاستقلال البلاد الاقتصادى .

من الشركات التى ندرس مشروعها شركة مساهمة مصرية للغزل والنسيج وإيجاد صناعات القطن من غزل ونسج وما إليها ليس مجرد حاجة لوجودها ولكنه ضرورة قصوى ، لقد شاهدنا زمن الحرب الصعوبات التى لاقيناها فى تصدير أقطاننا إلى الخارج وكنا لا نعثر على ما يلزمنا من المنسوجات والأقمشة القطنية بالسهولة والأسعار المعقولة ، وجود صناعات لغزل القطن ونسجه فى مصر يدفع عن البلاد مثل هذه الأخطار .

أرض بلادنا خصبة وغنية ، ولدينا خامات كثيرة ، فلماذا لا نستعملها فى حاجاتنا ونصنعها فى بلادنا ، فتزيد ثروتها ويكون لنا مع ربح الزراعة أرباح الصناعة مما تخرجه أرضنا .

نحن لا نطمع مطلقا فى أن ندخل صناعة لبلادنا إلا ما كان لدينا الخام الأساسى لها ، مستعينين بأهل الخبرة ممن سبقونا فى هذه الصناعات ، نستعيرهم من بلادهم ليرشدونا ويعلمونا ويعلموا أبناءنا فتصبح شركاتنا مدارس صناعية عملية ، كما كان بنك مصر مدرسة عملية للمحاسبة وعمل البنوك» .

من خطبة فى حفلة الغرف التجارية بالقطر المصرى لتكريمه
(١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

«أليس بنك مصر فى ذاته مثالا بارزاً لفكرة التعاون ؟ أليست فكرة التعاون بين مساهميه لا تختلف عن فكرة التعاون المراد بثها فى نفوس الزارعين ؟ البنك قائم على فكرة تعاونية مالية ، والنقابات الزراعية قائمة على فكرة تعاونية زراعية ، البنك يشعر شعورًا حقيقيًا بوجوب تشجيعها ويغتبط بالارتباط بها فى حياتها لو استدعى الحال إنشاء إدارة خاصة بالنقابات الزراعية داخل بنك مصر ، وهو مدفوعا بهذا الشعور قد رضى أن يكون بنكها ، تودع فيه أموالها على أن يقرضها ما تحتاج إليه من مال بشروط حسنة ومشجعة لهذه النقابات ، ونحن نحيى هذا الارتباط الجديد بيننا وبين النقابات الزراعية الجديدة ، ونرجو أن يكون مقدمة لحركة مالية واسعة النطاق يكون من أهم أغراضها صيانة أسعار المحاصيل من النزول عن المستوى المعقول» .

من خطبة فى حفلة افتتاح فرع البنك ببنى سويف
(٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

«إن بنك مصر باعتباره مصرفًا مصريًا صميمًا للمصريين ، يهمه قبل كل شىء أن يؤدى النفع العام المقصود منه ، فيعود المصريين على معاملات البنوك النظامية ، ويساعدهم على التوفير وعلى تنظيم أعمالهم المعاشية بالإيداع عندما يفيض الإيراد ، والاقتراض الحسن عندما تدعو الحاجة إلى الاقتراض .

بنك مصر يريد هذا النفع العام ، بالتعويد على هذا النظام فى حياة الأمة ، قبل أن يقصد إلى تحقيق فائدة أو ربح من أعماله ، والربح واجب لا شك فيه والفائدة واجبة لا مراء فيها ، ولكن هذا الربح وهذه الفائدة إلى من تؤول ؟ أتؤول إلى شخص معين ؟ كلا إنما هى تؤول إلى مجموع المساهمين فى البنك ، ومن هم المساهمون فيه ؟ هم المصريون ، فكأن الربح الذى يصيبه البنك من أعماله عائد إلى المصريين» .

من خطبة فى حفل الغرفة التجارية ببنى سويف
(١١ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

«نحن من أكثر الناس تقديرًا لأهمية الغرف التجارية ، واعتقادًا بأنها ضرورة محتمة لتنظيم الحياة التجارية تنظيما عامًا يعود أثره عليها وعلى أفرادها وعلى البلاد ، قرأت أثناء سياحتى فى الخارج أن كل غرفة تجارية من غرف القطر المصرى قد تأثرت من تلقاء نفسها وبدافع من ذاتها ، نبض هذه الغرف دق بدقة واحدة من تلقاء نفسه ، وأظهر من الغيرة على بنك مصر ما يدعونى أن أشكر لهذه المناسبة الغرف التجارية جميعًا ، كما أشكر الأمة بجمعها وحضرات النواب الذين قاموا قومة واجدة فأرجعوا الحق إلى نصابه وقرروا قرارهم المشهور ، وليس فى وسع بنك مصر إلا حمد الله على هذه الثقة وشكر حضراتهم عليها» .

من خطبة فى حفل شركة مصر للتمثيل والسينما
(٢٩ مارس سنة ١٩٢٧)

«نحن نعمل للصناعة نأخذ بيدها صغيرة فى مصر . حتى تكبر وتشابه الصناعات الكبرى فى الخارج . ونعمل حتى لا نخضع لقوة السينما تأتينا من الخارج حسب أحكام الخارج وأذواقه . دون أن يكون لنا قوة قومية تنتج الأشرطة التى تناسبنا . ونعمل لأداء وظيفة هامة هى استخدام أقوى سلاح عصرى للإعلان عن محاصيل البلاد الزراعية وعن منتجاتها الصناعية وعن تجارتها التى نرجو أن تتسع يوما بعد يوم . ونعمل خصوصًا لأداء مهمة ذات صفة عامة هى أن السينما سلاح عصرى للتعليم لا غنى لمصر عن استخدامه . ونعمل أيضا لمقاومة الدعاية الفاسدة فى الخارج ضد مصر والمصريين . ولإذاعة أحوالنا وشئوننا المصرية فى صورها الحقيقية . هذه هى أغراضنا التى نسعى إليها» .

من خطبة فى حفلة افتتاح دار «بنك مصر» الجديدة
(٥ يونيه سنة ١٩٢٧)

«هنيئا لكم فى داركم تدخلونها فى سلام . وتشاهدونها فى اطمئنان وتباركون لها وتتعاملون فيها بالحق . وتحرصون على بقائها للمجموع . قائمة على أساس الثقة والتضامن والتعاون . فما كانت هذه الدار دار مال قبل أن تكون دار أخلاق . وما بقيت دار مال أو غير مال ما لم تكن قائمة على أسس متينة من الثبات وقوة الأخلاق .

ونحن فى هذه الدار وفى التى قبلها . لا نستغل المال حبا فيه . فإننا لسنا من عباده أو ممن يتعلقون بنواصيه . إنما نحن نعرف أن المال قوة فى هذا العالم . وأنه كما يكون قوة للشر فى أيدى الأشرار يكون قوة للخير فى أيدى الأخيار . ولعل بنك مصر لم يكتب حتى الآن فى عداد الأشرار . فهو لم يقف عند حدود الأموال يتاجر بها كما تتاجر المصارف المالية العادية . وهو مع هذا لو وقف عند حدودها لكان عمله خيرًا لمجرد حفظه حق امتلاك الأسهم للمصريين . ولكان عمله خيرًا لمجرد اتخاذ اللغة العربية لأول مرة فى الحياة المصرفية لغة البنك الرسمية . ولكان عمله خيراً لمجرد تشجيعه موظفيه المصريين على معالجة المسائل المالية وتدريبهم على أن يكونوا عدة للبنك وللبلاد فى مستقبل الأيام . كان يكفيه خيراً أنه قد أدى الأمانة حقها وأوفى أصحاب الأسهم حصة من أرباحه . وأنه كمصرف مصرى قد خطب وده الكثير من المصارف المالية الكبرى فى الخارج وطلبت ولاتزال تطلب أن تتعامل معه . لما ثبت لديها من حسن سير أشغاله والدقة فى ضبط أعماله والحكمة فى ربط أنظمته بما يدعو إلى تمام الثقة والطمأنينة فى سير دولابه» .

من خطبة فى حفلة شاى بمنشستر
(٨ أغسطس سنة ١٩٢٩)

«منشستر هى أكبر مستهلك لقطننا المصرى فى العالم وأكبر عميل لنا فى توريد المنسوجات القطنية . ونحن كمصريين نحرص دائما على أن تكون العلاقات القديمة بين مصانع منشستر وقطننا المصرى مستمرة فى قوتها متزايدة فى مقطوعيتها بما هو فى مصلحة البلدين . إننا إذا كنا قد شرعنا فى مصر ننشىء فاوريقة لغزل القطن ونسجه فليس المقصود من ذلك هو أن ننافس الصناعات النسجية فى منشستر . وإنما نريد فقط أن نقوم بغزل ونسج شىء قليل من أقطاننا لتأدية بعض حاجاتنا الداخلية . وإن دخولنا فى صناعات غزل القطن ونسجه لن يحول مصر عن ثروتها الأساسية المبنية على زراعة القطن وتصدير أكبر كمية منه إلى الخارج» .

من خطبة فى حفل تكريم «صدقى» أول طيار مصرى
(٣٠ يناير سنة ١٩٣٠)

«إننا إذا احتفلنا اليوم بصدقى فانما نحتفل به تكريماً لشخصه ولصفات البطولة التى انطوت عليها نفسه . نحتفل به لأن ما قام به يعتبر رمزًا جليلاً على اقتدار المصرى فى مغالبة الصعاب والتغلب عليها . أما وقد وصل الينا صدقى فإن وصوله يعتبر فوزاً للمصريين ودليلا ناهضاً على إمكان تكوين أمثاله من الطيارين المصريين وباعثا منشطا على تذليل الصعاب لإنشاء أسراب من الطيارات المصرية لتسهيل النقل الجوى أسوة بما تقوم به الأمم الأخرى» .

من خطبة فى حفلة افتتاح (بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان) ببيروت
(٢٧ مارس سنة ١٩٣٠)

«نعلن فى هذا اليوم السعيد افتتاح (بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان) ، أن نجاح (بنك مصر) فى مصر قد شجع الآمال فى احتمال أن يكون خير مثال ينسج على منواله فى البلاد المتجاورة ، فكان لسوريا ولبنان حظ البداية فى اتباع هذا المثل ، وكان لمصر فخر الاشتراك والتعاون فى تحقيق هذا العمل .

إذا كانت البداية المتواضعة فى (بنك مصر) قد استمرت بالعمل والتبصر وحسن التدبير والاتحاد بين العاملين وثقة الأمة المصرية فى القائمين بالعمل ، فان المأمول هو أن (بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان) يعمل بهذه الروح نفسها وبالتدريج بصفة خاصة فان الأعمال الثابتة لا تقوم طفرة وإنما تقوم بأسبابها الذاتية تنمو نموها الطبيعى فى خلال ما يلزمها من زمن ، إن (بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان) ينبغى أن يعرف كيف يوفق بين مصلحة مساهميه وبين صالح البلاد العام حتى يصبح دعامة قوية من دعائم الثروة القومية فى البلاد اللبنانية والسورية .

نحن المصريين هنا أصدقاء جئنا نتعاون مع أبناء البلاد فى عمل واحد أرادوا أن يقوم طبقا لعمل مثله فى مصر ، ولا مطمع لنا إلا أن ينجح العمل الذى بدأنا فيه لصالح المساهمين وصالح البلاد العام» .

من خطبة فى حفل افتتاح فرع (بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان)
فى طـرابلس
(٦ أبريل سنة ١٩٣٠)

«ليست الغاية من شركة (بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان) خدمة أشخاص بل الغاية منها خدمة هذه البلاد عن طريق العمل المالى والاقتصادى ، بتسهيل أسباب التجارة والزراعة والصناعة فيها ، وبتوثيق العلاقات الاقتصادية بينها وبين البلاد المتجاورة وبخاصة بينها وبين القطر المصرى الشقيق» .

من خطبة فى زيارة لمصنع القطن الطبى بالمحلة الكبرى
(١٦ مايـو سنة ١٩٣٠)

«نبتت فكرة هذا المصنع لدى بنك مصر منذ ستة أعوام مقرونة بفكرة تأسيس شركة مصر لتجارة وحليج الأقطان ، وما أن انتهت الدراسة كانت الشركة قد أسست وابورها بالمحلة فاتفق معها على أن تتولى هى بنفسها إقامة مصنع القطن الطبى ، ولما أن شرعت الشركة تبنى مكانا لهذا المصنع بجوار وابورها كانت شركة مصر لغزل ونسج القطن قد استقر قرارها على اختيار المحلة الكبرى لإقامة مصنعها الكبير الخاص بغزل ونسج القطن ، فرأت هى الأخرى أن صناعة القطن الطبى تتصل بالمشابهة الكبيرة مع الأعمال التحضيرية لصناعة الغزل وأعمال التجهيز النهائى لصناعة النسيج ورأت أنها أولى من شركة مصر لتجارة وحليج الاقطان باحتضان هذا المولود ، وتم اتفاق الشركتين وضم المصنع إلى شركة مصر لغزل ونسج القطن ونهضت إدارتها بمباشرة إتمام مبانيه وتركيب ماكيناته وتحضير ما يلزمه من عمال وإدارة حركته ، وقد وفقت إلى استخراج عينات من القطن الطبى والغيارات الطبية المصنوعة من الشاش المعقم ، وتقديمها فى شهر أبريل سنة ١٩٢٩ إلى مصلحة الصحة العمومية لتوريد ما يلزمها ، فحازت عينات شركتنا وأسعارها الموافقة وفازت برسو العطاء عليها .

ودخول شركتنا فى السوق سنة ١٩٢٩ يفسر النقص الظاهر فى واردات القطن الطبى بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٢٩ . ولو لم يكن هذا المصنع قائما لكان ما صنعه قد استورد من الخارج ، فكأن منتجاته قد قللت فعلا الواردات المشابهة لها ، وهذا هو الغرض الذى نرمى إليه من إنشاء الصناعات الأهلية فى البلاد المصرية» .

من خطبة فى أسيوط بمناسبة افتتاح فرع للبنك
(٦ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

«كنا نود أن نحضر يوم افتتاح أبواب الفرع للعمل ، وأن نحتفل به كما يحتفل بالمولود الجديد ، ولكن الظروف والأعمال منعتنا عن التمكن من الحضور فى يوم الافتتاح ، وفكرة الاقتصاد التى يجب أن تسود حياتنا جميعا جعلتنا نعتبر أن هذا الوقت وقت أزمة وأن من الكماليات اقامة حفلة لافتتاح فرع من فروع البنك فى الوقت الحاضر مهما قلت نفقاتها ، وأن واجب بنك مصر يقضى عليه بأن يكون فى تصرفاته مثالا للمصريين فى الاقتصاد وفى لفت نظرهم إلى قيمة المال ، وشدة العناية به والحرص عليه فى كل وقت من الأوقات ، وبخاصة فى أوقات الأزمات .

إن أفكار الناس عموما والمزارعين خصوصا لا يشغلها الآن شاغل قدر ما تشغلها مسألة هبوط أسعار القطن والحاصلات الزراعية ، لقد آن الأوان كى نرجع إلى أنفسنا فنحاسبها حسابًا عسيرًا ونقهرها على قبول الرضوخ لحياة جديدة تتفق وأسعار القطن فى الوقت الحاضر ونبتعد عن كل نفقة فى أى شأن من الشئون الكمالية ونقتصد ما نستطيع من الضروريات نفسها ، إن الشجاعة الأدبية التى تجعلنا نقبل بنفس مطمئنة راضية تحويل حياتنا من الفخفخة إلى البساطة ، ومن التبذير إلى الاقتصاد والتوفير ، هى المكسب الأدبى الذى نود أن تكسبه البلاد من هبوط أسعار القطن» .

من حديث مع الأهرام فى ٥ مارس سنة ١٩٣١

«قام بنك مصر بما عليه وزيادة ، فاستجمع حوله ما استطاع من رؤوس مفكرة مصرية لتصور عدة شركات صناعية وإقامتها وإدارتها ، واستجمع ما استطاع من أيد عاملة مصرية ودربها ولايزال يوالى تدريبها أحسن تدريب ، واستجمع لهذه الشركات ما يلزمها من رؤوس أموال بعضها مدفوع من احتياطى الصناعات لدى البنك ومعظمها مدفوع من المصريين بطريق الاكتتاب العام .

ولكن مجهود بنك مصر مجهود محدود ، وحاجات البلاد تستدعى تضافر جميع القوى ، وقد شرح البنك جميع هذه المسائل شرحا وافيا فى تقرير له عن «إنشاء الصناعات الأهلية ومشروع بنك صناعى مصرى» قدمه إلى وزارة المالية فى سنة ١٩٢٨» .

من خطبة فى حفلة افتتاح مصنع شركة مصر لغزل ونسج القطن رسميا بالمحلة الكبرى (٢٣ مارس سنة ١٩٣١)

«لاتزال هناك خطوات كثيرة ينبغى اجتيازها لزيادة التحسين ، وتنويع الأصناف ، وتدريب الأيدى العاملة ، وتمكين الصناعات النسجية فى قرارها ، وهو ما يحتاج إلى مجهود متواصل كبير ، ولكن ما تم حتى الآن يقوى الأمل فى نجاح العمل وفى الإكثار من تشغيل القطن المصرى داخل البلاد ، وفتح أبواب للعمل الصناعى يتدرب فيه الشبان المتعلمون ويرتزق منه العمال المصريون ، ويقل به العاطلون» .

من حديث مع محرر جريدة الضياء

«معظم السر فى نجاح بنك مصر يرجع إلى أن الدعوة إلى تأسيسه لم تقم على فكرة المصلحة لشخص أو أشخاص معينين ، بل قامت على فكرة عامة تقضى بتأسيس «بنك مصر» بمساهمين مصريين وبرؤوس أموال وإدارة مصرية محضة ، تأسس بنك مصر على أن يساهم فيه المصريون بدون تمييز ، وعاش ويعيش بمشيئة الله تعالى وحراسة الصمدانية بنكا للجميع ، وبنكا قوميا بمعنى الكلمة بصرف النظر عن أشخاص القائمين بإدارته أو المشتركين فى أسهمه ، ويبقى بنك مصر عملا قوميا قائما لمصلحة البلد ومصلحة المصريين أجمعين» .

من حديث مع مندوب الأهرام فى يولية سنة ١٩٣١

«جهود بنك مصر فى الآونة الحاضرة للمعاونة على تخفيف الأزمة كثيرة ، يشعر بها ويحبذها عملاؤه والمتصلون به ، فقد عمل ويعمل جهد طاقته على تمشية أعمال الزراعة والتجارة والصناعة ، وعلى تفريج الأزمة قدر استطاعته وعدم إرهاق مدينيه حسنى النية بقدر ما تسمح به الحالة» .

من خطبته للطلبة والشبان فى بغـداد
(أبريل سنـة ١٩٣٦)

«اننى لا أعظ شباب العراق فقط ، بل أرجو أن أعظ شباب العرب على السواء ، ان الشباب فى كل أمة كان ولا يزال ، مناط الأمل ورجاء المستقبل ، تنتظره دائما عند عتبة الحياة التبعة الكبرى فى كل ما يهم البلاد اجتماعيا واقتصاديا وكل شىء ، واذا كانت تبعة الشباب عظيمة فى كل بلاد الدنيا فهى فى بلاد العرب خاصة وبلاد الشرق عامة أعظم وأضخم ، حيث المطالب متعددة مختلفة ، وحيث الحاجة إلى كل نافع ، وحيث الطريق وعر طويل لا أنيس فيه ، وحيث الزمن أيضا يحتم الإسراع والإقدام والتضحية لتعويض ما فات .»

من خطبته فى حفلة بنك مصر لتكريم المفاوضين المصريين (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

«ان النتيجة السارة التى ظفرنا بها هى ولا ريب ، خطوة واسعة لتحقيق أمانينا ، ومن الطبيعى أن يكون أوجب الواجبات بعد هذا الاستقرار السياسى ، هو خلق الحركة الاقتصادية فى البلاد وموالاتها بمزيد العناية والالتفات ، وهذه الحركة والحمد لله قد خلقت بالفعل ، وجدت وشبت وترعرعت فى كنف النهضة السياسية ، حتى أذن الله تعالى أن يتلاقيا أخيرا أحسن لقاء ، فقد ألهم الله تعالى بعض المصريين أن يضعوا على نور المشعل الوطنى الحجر الأساسى لاستقلال البلاد الاقتصادى فأسسوا على بركة الله بنك مصر ليكون نواة ذلك الاستقلال ، وحرصوا على أن يجعلوه بنكا قوميا يخدم الجميع خدمة خالصة بلا استثناء ، حتى اذا هم أن يقف وحده على قدميه وأن ينال الثقة التى ينشدها ، دأب على أن يسد ما استطاع من النقص الظاهر فى مرافق البلاد الاقتصادية المختلفة ، فالتفت لحاجات الأمة يصورها فى شركات مساهمة مصرية تحمل جميعا اسم مصر الخالدة ، واستطاع البنك بفضل مؤازرة الأمة شعبا وحكومات متعاقبة ، أن يؤيد فى الأذهان مسألة إمكان تحويل مصر إلى أمة صناعية .

وبالطبع لو لم يوافق مولد استقلالنا السياسى وجود هذه المجموعة الاقتصادية ، لم تكن للأمة مندوحة عن القيام بها من جديد فتنفق من الزمن والجهد ومن المال والتضحية ما هو أولى بانفاقه الآن لمتابعة المسير فى هذا السبيل الذى اختطه بنك مصر وواتاه الله التوفيق فيه ، ولعل أوجب ما يتحتم علينا عمله فى ظرفنا الحاضر هو وضع سياسة اقتصادية مصرية تبين حدودها بوضوح فى برنامج قومى شامل لعدة سنوات ، نرسم فيه كل ما ينقصنا من دواعى الرقى المنشود ونوطد به كل موجود منها لدينا ، وأن يشترك كل مصرى فى تنفيذ هذا البرنامج ضمن الحدود المرسومة كل فيما يسره الله له ، دون أن تطغى فئة على أختها ، أو يتدخل بعضهم فيما لا خبرة لهم به ولا تجربة ، وأن يستعد الشباب إلى ما يكون تنفيذه من هذا البرنامج القومى فى حاجة إلى خفة الحركة وسرعة البذل وكرم التضحية .»

كلمة صغيرة لعدد خاص من مجلة «المصور» عن الصناعات المصرية

«لا أريد أن أوصى الجمهور المصرى بتشجيع المنتجات المصرية خشية أن يكون فى ذلك تجريح لكبريائه الوطنى ، بل إنى اعتقد أن جمهورنا قد وفر على أن أتقدم اليه موصيا أو ناصحا ، لأنه وهو العرق الحساس بل العمود الفقرى فى جسم الأمة ، قد عرف تماما بعد التجارب القاسية أن مستقبل بلاده فى دور الصناعة ، وأن دواء عطلة أبنائه فى دور الصناعة ، وأن مكان حفظ الثروة الأهلية فى دور الصناعة ، وأن مجد مصر فى دور الصناعة ، وليس غريبا بعد كل هذا أن يقبل على منتجات صناعة بلاده فرحا وفخورا وسعيدًا .»

من مقال فى مجلة «الحديث» التى تصدر فى حلب

بسوريـــا

(مطلع عام ١٩٣٩)

«نجح بنك مصر لأنه تفرغ لما أنشئ له ولم يتدخل فيما لا يعنيه ، ونجاحه ونفعه وآثاره يصح أن تكون مثلا يمكن للبلاد الشرقية العربية أن تقتدى به وتترسم خطاه ، حتى تستطيع أن تستفيد من ذخائرها وكنوزها الدفينة والظاهرة ، سواء فى الأرض أو فى السماء ، وأن تستغلها استغلالا قوميا نافعا حكيما ، توثيقا لأسباب الرزق وأسباب الارتباط بين الأمم العربية ارتباطا يعينها على تحقيق وحدة اقتصادية لتبادل النفع والخير بينها جميعا ، وفق الله البلاد العربية الى عمل كل ما يحفظ لها ثروتها ويوفر لأبنائها أسباب العلم والحياة ، فأساس العمران أخلاق وعلم ومال .»

من مقال فى مجلة «الهلال» عن وجوب التعاون الاقتصادى

بين الأمم العربيـــة

(يناير سنة ١٩٣٩)

«معلوم أن كل أمة ضعيفة وفقيرة مع الفرقة وتشتيت الجهود ، وقوية وغنية مع الاتحاد وتركيز القوى ، والأمم العربية أسرة واحدة وهى فى مجموعها غنية بما فيها من خيرات كثيرة ، وهى تستطيع أن تستثمر هذه الخيرات بحكمة وتدبير فتزداد ثرواتها الأهلية وقواها الحيوية ، وكل ذلك لا يتم إلا بالتعاون فى الناحية والاقتصادية .

ومصر لم تقصر فى أمر هذا التعاون الاقتصادى ، فأعمالها الاقتصادية وأبناؤها وأموالها فى خدمة الأمم العربية جميعا ، مما كان له أثره فى تقريب القلوب وتوثيق الأواصر وعقد أسباب المودة والتراحم والتآزر فيما بينها جميعا .

وبنك مصر كهيئة اقتصادية ومؤسسة علمية عملية ، قد فعل فى هذا السبيل شيئا غير قليل ، فلم يقصر جهوده على مصر وحدها بل جعل له شعبة فى سوريا ولبنان ، وكان له أيضا أثر غير يسير فى الأقطار الحجازية فعمل على تثبيت العملة المحلية باتفاق ولاة الأمور هناك ، بعد أن كان لبعض الصيارفة فى هذا الشأن أفاعيل ضج منها الحجاج وأهل البلاد ، كما عمل بنك مصر على زيادة عدد الوافدين إلى بيت الله الحرام . بما أنشأه من البواخر وبما أقامه فى البلاد المقدسة من فنادق ، هذا فضلا عما أسداه ويسديه مع مؤسساته إلى سائر البلاد العربية من الرأى والفكر والمشورة والمعونة فى الحدود المستطاعة .»

إذا كان بنك مصر فى حاجة جديدة إلى الثقة الصادقة ، فهذه الدار التى بناها كأجمل ماتبنى المصارف فى الدنيا ، شاهد على تلك الثقة ، ودليل بحسم على حسن الإدارة وحسن الإشراف ، وإننا فى اليوم الذى نهنىء فيه رجال البنك بتمام هذا المجهود الكبير نتمنى ألا تزال همتهم ناهضة به ساهرة على تكبيره وتوطيده حتى تضيق به هذه الدار الجديدة على سعتها .

عباس محمود العقاد

من مقاله المنشور بجريدة البلاغ عدد ٨ يونيه سنة ١٩٢٧

بمناسبة افتتاح دار بنك مصر

مـلحق الكتـــاب

عقد شركة ابتدائى

فيما بين الموقعين على هذا وهم :

احمد مدحت يكن باشا	المقيم بالقاهرة
يوسف أصلان قطاوى باشا	المقيم بالقاهرة
محمد طلعت حرب بك	المقيم بالقاهرة
عبد العظيم المصرى بك	المقيم بمغاغة
عبد الحميد السيوفى بك	المقيم بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان	المقيم بالقاهرة
اسكندر مسيحة أفندى	المقيم بالقاهرة
عباس بسيونى الخطيب أفندى	المقيم بالقرشية (الغربية)

وجميعهم من ذوى الأملاك ومصريو التبعية ، قد تم الاتفاق على ما يأتى :

مادة ١ ـ اتفق الموقعون على هذا على تأسيس شركة مساهمة مصرية تحت عنوان «بنك مصر» يكون مركزها بالقاهرة والسعى للحصول على المرسوم السلطانى بالترخيص لهم بتأسيس هذه الشركة ويكون الغرض منها القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وتسليف على بضائع وسندات وأوراق مالية والكامبيو والعمولة وقبول الأمانات والودائع وفتح الحسابات والاعتمادات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية والاشتراك فى إصدار السندات والأوراق المالية ... وغير ذلك مما يدخل عادة فى أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد .

مادة ٢ ـ رأس مال هذه الشركة ثمانون ألف جنيه مصرى موزعة على عشرين ألف سهم ، ثمن كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية . ويقرر المؤسسون أنه صار اكتتاب ودفع كامل رأس المال من المكتتبين الآتى بيان اسمائهم بعد :

.....

.....

وقد دفع المكتتبون قيمة كامل هذه الأسهم وقدره ثمانون ألف جنيه مصرى أودعت فى بنك مصر روما بمصر كما يتضح من الشهادة المعطاة من البنك المذكور بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

ويعترف المتعاقدون بأنهم قابلون للأحكام المدونة بالقرارين الصادرين من مجلس الوزراء فى ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٣ يونية سنة ١٩٠٦ المنشورين فى الجريدة الرسمية فى ٦ مايو سنة ١٨٩٩ بالعدد ٤٨ و ٤ يونية سنة ١٩٠٦ العدد ٦١ ، ويعتبرونها جزءا لهذا العقد وللنظام المرفق به . وقد وكلوا الأفوكاتو ابراهيم فورتى فى إجراء كل التعديلات التى تطلبها رياسة مجلس الوزراء فى نص هذا العقد الابتدائى أو فى نص النظام المرفق به وكذلك فى إجراء ما يلزم للحصول على المرسوم السلطانى المرخص بتأسيس الشركة وفى إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لذلك من نشر وخلافه .

وقد تحرر هذا من تسع نسخ ليكون بيد كل من المتعاقدين . يصير إيداعها بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب الترخيص .

القاهرة ٨ مارس سنة ١٩٢٠

الامضاءات :

احمد مدحت ـ عبد الحميد السيوفى ـ عبد العظيم المصرى ـ محمد طلعت حرب ـ فؤاد سلطان ـ عباس الخطيب ـ اسكندر مسيحة ـ يوسف أصلان قطاوى .

مرســـوم

بتأسيس شركة مساهمة تدعى «بنك مصر»

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائى المحرر بصفة عرفية فى القاهرة بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ بين حضرات :

أحمد مدحت يكن باشا	المقيم بالقاهرة
يوسف أصلان قطاوى باشا	المقيم بالقاهرة
محمد طلعت حرب بك	المقيم بالقاهرة
عبد العظيم المصرى بك	المقيم بمغاغة
عبد الحميد السيوفى بك	المقيم بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان	المقيم بالقاهر
اسكندر مسيحة أفندى	المقيم بالقاهرة
عباس بسيونى الخطيب أفندى	المقيم بالقرشية (الغربية)

وجميعهم من رعايا الحكومة المصرية لأجل تأسيس شركة مساهمة تدعى «بنك مصر» .

وبعد الاطلاع على نظام الشركة المساهمة المذكورة . وبعد الاطلاع على المادة ٤٠ من قانون التجارة الأهلى ، والمادة ٤٦ من تكوين التجارة المختلطة .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ ـ رخص لحضرات : احمد مدحت يكن باشا ويوسف أصلان قطاوى باشا ومحمد طلعت حرب بك ، ..... ، بأن يؤسسوا على ذمتهم وتحت مسئوليتهم فى القطر المصرى شركة مساهمة تدعى «بنك مصر» بحيث لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسئولية تعود فى أية حال من الأحوال على الحكومة وبشرط أن يتبع المذكورون فى ذلك قوانين البلاد وعاداتها ونصوص النظام المرفقة نسخة منه بهذا المرسوم موقعا عليها منهم .

مادة ٢ ـ لا يترتب على إعطاء هذه الرخصة أدنى مسئولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها .

مادة ٣ ـ على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ١٤ رجب سنة ١٣٣٨ (٣ أبريل ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

ووزير المالية

يوسف وهبة

أول مجلس إدارة للبنك

نصت المادة ١٤ من نظام الشركة بأن يقوم بادارة هذه الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل ومن خمسة عشر عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية وبوجه الاستثناء قد عين المؤسسون أعضاء المجلس الأول من المذكورين :

حضرة صاحب المعالى احمد مدحت يكن باشا .
حضرة صاحب السعادة يوسف أصلان قطاوى باشا .
حضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك .
حضرة صاحب العزة عبد العظيم المصرى بك .
حضرة صاحب العزة عبد الحميد السيوفى بك .
حضرة صاحب العزة اسكندر مسيحة بك .
حضرة الدكتور فؤاد سلطان .
حضرة عباس بسيونى الخطيب أفندى .
حضرة الخواجة يوسف شيكوريل .
حضرة صاحب العزة على ماهر بك .

محضر الجلسة الأولى لمجلس ادارة بنك مصر

في يوم الخميس ٨ ابريل سنة ١٩٢٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحا اجتمع مجلس ادارة بنك مصر بدائرة حضرة صاحب المعالي أحمد مدحت يكن باشا وافتتحت الجلسة بحضور حضرة صاحب المعالي احمد مدحت يكن باشا وحضرات اصحاب السعاده والعزه يوسف أصلان قطاوي باشا ومحمد طلعت حرب بك وعبد الحميد بك السيوفي وإسكندر مسيحه بك والسيو يوسف شيكوريل وعباس افندي الخطيب والدكتور فؤاد بك سلطان وقد اعتذر عن الحضور حضرة عبد العظيم بك المصري . لذلك محضر الاجتماع السيو ابراهيم فوريي محامي الشركة وبعد أن تبادل الجميع عبارات التهنئة بمناسبة صدور الأمر العالي بالتصديق على تأسيس شركة بنك مصر انتخبوا بالاجماع حضرة صاحب المعالي مدحت باشا لرئاسة الجلسة ثم تقرر ما يأتي

(١) دعوة الجمعية العمومية التأسيسية للاجتماع يوم الجمعة ٧ مايو الساعة ثلاثة ونصف بعد الظهر لتقرير وجود الشركة رسميا ثم انتخاب مراقب أو مراقبين للحسابات وتقرير بدل حضور الجلسات لاعضاء مجلس الاداره

(٢) انعقاد جمعية عمومية غير اعتيادية في نفس اليوم عقب الجمعية الأولى لتقرير زيادة رأس مال الشركة بالمبالغ التي تراها ملائمة

(٣) السعي لاستئجار محل لبنك وبعد أن عاينه الاعضاء محل بنك دي روما القديم ملك عبد العزيز بك رضوان ومحل بنك اتينا القديم ملك السيو كورونيل اتفقوا على تفضيل المحل الأول وقرروا المخابرة مع المالك لاستئجاره واذا لم يتم تأجير المحل الثاني وعلم المجلس قيمة الايجار التي قبلها صاحب المحل الثاني وهي خمسة آلاف في السنة خلاف الخمسره وليطلب مدة خمس سنوات أو عشره حسب رغبة البنك بالشروط اللازمه

(٤) نقل رأس مال البنك المكتتب فيه ومودع ببنك دي روما لحساب جديد يفتح باسم بنك مصر

(٥) انتخاب حضرة صاحب المعالي احمد مدحت يكن باشا رئيسا لمجلس الاداره وتفويضه حضرة صاحب العزه محمد طلعت بك حرب مندوبا عنه للمجلس للقيام بتنفيذ جميع قرارات المجلس وجميع ما يلزم لتسيير العمل واعداد المعدات اللازمه نحو ذلك وسحب نقود البنك من أي جهة تكون مودعة بها واعطاء المخالصات اللازمه عنها وله حق الاستعانة عنه مجلس الاداره ومعاونة في جميع ذلك حضرة فؤاد بك سلطان الذي يقوم مقامه في غيابه وانتهت الجلسة الساعة ١١ قبل الظهر .

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠
بتأميم بنك مصر

فى الحادى عشر من شهر فبراير عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ . والذى بمقتضاه تحول بنك مصر من شركة مساهمة مصرية تخضع لقانون الشركات إلى مؤسسة عامة تمتلكها الدولة . وقد نص القانون على الآتى :

١ ـ يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته إلى الدولة .

٢ ـ تتحول أسهم بنك مصر إلى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائد قدرها ٥٪ سنويا[١] . ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقفال فى بورصة القاهرة فى ١١ فبراير عام ١٩٦٠[٢] .

٣ ـ يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة لتداول أسهمه[٣] .

٤ ـ يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكًا كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريقة الاقتراع فى جلسة علنية . وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل[٤] .

٥ ـ يعين أعضاء مجلس ادارة البنك وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

٦ ـ يظل بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون .

٧ ـ استثناء من أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ يجوز لبنك مصر الاحتفاظ بأسهم الشركات المساهمة مما يجاوز الحدود الواردة فى القانون السابق .

٨ ـ يلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ وكذلك تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

---

(١) بلغت الفائدة على السند الواحد ١١٣.٥ قرشا قبل خصم الضرائب فيكون اجمالى الفوائد السنوية للسندات ٥٦٧٥٠٠ جنيه فى حين أن ماوزعه بنك مصر فى صورة أرباح عام ١٩٥٨ بلغ ٥٢٧٥٠٠ جنيه أى أن الفوائد تزيد عن الأرباح الموزعة .

(٢) آخر سعر تعامل فى البورصة هو ٢٢٧٠ قرشا للسهم . وبلغت القيمة الكلية لتعويض حملة السندات ١١٣٥٠٠٠٠ جنيه .

(٣) بدأ التعامل فعلا على الأسهم المحولة إلى سندات على الدولة فى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٠ .

(٤) تم سداد قيمة السندات بالكامل فى فبراير عام ١٩٧٢ .

رؤساء مجالس الإدارة
منذ إنشاء البنك حتى الآن

	مدة رئاسة المجلس
أحمد مدحت يكن	١٩٢٠ ـ ١٩٤٠
دكتور حافظ عفيفى	١٩٤٠ ـ ١٩٥١
عبد المقصود أحمد	١٩٥١ ـ ١٩٥٥
دكتور عبد الحميد الشريف	١٩٥٥
محمد رشدى	١٩٥٥ ـ ١٩٦٩
أحمد فؤاد	١٩٦٩ حتى الآن (١٩٨٠)

نواب رؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبون
منذ إنشاء البنك حتى الآن

محمد طلعت حرب	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩
دكتور فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٢٠ ـ ١٩٤٠
دكتور حافظ عفيفى	عضو منتدب	١٩٣٩ ـ ١٩٥١
عبد المقصود أحمد	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٣٩ ـ ١٩٥٥
محمد محمود خليل	عضو منتدب	١٩٣٩ ـ ١٩٥٣
محمد رشدى	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٦٩
الياس اندراوس	عضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٥٢
دكتور عبد الجليل العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
محمود العتال	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
أحمد فؤاد	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٥ ـ رئيس المجلس حاليًا
مهندس سيد أحمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧
محمد عزت فهمى	نائب رئيس	١٩٧١ ـ ١٩٧٦
محمد زكى العرابى	نائب رئيس	١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
محمد نبيل إبراهيم	نائب رئيس	١٩٧٧ ـ نائب رئيس المجلس حاليًا

مجلس إدارة البنك
منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن

أحمد فؤاد
رئيس مجلس الإدارة الحالى
١٩٥٥

محمد يوسف البنانى	١٩٦٩ ـ ١٩٧١
محمد بدران محمد	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠
دكتور عبد الرازق محمد حسن	١٩٦٩ ـ ١٩٧٥
محمد حمزة عليش	١٩٧٠ ـ ١٩٧٢
محمد عزت فهمى	١٩٧١ ـ ١٩٧٦
محمود فهمى رزق	١٩٧١ ـ ١٩٧٢
محمود عبد العزيز شرارة	١٩٧٢ ـ ١٩٧٣
محمد عبد الوهاب أنور	١٩٧٢ ـ ١٩٧٧
محمد زكى العرابى	١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
ثروت عبد الغفار	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧
السيد عبد الرحيم حجازى	١٩٧٦ ـ عضو المجلس حاليًا
دكتور مصطفى كمال طه	١٩٧٦ ـ ١٩٧٧
دكتور فؤاد هاشم	١٩٧٦ ـ عضو المجلس حاليًا
سعد زغلول عباس العارف	١٩٧٧ ـ عضو المجلس حاليًا
محمد نبيل إبراهيم	١٩٧٧ ـ نائب رئيس المجلس حاليًا
دكتور محمد عباس حجازى	١٩٧٧ ـ عضو المجلس حاليًا
محمد محمود القزاز	١٩٨٠ ـ عضو المجلس حاليًا

أسماء السادة أعضاء مجلس إدارة بنك مصر
منذ إنشائه سنة ١٩٢٠
مرتبة ترتيبًا أبجديًا

أحمد توفيق البكرى	عضو	١٩٦٠ ـ ١٩٦١
أحمد عبد الوهاب	عضو	١٩٢٧
أحمد عبود	عضو	١٩٥٠ ـ ١٩٥٥
أحمد فؤاد	رئيس مجلس إدارة	١٩٥٥ ـ رئيس المجلس حاليًا
أحمد مختار قطب	عضو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٦
أحمد مدحت يكن	رئيس مجلس إدارة	١٩٢٠ ـ ١٩٤٠
إسكندر مسيحه	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٣
إسماعيل جاد بركات	عضو	١٩٣٤ ـ ١٩٤٠
إسماعيل صدقى	عضو	١٩٤٠ ـ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠
السيد عبد الرحيم حجازى	مدير عام وعضو	١٩٧٦ ـ عضو المجلس حاليًا
إلياس إندراوس	عضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٥٢
ثروت عبد الغفار	مدير عام وعضو	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧
د . حافظ عفيفى	رئيس مجلس إدارة	١٩٣٩ ـ ١٩٥١
حسن محمد أبو السعود	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٥٦
حسن مختار رسمى	عضو	١٩٤٦ ـ ١٩٥٥
حسين محمد الجندى	عضو	١٩٥٠ ـ ١٩٥١
خليل على الجزار	عضو	١٩٤٢ ـ ١٩٥٨
سعد زغلول عباس العارف	مدير عام وعضو	١٩٧٧ ـ عضو المجلس حاليًا
سلطان محمود بهنسى	عضو	١٩٣٢ ـ ١٩٣٣
سيد أحمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧
عباس بسيونى الخطيب	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٠
عبد الجليل إبراهيم العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
عبد الحميد السيوفى	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣١
عبد الحميد الشريف	رئيس مجلس إدارة	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥

عبد الحميد عبد الحق	عضو	١٩٤٢ ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨
عبد الحى خليل	عضو	١٩٣٥ ـ ١٩٤٠
د . عبد الرازق محمد حسن	عضو	١٩٦٩ ـ ١٩٧٥
عبد الرحمن فهمى	عضو	١٩٤١ ـ ١٩٤٦
عبد العظيم المصرى	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٦
عبد الفتاح اللوزى	عضو	١٩٢٥ ـ ١٩٤٠
عبد القوى أحمد	عضو	١٩٤٠
عبد المقصود أحمد	رئيس مجلس إدارة	١٩٣٩ ـ ١٩٥٥
على إسلام	عضو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٥
على أمين يحيى	عضو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٨
على بدوى	عضو	١٩٥٦ ـ ١٩٦١
على ماهر	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢
عيسوى حسن زايد	عضو	١٩٣٢ ـ ١٩٣٧
فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٢٠ ـ ١٩٤٠
فؤاد سليم الحجازى	عضو	١٩٣٧ ـ ١٩٣٩
د . فؤاد هاشم	عضو	١٩٧٦ ـ عضو مجلس حاليًا
كامل إبراهيم	عضو	١٩٣٤ ١٩٣٦ ـ ١٩٤١
محمد أمين شهيب	عضو	١٩٥١ ـ ١٩٥٥
محمد بدران محمد	عضو	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠
محمد بهى الدين بركات	عضو	١٩٣٩ ـ ١٩٤٠
محمد توفيق خليل	عضو	١٩٤١ ـ ١٩٥٥
محمد حمزة عليش	عضو	١٩٧٠ ـ ١٩٧٢
محمد رشدى	رئيس مجلس إدارة	١٩٥٠ ـ ١٩٦٩
محمد زكى الأبراشى	عضو	١٩٤٠ ـ ١٩٤٥
محمد زكى العرابى	نائب رئيس	١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
محمد صادق الطوبجى	مدير عام وعضو	١٩٦٦ ـ ١٩٦٩
محمد طلعت حرب	نائب رئيس	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩
محمد عبد الوهاب أنور	مدير عام وعضو	١٩٧٢ ـ ١٩٧٧
محمد عزت فهمى	نائب رئيس	١٩٧١ ـ ١٩٧٦
د . محمد عباس حجازى	عضو	١٩٧٧ ـ عضو المجلس حاليًا
د . محمد على عرفة	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
محمد كامل البهنساوى	عضو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٦
محمد لطفى محمود	عضو	١٩٥١ ـ ١٩٥٥

محمد محمود القزاز	مدير عام وعضو	١٩٨٠ ـ عضو المجلس حاليًا
محمد محمود جلال	عضو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٧
محمد محمود خليل	عضو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٣
محمد نبيل إبراهيم	نائب رئيس	١٩٧٧ ـ عضو المجلس حاليًا
محمد يوسف البنانى	مدير عام وعضو	١٩٦٩ ـ ١٩٧١
محمود الحسينى العسقلانى	مدير عام وعضو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٥
محمود العتال	نائب رئيس	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
محمود حسن	عضو	١٩٥٦ ـ ١٩٥٨
محمود شكرى	عضو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٥
محمود عبد العزيز شرارة	مدير عام وعضو	١٩٧٢ ـ ١٩٧٣
محمود فهمى رزق	مدير عام وعضو	١٩٧١ ـ ١٩٧٢
محمود محمد لطفى	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
مراد وهبة	عضو	١٩٤٥ ـ ١٩٥٥
د . مصطفى كمال طه	عضو	١٩٧٦ ـ ١٩٧٧
مصطفى فريد خليفة	عضو	١٩٦٤ ـ ١٩٦٦
مصطفى ماهر	عضو	١٩٣٠ ـ ١٩٣٢
يوسف أحمد الجندى	عضو	١٩٤١
يوسف أصلان قطاوى	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ ١٩٢٧ ـ ١٩٤٠
يوسف شيكوريل	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩
يوسف مرقص حنا	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١

ممثلو العاملين بمجلس الادارة

محمد على الشربينى	١٩٦٢ ـ ١٩٧١
محمد نبيل محمود وهبى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٦
محمد عبد المنعم البدرى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
منصور لطيف	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
على عادل الشواربى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
محمد الشيخ عبد العال (العمدة)	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦
محمد عبد الوهاب العشماوى	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦
محمود ابراهيم المليجى	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

بيان وحدات البنك العاملة
فى ٣٠ يونية سنة ١٩٨٠

المحافظة	عدد الوحدات	اسماء الوحدات
القاهرة	٤٤	القاهرة ـ مصطفى كامل ـ قصر النيل ـ محمد فريد ـ عبد الخالق ثروت ـ طلعت حرب ـ ٢٦ يوليو ـ العتبة ـ باب اللوق ـ الدواوين ـ الموسكى ـ الأزهر ـ جامع البنات ـ خان الخليلى ـ الحسين للمعاملات الاسلامية ـ بين الصورين ـ القلعة ـ السيدة زينب ـ جاردن سيتى ـ الروضة ـ مستشفى المنيل الجامعى ـ المعادى ـ أثر النبى ـ حلوان ـ الصف ـ رمسيس ـ العباسية ـ جامعة عين شمس ـ حدائق القبة ـ روض الفرج ـ سوق الخضر ـ شبرا ـ احمد بدوى بشبرا ـ خلوصى بشبرا ـ الصوامع والتخزين بالسبتية ـ القناطر الخيرية ـ كورنيش القناطر الخيرية ـ أرض المعارض ـ النزهة ـ هليوبوليس ـ روكسى ـ حلمية الزيتون ـ شبرا الخيمة ـ مساكن حجازى بشبرا الخيمة .
الاسكندرية	١٣	طلعت حرب ـ العطارين ـ سيزوستريس ـ مينا البصل ـ سوق الخضر ـ باكوس ـ المنشية ـ الجمرك ـ كرموز ـ ايزيس ـ أبو قير ـ القبارى ـ الدخيلة .
البحيرة	١٣	دمنهور ـ ايتاى البارود ـ كوم حمادة ـ التحرير/ بدر ـ التحرير/ ناصر ـ أبو حمص ـ رشيد ـ المحمودية ـ الشهيد حسن البنا بدمنهور ـ شبراخيت ـ كفر الدوار ـ الرحمانية ـ أبو المطامير .
الدقهلية	١٢	المنصورة ـ ١٥٥ شارع الجمهورية بالمنصورة ـ المطرية ـ دكرنس ـ المنزلة ـ زفتى ـ بلقاس ـ السنبلاوين ـ ميت غمر ـ أجا ـ شربين ـ جمصة .
الغربية	٩	طنطا ـ ميدان الساعة بطنطا ـ احمد ماهر بطنطا ـ بسيون ـ قطور ـ المحلة الكبرى ـ ٢٣ يولية بالمحلة ـ سمنود ـ كفر الزيات .
الشرقية	٧	الزقازيق ـ كفر صقر ـ أبوكبير ـ منيا القمح ـ فاقوس ـ بلبيس ـ مشتول السوق .
دمياط	٤	دمياط ـ فارسكور ـ كفر سعد ـ رأس البر .
كفر الشيخ	٥	كفر الشيخ ـ بيلا ـ قلين ـ دسوق ـ فوة .
المنوفية	٨	شبين الكوم ـ منوف ـ تلا ـ أشمون ـ الشهداء ـ ابن الفارض بشبين الكوم ـ قويسنا ـ بركة السبع .

القليوبية	٣	بنها ـ شبين القناطر ـ طوخ .
مرسى مطروح	١	مرسى مطروح .
بورسعيد	٣	بورسعيد ـ بورفؤاد ـ ٦ اكتوبر .
الاسماعيلية	١	الاسماعيلية .
السويس	٣	السويس ـ بورتوفيق ـ مدينة فيصل .
سيناء الشمالية	١	العريش .
سيناء الجنوبية	٢	القنطرة شرق ـ رأس سدر .
الجيزة	١٠	الجيزة ـ العياط ـ أم المصريين ـ الدقى ـ الهرم ـ امبابة ـ مدينة العمال بامبابة ـ الوراق ـ مدينة الاعلام ـ أوسيم .
بنى سويف	٥	بنى سويف ـ شارع الجمهورية ببنى سويف ـ الفشن ـ الواسطى ـ ببا .
الفيوم	٢	الفيوم ـ سنورس .
المنيا	٨	المنيا ـ سمالوط ـ مغاغة ـ بنى مزار ـ مطاى ـ ملوى ـ أبو قرقاص ـ ديرمواس .
أسيوط	٥	اسيوط ـ ديروط ـ منفلوط ـ القوصية ـ أبو تيج .
سوهاج	٨	سوهاج ـ طهطا ـ جرجا ـ اخميم ـ المنشاه ـ البلينا ـ طما ـ المراغة .
قنا	٨	قنا ـ الأقصر ـ نجع حمادى ـ دشنا ـ فرشوط ـ اسنا ـ أرمنت ـ قوص .
أسوان	٤	اسوان ـ كوم امبو ـ ادفو ـ قصر التوبة .
البحر الأحمر	١	الغردقة .
الوادى الجديد	٢	الخارجة ـ الداخلة .

فهرس

صفحة

تقديم ٨

بنك مصر فى خمسين عامًا (١٩٢٠ ـ ١٩٧٠)

- مقدمة ١٤
- الغزو الاقتصادى ثم الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر ١٦
- أحوال مصر الاقتصادية فى مطلع القرن العشرين ١٦
- الظروف التى مهدت لقيام بنك مصر ١٧
- طلعت حرب ونشأة بنك مصر ١٨
- الأسس التى قام عليها بنك مصر ١٩
- مسيرة بنك مصر ١٩
- سياسات البنك فى سبيل تحقيق أهدافه ٢٠
- سياسة إنشاء الشركات ٢٢
- شركات بنك مصر خلال خمسين عامًا ٢٤
- تعاون الحكومة مع المستعمر ٢٦
- ذهاب طلعت حرب ٢٧
- صدور قانون دعم البنك ٢٨
- استرداد حصة التأسيس ٢٩
- بنك مصر بعد ثورة يوليو ٢٩
- تأميم بنك مصر ٣١
- مواقف مشهودة لبنك مصر ٣١
- تطور الموارد والاستخدامات خلال خمسين عاما ٣١

بنك مصر فى عشر سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)

- قوانين وتنظيمات أحاطت بنشاط الجهاز المصرفى فى السبعينات ٤٧
- نشاط البنك فى السبعينات ٥١
  - الخصوم ٥٤
  - رأس المال والاحتياطيات ٥٤
  - الودائع ٥٥
  - موارد خارجية فى إطار التعاون الدولى ٥٨

صفحة

- الأصول ٦٠
- الاستثمارات ٦٠
- القروض والسلفيات ٦١
- نشاط البنك فى تمويل التجارة الخارجية ٦٤
- ناتج العمليات الجارية ٦٥
- ميزانيات إجمالية مقارنة للبنك للسنوات ١٩٧٠/١٩٧٩ ..... ٦٨

• سياسة البنك فى تجميع المدخرات واستحداث الأوعية الادخارية الجديدة ٧١

• السياسة الاستثمارية للبنك فى السبعينات ٧٤

• الشركات الجديدة التى أسسها البنك أو ساهم فى تأسيسها ٧٥
• مشروعات الأمن الغذائى ٨٠
• مشروعات التنمية الزراعية والتصنيع الزراعى ٨٠
• مشروعات الكساء ٨٠
• مشروعات الإنشاء والتعمير ٨١
• مشروعات قطاع المال والبنوك ٨١
• مشروعات الفنادق والسياحة ٨١
• مشروعات النقل والخدمات ٨١
• مشروعات قطاع التجارة ٨٢
• مشروعات قطاع الكيماويات ٨٢

• السياسة التنظيمية ٨٤

• الأجهزة التى أنشأها البنك أو التى طورها ٨٤
• إدخال نظام وحدات خاصة بالمعاملات الإسلامية ٨٥
• استخدام الوسائل العلمية فى خدمة عمليات البنك ٨٦
• الحاسب الآلى «الكمبيوتر» ٨٨
• وحدات البنك وانتشارها فى مختلف أنحاء البلاد ٩٢
• سياسة التدريب بالبنك ٩٣
• القوى العاملة والتنظيمات التى تتعلق بالعاملين ٩٤
• جهود البنك فى سبيل إحياء الروابط بين البنوك ٩٦
• تكريم الدولة لبنك مصر ٩٨
• بيانات عن الشركات الجديدة التى أسسها البنك أو ساهم فى تأسيسها ٩٩
• كلمات من خطب وأحاديث المغفور له طلعت حرب ١٣٠

صفحة

• ملحق الكتاب

- عقد شركة ابتدائى ١٤٨
- مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى بنك مصر ١٥٠
- أول مجلس إدارة للبنك ١٥١
- محضر مجلس إدارة البنك رقم (١) ١٥٢
- قانون تأميم بنك مصر ١٥٣
- رؤساء مجالس الإدارة منذ إنشاء البنك ١٥٤
- نواب رؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبون منذ إنشاء البنك ١٥٤
- مجلس إدارة البنك منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن ١٥٥
- أسماء أعضاء مجلس إدارة البنك منذ إنشائه ١٥٦
- ممثلو العاملين بمجلس الإدارة ١٥٨
- بيان وحدات البنك العاملة فى ٣٠ يونية سنة ١٩٨٠ ..... ١٥٩

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٥٤٣١٤ - برقيًا : شروق القاهرة - تلكس : 93091 SHROK UN

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - برقيًا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

مطابع الشروق